بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

دور مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية في تنمية تنافسية القطاع الصناعي التصديري الأردني

إعداد الطالب
بلال عبد الله الحموري

إشراف
د. قاسم الحموري

٢٠٠١م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جامعة اليرموك
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم الاقتصاد

دور مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية في تنمية تنافسية القطاع الصناعي التصديري الأردني

The Role of Jordan Export Development and Commercial Centers Corporation in Developing the Competitiveness of the Jordanian Export Industrial Sector

إعداد الطالب
بلال عبدالله حموري
بكالوريوس اقتصاد- جامعة اليرموك-(١٩٩٧)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك

لجنة المناقشة

الدكتور قاسم الحموري.....مشرفا ورئيسا

الأستاذ الدكتور حسين طلافحة.....عضوا

الأستاذ الدكتور رياض المومني.....عضوا

٢٠٠١م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى والدي ووالدتي.....أطال الله في عمرهما

إلى إخواني وأخواتي .....محبة ووفاء

إلى أساتذتي الأفاضل في جامعة اليرموك.....فخرا واعتزازا

إلى الآنسة ندى الحتاملة.....تقديرا واعتزازا

أهدي هذا الجهد المتواضع.....

بلال عبدالله حموري

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، بعد أن من الله علي بتوفيقه وأتممت هذه الرسالة، لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني إلى أستاذي الفاضل الدكتور قاسم الحموري الذي تفضل مشكورا بالإشراف على هذه الرسالة، حيث كان لآرائه القيمة وملاحظاته الدقيقة والشاملة الدور الأكبر في إتمامها.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذين الفاضلين الأستاذ الدكتور حسين طلافحة والأستاذ الدكتور رياض المومني على تفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة وعلى ما أبدوه من ملاحظات قيمة أضافت إلى هذه الرسالة الدقة والموضوعية . ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أساتذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد في جامعة اليرموك وبالأخص كل من الدكتور وليد حميدات والدكتور عاطف خليل والدكتور حسن النادر والدكتور سعيد الحلاق والدكتور بسام أبو الفول والدكتور خليل وردات على تشجيعهم لي دائما أثناء فترة الدراسة.

كذلك اقدم شكري وتقديري إلى مدير عام مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية السيد فاروق الحديدي و مساعد المدير العام السيد مؤيد السمان وجميع العاملين في المؤسسة على ما أبدوه من مساعدة مستمرة طيلة فترة الدراسة، كما أتقدم بالشكر والاعتزاز إلى الاخوة رابح المغربي وعبدالله المومني من دائرة الإحصاءات العامة والسيد عماد شناعة من وزارة التخطيط والأنسة منال علاونة من الجمعية العلمية الملكية والسيد محمد ملكاوي لما قدموه لي من مساعدة في إتمام هذه الرسالة. كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر إلى شركاتنا الوطنية لتعاونها مع الباحث من خلال تعبئة استبانه الدراسة بشكل دقيق ساهم بنجاح هذه الدراسة.

ولزملائي طلبة الماجستير في قسم الاقتصاد كل المحبة والتقدير وأخص بالذكر كل من الأخوات ابتهال الراشدة، دانا النجار، ندى الحموري، يارا الجمل، والاخوة بشار الهيلات، اسامة القلعاوي، محمد الشمالي، جهاد أبو هلال، محمد فايز بني احمد، رأفت روابدة، فارس محمد، أحمد الشبول، محمود الخطيب،على تشجيعهم الدائم لي.

الباحث

بلال عبدالله حموري

٢٠٠١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
	أ
فهرس المحتويات	ج
فهرس الجداول	د
فهرس الملاحق	ه
الملخص باللغة العربية	
الفصل الأول : تمهيد	٢
(١-١) المقدمة.	٤
(١-٢) أهداف الدراسة.	٤
(١-٣) أهمية الدراسة.	٤
(١-٤) فرضيات الدراسة.	٥
(١-٥) الدراسات السابقة.	٨
(١-٦) اسلوب و منهجية الدراسة.	١٠
هوامش الفصل الأول.	
الفصل الثاني : السياسات الصناعية التنافسية في ظل العولمة	١٢
(٢-١) العولمة والاقتصاد	١٣
(٢-٢) العولمة ما بين الميزة النسبية والميزة التنافسية.	١٤
(٢-٢-١) هل الميزة النسبية ملائمة لعصر العولمة؟	١٥
(٢-٢-٢) نحو نظرية جديدة للميزة التنافسية للدول.	٢١
(٢-٣) العولمة والسياسات الصناعية التنافسية.	٢٣
(٢-٤) السياسات الصناعية التنافسية المطلوبة في ظل العولمة.	٢٣
• سياسة تحرير التجارة والاستثمار.	٢٥
• سياسة التقدم العلمي والتكنولوجي.	٢٨
• سياسة الجودة (إدارة الجودة الشاملة ومجموعة المواصفات الدولية لأنظمة الايزو ٩٠٠٠).	٣٢
• سياسة تنمية الموارد البشرية.	٣٥
• سياسات دعم الصناعات الصغيرة المتوسطة الحجم.	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثاني. ٤٠

الفصل الثالث : السياسة الصناعية التنافسية في الأردن "تجربة مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية" .

(٣-١) المقدمة. ٤٥

(٣-٢) السياسات الحكومية لتنمية القطاع الصناعي في الأردن. ٤٥

(٣-٢-١) السياسة العلمية والتكنولوجية وتنمية الموارد البشرية في الأردن. ٤٦

(٣-٢-٢) سياسة الجودة (إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠) في الأردن. ٤٨

(٣-٢-٣) سياسة استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي. ٤٩

(٣-٢-٤) سياسة دعم الصناعات الصغيرة و المتوسطة. ٥٢

(٣-٣) الحاجة إلى سياسة صناعية تنافسية في وطنية شاملة. ٥٢

(٣-٤) نحو إنشاء سياسة صناعية تنافسية في الأردن. ٥٢

(٣-٤-١) سياسة تحرير التجارة والاستثمار. ٥٣

(٣-٤-٢) قيام الحكومة بصياغة سياسة صناعية تنافسية. ٥٦

(٣-٥) نشأة وأهداف ومهام مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية. ٦٢

(٣-٥-١) رأس مال ومصادر تمويل المؤسسة. ٦٤

(٣-٥-٢) الصفة القانونية والهيكل التنظيمي للمؤسسة. ٦٥

(٣-٥-٣) ماذا قدمت المؤسسة لتحقيق أهدافها في تنمية الصادرات الأردنية؟ ٦٨

(٣-٥-٤) تقييم لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية. ٧٦

هوامش الفصل الثالث. ٧٩

الفصل الرابع: منهجية الدراسة ونتائج التحليل

المبحث الأول:منهجية الدراسة ٨٢

المبحث الثاني:تحليل ومناقشة نتائج الدراسة ٨٦

التحليل العاملي ٨٦

الإيجابيات والسلبيات التي لمسها الصناعيون أثناء تعاملهم مع المؤسسة ٩١

التحليل باستخدام المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة ٩٢

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات .

(٥-١) نتائج الدراسة. ١١٥

(٥-٢) التوصيات. ١١٦

الملاحق ١١٩

قائمة المراجع ١٢٩

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الجداول

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(٢-١)	توزيع الشركات المتعدية الجنسية	١٣
(٢-٢)	الاختلافات بين المنشآت التقليدية والمعاصرة	١٩
(٢-٣)	الفروقات بين سلسلة الأيزو ٩٠٠٠	٣٠
(٢-٤)	الفرق ما بين إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠	٣١
(٣-١)	مؤشرات النشاط العلمي والتكنولوجي	٤٧
(٣-٢)	الملتحقون لمؤسسات التعليم العالي	٤٨
(٣-٣)	المساعدات الفنية المقدمة إلى القطاعات الصناعية المختلفة.	٦٩
(٣-٤)	أهم الدول التي تم تنفيذ دراسات تسويقية شاملة لأسواقها على المستوى القطاعي أو السلعي	٧١
(٣-٥)	عدد الشركات المشاركة في فعاليات الشراكة الأوروبية	٧٣
(٣-٦)	تطور حجم الصادرات الصناعية	٧٨
(٤-١)	نتائج عملية توزيع الاستبانة	٨٢
(٤-٢)	عامل الخدمات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات	٨٦
(٤-٣)	عامل المجهود الذاتي للشركة الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعاتها.	٨٩
(٤-٤)	عوامل أخرى	١٠٦
(٤-٥)	التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات المتعلقة بخدمات مؤسسة تنمية الصادرات	١٠٧
(٤-٦)	نسبة التكرارات المتعلقة بخدمات مؤسسة تنمية الصادرات	١٠٨
(٤-٧)	التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات المتعلقة بالعوامل الداخلية للشركة الصناعية	١٠٩
(٤-٨)	نسبة التكرارات للإجابات المتعلقة بالعوامل الداخلية للشركة الصناعية	١١٠

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤-٩)	التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات المتعلقة بالعوامل الأخرى	١١١
(٤-١٠)	نسبة التكرارات للإجابات المتعلقة بالعوامل الأخرى	١١٢
(٤-١١)	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للإجابات المتعلقة بمؤسسة تنمية الصادرات	١١٣
(٤-١٢)	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للإجابات المتعلقة بالمجهود الذاتي للشركة	١١٣
(٤-١٣)	المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للإجابات المتعلقة بالعوامل الأخرى	١١٣

فهرس الملاحق

رقم الملحق	اسم الملحق	رقم الصفحة
١	الاستبانة	١١٩
٢	أسماء الشركات المستجيبة للاستبيان	١٢٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعي التصديري الأردني

إعداد: بلال عبد الله حموري

إشراف: الدكتور قاسم الحموري

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم أحدى المؤسسات التي اختيرت لتكون أحدى آليات السياسة الصناعية التنافسية في الأردن وهي مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية وذلك للتعرف على نقاط القوة والضعف للخروج بالتوصيات اللازمة التي قد تساعدها على القيام بواجبها في تنفيذ ما هو مطلوب منها بالشكل الأمثل.

وقد بينت الدراسة أنه نتيجة التحديات التي ستنتج عن سياسة تحرير التجارة والاستثمار التي انتهجتها الحكومة بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) وتوقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية واتفاقية التجارة العربية الحرة واتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وضعت الحكومة برنامجاً وطنياً لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الأردني لمواجهة تلك التحديات يتكون من تسعة محاور رئيسية تشكل في مجملها السياسة الصناعية التنافسية في الأردن والتي تقوم على توحيد جهود معظم المؤسسات الوطنية المهتمة بالقطاع الصناعي والتي من بينها مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.

ونتيجة للدراسة الميدانية التي أجريت على المتعاملين مع مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية باستمرار منذ عام ١٩٩٤ – ١٩٩٩، فقد تبين أن عملية التوسع بدور المؤسسة وإدخال جملة من التعديلات على أهدافها ونشاطاتها في عام ١٩٩٢ – حيث كانت تعرف قبل ذلك بمؤسسة المراكز التجارية الأردنية – لم تحقق ما هو مطلوب منها في زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية، وبقي دور المؤسسة فعال في مجال توفير المشاركة في المعارض الدولية وإرسال البعثات التجارية. أما بقية المهام الجديدة التي أوكلت للمؤسسة فلم تحقق أهدافها وذلك لعدم مرافقة تعديل قانون المؤسسة زيادة في رأسمالها وزيادة مصادر تمويلها وكذلك عدم وجود سلطة حقيقية لها في التأثير على القوانين الخاصة بالتصدير واكتفت بدور النصح والإرشاد.

وقد أوصت الدراسة بضرورة إعادة تنظيم مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية من خلال تأسيس مجلس أعلى للتصدير تكون نواته المؤسسة ويضم جميع المؤسسات المعنية بالعمليات التصديرية مع تمثيل أكبر للقطاع الخاص حيث يعمل هذا المجلس على إزالة كافة العوائق التي كانت تؤثر على المؤسسة من قبل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول

تمهيد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

تمهيـــد

(١-١) المقدمة:

يشهد العالم اليوم تغيرات شاملة تقوم على أساس عولمة الاقتصادات من خـــلال حريـــة التبادل التجاري والتركيز على التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي العالمي عبر تحرير التجـارة والاستثمار والتي سهلتها ثورة المواصلات والاتصالات والتقدم السريع في تكنولوجيا المعلومـــات بحيث اختصرت المسافات فأصبح الكل يتحدث عن القرية العالمية الواحدة وعن اقتصاد عـــالمي واحد.

إن التحول في الاقتصاد الدولي باتجاه العولمة سوف يزيـــد مـــن المنافســـة والتنـــافس للحصول على حصة أكبر من السوق العالمي الذي يتسع للكثير من السلع والخدمـــات وعوامـــل الإنتاج الأمر الذي سيزيد من مسؤولية الدول فيما يتعلق بعملية المنافسة فيما بينها. وعلـــى هـــذا الأساس فإن العديد من الدول سعت إلى تحويل ميزتها النسبية (Comparative Advantage) كالموقع و وفرة الموارد الطبيعيـــة وحجـــم الســـكان إلـــى مـــيزة تنافســـية (Competitive Advantage) بتركيزها على أسبقية تنافسية مثل خلق موارد بشرية عاليـــة الكفـــاءة أو خلـــق عوامل الإنتاج أو بحث وتطوير علمي متفرد، ولعل أبلغ الأمثلة على ذلك هي المـــيزة التنافســـية التي لازمت أو وصفت بها دول معينة دون أخرى مثل هولندا التي تعتبر أكبر مصدر للزهـــور في العالم بسبب الميزة التنافسية المتفردة لهذا البلد في مجال البحـــوث المتقدمـــة فـــي صناعـــة الزهور، وهكذا الحال مع الدانمارك حيث تعتبر أكبر مصدر للأنســـولين لوجـــود واحـــدة مـــن كبريات المستشفيات والمراكز البحثية التي تعالج مرض السكري.

لقد أصبحت قوة ومنافسة الاقتصاد الوطني هي القضية المركزية لأي دولة الآن في ظـــل العولمة مع مراعاة التأكيد على أهمية زيادة الأداء الصناعي الذي يعكس أهمية الدور المركـــزي المطلوب أن تلعبه المنشآت الصناعية في جعل الاقتصاد الوطني أكثر تنافسية وقوة، ومـــن هنـــا يظهر دور الحكومة المهم في ضمان البيئة التي تستطيع فيها الصناعة الازدهار كي تصبح أكـــثر تنافسية في الأسواق العالمية من خلال تصميم سياسات صناعية تنافسية تحقق عن طريقها الدولـــة ميزة تنافسية لها.

ويرى المتتبع للسياسات الحكومية في الأردن في مجال التنمية الصناعية من أجل تأهيلـــها لدخول القرن الحادي والعشرون، أنه خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي قامت الحكومـــة باتخاذ العديد من الإجراءات لتنمية القطاع الصناعي عن طريق مأسسة الطموح الوطنـــي فـــي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسات الصناعية المختلفة من خلال إنشاء كلا من مؤسسة المدن الصناعية والمجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا - وما يضمه من مؤسسات وطنية تابعة له مهمته في تنمية القطاع الصناعي مثل الجمعية العلمية الملكية والمركز الوطني للمعلومات والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية- ومؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية وبنك الإنماء الصناعي ومؤسسة تشجيع الاستثمار بالإضافة إلى الغرف الصناعية والتجارية المنتشرة في محافظات المملكة المختلفة. ومؤخراً قامت الحكومة الأردنية ممثلة في وزارة الصناعة والتجارة برسم وصياغة سياسة صناعية تنافسية شاملة هدفت إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الصناعي محلياً ودولياً، حيث تضمنت تسعة محاور رئيسية شملت كلا من مراجعة السياسات والتشريعات والإجراءات الحكومية، والبنية التحتية والخدمات المساندة والمعلوماتية، والدعم المالي والفني وتنمية الصادرات، وتشجيع الاستثمار، والموارد البشرية والبيئية، وأخيراً محور تفعيل الشراكة ما بين القطاعين العام والخاص. والملفت في هذه السياسة أنها عملت على توحيد جهود المؤسسات السابقة ذكرها من خلال خطة واضحة المعالم ومدروسة توضح مسؤولية كل مؤسسة ودورها في تنفيذ هذه السياسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١-٢) أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بالدرجة الأولى إلى دراسة وتقييم مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية والتي اختيرت لتقوم بتنفيذ أحد محاور السياسة الصناعية التنافسية المتعلقة بتنمية الصادرات، كما وتهدف إلى إلقاء الضوء على مفهوم السياسات الصناعية التنافسية في ظل العولمة ودور مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية في تنمية القدرة التنافسية للقطاع الصناعي التصديري الأردني.

(١ – ٣) أهمية الدراسة:

تعود أهمية هذه الدراسة إلى أنه في غمرة الجهود المبذولة من قبل الحكومة في صياغة سياسة صناعية تنافسية شاملة لمواجهة تحديات العولمة، جاءت لتقيم أداء مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية التي تم اختيارها لتكون أحد آليات تنفيذ السياسة الصناعية التنافسية المصاغة من قبل الحكومة حيث ستقوم هذه الدراسة بالتعرف على نقاط القوة والضعف والخروج بالتوصيات اللازمة التي قد تساعد المؤسسة على القيام بواجبها في تنفيذ ما هو مطلوب منها بالوجه الأكمل. كما يضاف إلى أهمية هذه الدراسة إلى أنها من أولى الدراسات العلمية المتخصصة في الأردن التي تقيم أداء مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية وتناقش موضوع السياسات الصناعية التنافسية في ظل العولمة.

(١ – ٤) فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية:

١. زيادة القدرة التنافسية للشركة الصناعية تعتمد بشكل اكبر من أي عامل آخر على الخدمات التصديرية المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.
٢. زيادة القدرة التنافسية للشركة الصناعية تعتمد بشكل اكبر من أي عامل آخر على مجهودها الذاتي.
٣. زيادة القدرة التنافسية للشركة الصناعية تعتمد بشكل أكبر على عوامل أخرى غير العوامل الذاتية أو الخدمات المقدمة من قبل مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١ – ٥) الدراسات السابقة:

أن دراسة السياسات الصناعية التنافسية تتمتع بأهمية خاصة بين الدراسات الاقتصادية في الوقت الحاضر بسبب ما يشهده العالم من التحولات الاقتصادية التي سببتها عولمة الأنشطة الصناعية والتطور الهائل في التكنولوجيا، ومن هذا المنطلق فقد صدرت العديد من الدراسات التي تناولت هذه السياسات ودورها في مواجهة تحديات العولمة، حيث صدر معظم هذه الدراسات عن الدوائر الرسمية صاحبة العلاقة برسم السياسات أو تنفيذها أو عن بعض المنظمات الإقليمية والدولية أو عن بعض الباحثين المهتمين بهذه الدراسات.

فقد قدمت منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية (OECD) العديد من الدراسات التي هدفت إلى توضيح أهم السياسات الصناعية التنافسية في عصر العولمة، فقد أجرت دراستين الأولى: عن الاتجاهات الجديدة للسياسة الصناعية [١] ، والأخرى عن السياسات الصناعية التنافسية المطلوبة لدول منظمة (OECD)[٢]. وقد بينت هاتان الدراستان أن على دول (OECD) أن تتحول من السياسات الصناعية التقليدية – التي تعتمد بالدرجة الأولى على الحماية الإغلاقية لصناعاتها والتي لم تعد تجد نفعا في ظل العولمة – إلى تلك السياسات التي تزيد من تنافسية الصناعات. وقد أوضحت الدراستان أن السبب وراء هذا التحول يعود إلى ظهور ما يسمى بالاقتصاد القائم على المعرفة والذي يعتمد بدوره على التقدم العلمي والتكنولوجي وعوامل الإنتاج كثيفة الاستخدام للمعرفة.

وأوصت الدراستان بأن على دول (OECD) صياغة سياسات صناعية تنافسية ترتكز على إعادة النظر في التشريعات الحكومية لتنسجم مع المتغيرات العالمية، والعمل على زيادة التقدم العلمي والتكنولوجي من خلال دعم عمليات البحث والتطوير بالإضافة إلى تنمية الموارد البشرية والعمل على زيادة الشراكة الفعلية بين القطاعين العام والخاص ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من خلال تصميم سياسات خاصة بها وأخيراً العمل على تحرير التجارة والاستثمار من خلال الانضمام إلى التكتلات الاقتصادية العالمية وجذب الاستثمار الأجنبي.

وفي دراسة صادرة عن وزارة الصناعة والتجارة الإندونيسية،[٣] بينت أهم السياسات التي يجب على الحكومة الإندونيسية تصميمها لكي تستطيع إندونيسيا أن تدخل في حقبة العولمة وقد اشتملت هذه السياسات على زيادة التقديم التكنولوجي، وإعطاء القطاع الخاص حرية ودور أكبر له، وجذب الاستثمار الأجنبية إلى البلاد من خلال عدة إجراءات مثل الاستقرار النقدي وتبسيط بيروقراطية العمل، والمساهمة في تطوير وخلق منتجات قادرة على المنافسة من خلال إطلاق حملات تحسين الجودة للمنتجات الإندونيسية بالتعاون مع شركات متخصصة وإعطاء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأولوية في الدعم إلى الصناعات الواعدة ذات القيمة المضاعفة العالية وأخيراً دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وقد قامت دراسة (Wilson Peres, 1998)[٤] بدراسة السياسات الصناعية التنافسية في دول أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي في فترة التسعينيات وقد اشتملت الدول التي تناولها الباحث في دراسة كل من البرازيل والمكسيك وجامايكا وتشيلي والأوروغواي. وقد بينت هذه الدراسة أن خط النهاية للسياسات الصناعية التقليدية التي تعتمد على الحماية الإغلاقية للصناعات في هذه الدول قد بدأ في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي نتيجة التحول الذي يؤكد على دور القطاع الخاص كعامل تطوير، وكذلك لفشل هذه السياسات في التكيف مع ثورة التكنولوجيا وتحرير التجارة وعولمة الاقتصاد.

وقد بينت الدراسة أيضاً أن هذه الدول وفي مطلع التسعينيات من القرن الماضي أخذت بالتركيز على السياسات الصناعية التنافسية والتي تركزت في عملية دعم الصادرات، ودعم الابتكار عن طريق زيادة الانفاق على البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية، ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وتناولت دراسة (Gebrael Casabori, 1997)[٥]، أثر السياسات الصناعية الأرجنتينية على الأداء الاقتصادي للدولة خلال الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات من القرن الماضي، حيث تناول الجزء الأول من هذه الدراسة تاريخ السياسة الصناعية وأثرها على الأداء الاقتصادي قبل فترة التسعينيات حيث تميزت هذه الفترة بعدم فعالية هذه السياسات نتيجة فشل سياسات إحلال المستوردات وضعف المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ السياسات الصناعية بالإضافة إلى تبعيات نتائج جولة أوروغواي والذي نتج عنها المزيد من تحرير التجارة الدولية الأمر الذي شكل عوائق على السياسة الصناعية في تلك الفترة، أما الجزء الثاني فقد تناول اتجاهات السياسات الصناعية في فترة التسعينيات وخصوصاً بعد ظهور ما يسمى بنظام التجارة الدولية الجديد، حيث تميزت هذه السياسات بالتركيز على قوة ومنافسة الاقتصاد الأرجنتيني من خلال تطوير البيئة الاقتصادية التي يعمل بها القطاع الخاص وقد تمركزت هذه السياسات في ثلاثة محاور هي دعم عملية البحث والتطوير وتنمية الموارد البشرية وتقديم سياسات خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم.

أما في الأردن فلا توجد أي دراسة علمية متخصصة حول موضوع السياسات الصناعية التنافسية ودورها في مواجهة تحديات العولمة ولكن هناك بعض الدراسات التي أشارت إلى ضرورة تنمية القطاع الصناعي ليكون قادراً على مواجهة ما تفرضه العولمة من تحديات. وتعتبر دراسة (راتب أبو شريعة، ١٩٩٧)[٦] مثالاً على هذه الدراسات، حيث هدفت إلى معرفة مدى تأثر أداء الشركات المساهمة العامة بالأردن باهتمامها وإنفاقها على نشاطات البحث

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والتطوير على اعتبار أن للبحث والتطوير دوراً هاماً في خلق سلع قادرة على المنافسة خارجياً. وقد بينت الدراسة وجود علاقة ارتباط إيجابية بين حجم الانفاق على نشاطات البحث والتطوير وإنتاج الشركات المساهمة العامة، إلا أنه تبين أن إنفاق الشركات المساهمة العامة على نشاطات البحث والتطوير محدودة جداً. وقد أوصت الدراسة بضرورة تعزيز العلاقات التفاعلية بين أجهزة البحث والتطوير من جهة والقطاعات الإنتاجية من جهة أخرى، ومن إعفاءات ضريبية لمن يقدم شواهد عملية على أنه طور سلعاً أو أساليب إنتاجية جديدة.

أما دراسة (مالك بني هاني، ١٩٩٨)[٧]، فقد تحدثت عن اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية وآثارها المحتملة على القطاع الصناعي التصديري، وتوصلت إلى أن رفع الحماية الجمركية من قبل الأردن من شأنه أن يخلق تميزاً لصالح الاتحاد الأوروبي، كما تعمل على تهديد النشاطات الاقتصادية غير التنافسية بالاندثار وانخفاض إيرادات الحكومة وفي المقابل فقد بينت أن وجود منطقة تجارة حرة بين الأردن والاتحاد الأوروبي ستعمل على زيادة الصادرات الأردنية ولكن ذلك يعتمد على مدى تقيد المصدر الأردني بالمواصفات والمقاييس العالمية والأوروبية وقدرة الصناعيين الأردنيين على منافسة دول المنطقة.

أما دراسة (عهود خصاونه، ١٩٩٩)[٨] والتي تناولت الأداء التصديري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، فقد بينت أنه من أجل إيجاد قطاع صادرات متميز يمكن الاعتماد عليه بغية زيادة النمو الاقتصادي، لا بد من وجود قطاع صناعي متميز ومتطور يكون قادراً على مواكبة كافة التغيرات والتطورات الاقتصادية في العالم، كما أن إيجاد قطاع تصنيعي متطور وفعال لا بد له من توفر المناخ الملائم له من خلال إنشاء البنية التحتية المتكاملة للتصنيع.

أما دراسة (حسين خزاعلة، ٢٠٠٠)[٩] ، فقد تناولت موضوع الاقتصاد الأردني والتكتلات الاقتصادية المحتملة التشكل في المنطقة وهي التكتل الاقتصادي العربي والتكتل الاقتصادي الخليجي والتكتل الاقتصادي الشرق أوسطي وتكتل دول المثلث الاقتصادي (الأردن – فلسطين – إسرائيل). وأوصت الدراسة بضرورة تنويع الصناعات الأردنية ووضع المزيد من الترتيبات لتشجيع الاستثمار الأجنبي في الأردن وضرورة تطبيق المواصفات والمقاييس العالمية على كافة المنتجات الأردنية لتتمكن الصادرات الأردنية من الدخول إلى الأسواق الخارجية بشكل عام والسوق الإسرائيلي بشكل خاص.

نلاحظ أن تلك الدراسات التي طبقت في الأردن تختلف عن موضوع دراستنا كونها اقتصرت على توصيات من أجل إيجاد قطاع صناعي ذو قدرة تنافسية عالية ليكون قادرا على مواكبة كافة التغيرات الاقتصادية، في حين أن هذه الدراسة جاءت لتقديم دراسة شاملة ومتكاملة حول أهم السياسات الصناعية التنافسية والتي تزيد من القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الأردني لكي يستطيع مواجهة تحديات العولمة، كذلك قدمت دراسة حالة عن مؤسسة تنمية الصادرات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمراكز التجارية الأردنية والتي اختيرت لتكون أحد آليات تنفيذ السياسة الصناعية التنافسية في الأردن.

(١-٦) منهجية الدراسة وتسلسلها:

تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب النظري لتوفير القدر الممكن من المعلومات التي تمكن من فهم وإدراك ما يتعلق بالسياسات الصناعية التنافسية وتجربة الأردن لمثل هذه السياسات، كما تم اختيار مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية لعمل دراسة حالة عليها كونها أحد المؤسسات الوطنية التي اختيرت لتكون أحد آليات تنفيذ السياسة الصناعية التنافسية في الأردن .

وقد اعتمدت هذه الدراسة في الحصول على المعلومات من مصادرها حسب حاجتها ففي الفصل الأول والذي يختص بتحليل السياسات الصناعية التنافسية في ظل العولمة كان الاعتماد بشكل كبير على المقالات والأدبيات المنشورة على شبكة الإنترنت، وكذلك على الندوات والمحاضرات والمؤتمرات المحلية والعالمية والعربية المهتمة بهذا الموضوع وبعض الكتب.

أما الفصول الأخرى والتي اهتمت بدراسة السياسة الصناعية التنافسية في الأردن فقد اعتمدت على بعض الكتب والدراسات المنشورة، والتقارير السنوية والزيارات الميدانية للمؤسسات التي تقوم على تنفيذ السياسات الصناعية التنافسية في الأردن وخاصة مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية مدار البحث، وكذلك اعتمدت هذه الدراسة على الاستبانة لدراسة تقييم القطاع الصناعي لمؤسسة تنمية الصادرات ومدى استفادتهم من الخدمات التي تقدمها لهم من أجل زيادة القدرة التنافسية.

وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة فقد تم تقسيمها إلى خمسة فصول، حيث يستعرض الفصل الأول الإطار العام للدراسة، أما الفصل الثاني فقد تطرق إلى موضوع السياسات الصناعية التنافسية في ظل العولمة، حيث يناقش المبحث الأول منه مفهوم العولمة وأهم مظاهرها بينما يناقش المبحث الثاني العولمة ما بين الميزة النسبية والميزة التنافسية أما المبحث الثالث فيناقش العولمة والسياسات الصناعية التنافسية، أما المبحث الرابع والأخير فيستعرض أهم السياسات الصناعية التنافسية المطلوبة في ظل العولمة.

أما الفصل الثالث فانه يتطرق إلى موضوع السياسات الصناعية في الأردن مع الإشارة إلى أن هذه السياسات لم تكن ضمن خطة واضحة المعالم وغير مدروسة، حيث تركزت هذه السياسات على عدة إجراءات وحوافز مقدمة للقطاع الصناعي وسوف نرى ذلك من خلال المبحث الأول من هذا الفصل، أما المبحث الثاني فيناقش حاجة الأردن إلى سياسة صناعية تنافسية وطنية شاملة ضمن خطة واضحة مدروسة أما المبحث الثالث فيناقش السياسة الصناعية

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنافسية والتي قامت وزارة الصناعة والتجارة الأردنية بصياغتها مؤخراً، أما المبحث الرابع والأخير فيلقي الضوء على مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية .

أما الفصل الرابع فيناقش نتائج الدراسة الميدانية . أما الفصل الخامس والأخير فيتخصص بالنتائج والتوصيات التي سيتم التوصل إليها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الأول

(1) OECD, New Directions For Industrial Policy, 1997.
www.oecd.org/publications/pol_brief/9703_pol.htm

(2) OECD, Policies For Industrial Development And Competitiveness, 1998.
www.oecd.org/sti/industry/indcome/prod/overview.htm.

(3) Industrial And Trade Policies of Indonesia, Burean For Public Relations, Ministry of Industry And Trade,1995.
www.prica.org.commerce/indtradepolicies.htm

(4) Wilson Preres, The Return of Industrial Competitiveness Policies,1998.
www.cepal.org/english/projects/rla8,8,039/lcpolicies/html.

(5) Gabrial Casaburi, Trade And Industrial Policies In Argentina Since The 1960s,1997.
www.eclac.org/english/research/dcitf/lcl1129/argeng.htm

(٦) راتب أبو شريعة، دور البحث والتطوير في أداء الشركات المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٧م.

(٧) مالك بني هاني، اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية وآثارها المحتملة على القطاع الصناعي التصديري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م.

(٨) عهود خصاونه، الأداء التصديري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٩م.

(٩) حسين خزاعلة، الاقتصاد الأردني والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ٢٠٠٠م.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

السياسات الصناعية التنافسية في ظل العولمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الثاني

السياسات الصناعية التنافسية في ظل العولمة

(٢-١) العولمة والاقتصاد:

إن ظاهرة العولمة ليست أمرا حديثا إذا اعتبرنا أنها تمثل التطور في العلاقات الاقتصاديّة الدولية بين الدول عبر الاتفاقيات والمعاملات التجارية بينها، إلى جانب التحالفات السياسية والعسكرية التي كثيرا ما صاحبت مثل هذه العلاقات الاقتصاديّة إن لم تكن الممهد لعقدها في تلك الأوقات. غير أن أهميّة هذه الظاهرة بدأت تبرز بشكل واضح مع بداية العقود الثلاث الماضية، نتيجة قوة الدفع التي أصبحت تسير عمليات الترابط والاعتماد المتبادل في الاقتصاد الدولي، والذي سهلها ثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات التي اختصرت المسافات واختزلت الأوقات وسهلت عمليّة الحصول على المعرفة، فأصبح الكل يتحدث عن القرية العالميّة التي نعيش فيها، وعن اقتصاد عالميّ واحد[١].

و تتميز العولمة الاقتصادية أنه من خلالها يتمّ تحويل العالم إلى ميدان واحد ذو نظام اقتصاديّ واحد مخطط بصياغة واحدة متعددة الجنسية، وتقوم على أساس عدد من الاتفاقيات والمعاهدات وتمثّل الانفتاح الاقتصاديّ على العالم، وزيادة المنافسة وتحرير التجارة والتطور في الإنتاج وأساليب التسويق والتفكير في أنماط الاستهلاك، وزيادة الاستثمار الأجنبي وتفعيل مفهوم الخصخصة وضخامة التدفقات النقدية بين الدول. كذلك تمثل حرية انتقال الموارد الإنتاجية المتمثلة في رأس المال المادي والبشري والتكنولوجيا والمواد الخام والمصنعة عبر الحدود الدولية بحرية ودون عوائق، وبصيغة أخرى، إنّ هذه الحرية تعمل على إلغاء الحدود بين الدول من جهة، وتزيد التعاون بين الشركات من جهة أخرى[٢].

ولقد ساهمت العديد من العوامل في خلق واتساع ظاهرة العولمة الاقتصادية، ولعل اهم هذه العوامل تتمثل في التقدم العلمي والتكنولوجي والذي نتج عن التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات،وظهور ما يسمى بالتكتلات الإقليمية مثل تكتل جنوب شرق آسيا(ASEAN) والاتحاد الأوروبي(EU) واتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية(NAFTA)[٣]،وظهور ما يسمى بمنظمة التجارة العالمية(WTO) بعد عقد عدة جولات للجات بدأت بجولة جنيف عام ١٩٤٧ وانتهاء بجولة مراكش في المغرب عام ١٩٩٥ والتي أعلنت بموجبها منظمة التجارة العالمية[٤].بالاضافة الى تنامي أعداد الشركات متعدية الجنسية والتي بلغت عام ١٩٩٦ نحو (٥٠٠) شركة موزعة على دول الشمال والجنوب كما في الجدول التالي[٥]:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(٢-١)

توزيع الشركات المتعدية الجنسية

عدد الشركات	دول الشمال	عدد الشركات	دول الجنوب
١٦٢	امريكا	١٣	كوريا
٦	كندا	٥	البرازيل
١٢٦	اليابان	٣	الصين
١٥٨	الاتحاد الأوروبي	١	المكسيك
١٤	سويسرا	١	تركيا
٥	استراليا	١	الهند
١	روسيا	١	ماليزيا
المجموع ٤٧٢		المجموع ٢٥	

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

(٢-٣) العولمة ما بين الميزة النسبية والميزة التنافسية:

لقد بذلت جهود عديدة في محاولة تفسير النجاحات التي تحققها الدول في صناعاتها من خلال التجارة الدولية. فقد جاء آدم سميث وقدم نظريته المشهورة بالميزة المطلقة (Absolute Advantage) . فقد افترض سميث أن الدولة تستفيد إذا تخصصت في إنتاج السلع ذات الميزة المطلقة –تلك السلع ذات الكلفة القليلة بالمقارنة مع الدول التي تنتج نفس السلع– ويقصد بالكلفة هنا مقدار الوقت المبذول من قبل العمال لإنتاج السلع. ثم جاء ريكاردو بنظريته المعروفة بالميزة النسبية (Comparative Advantage) ، وقال أنه ليس بالضرورة أن تستفيد الدولة من خلال الميزة المطلقة، حيث أن قوى السوق سوف تنقل موارد الدولة نحو الصناعات الأكثر إنتاجية نسبيا، وهذا يعني أن الدولة تبقى تستورد السلع ذات كلفة الإنتاج المنخفضة إذا كان لديها إنتاجية أكثر في إنتاج السلع الأخرى، ففي نظرية ريكاردو فإن التجارة تعتمد على الاختلاف في انتاجية العامل ما بين الدول، وعلى الاختلاف بالتكلفة النسبية ما بين الدول[٦].

على الرغم من أن ريكاردو قد سار في الاتجاه الصحيح في تلك الفترة إلا أن التركيز والاهتمام في نظرية التجارة الدولية انتقل نحو اتجاه آخر، وذلك بظهور نظرية هيكستشر– أوهلين (Hecksher & Ohlin) والتي تعتمد على الفكرة التي تقول أن الدول متساوية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من ناحية امتلاك التكنولوجيا، ولكن تختلف في وفرة عوامل الإنتاج (الأرض، الـمال، المـــوارد الطبيعية، رأس المال). حيث أن الدولة يكون لديها ميزة نسبية في الصناعات كثيفـــة الاســتخدام للعنصر الوفير، حيث تصدر هذه السلع ويتم استيراد السلع كثيفة الاســـتخدام للعنصـــر النـــادر، فالدول التي فيها عنصر وفير كاليد العاملة الرخيصة، تصدر السلع كثيفة الاستخدام للعمـــل مثـــل تجميع الإلكترونيات والملابس كما هو الحال في كوريا، أما الدول الغنية بالمواد الخـــام تصـــدر السلع كثيفة الاستخدام لها، فعلى سبيل المثال السويد لها تاريخ عظيم في صناعة الفـــولاذ بســـبب وفرة المادة الخام (الحديد IRON) ذو النوعية الممتازة.

(٢-٣-١) هل الميزة النسبية ملائمة لعصر العولمة؟

شيئا فشيئا يزداد التصور بأن الميزة النسبية والتي تعتمد على وفرة عوامل الإنتاج ليست كافية لتفسير قيام التجارة، فنجد مثلا أن كوريا لا تملك فعليا رأس المال خصوصا بعـــد الحـــرب الكورية، لكنها كانت تصدر سلع كثيفة الاستخدام لـــرأس المـــال مثـــل الفـــولاذ، بنـــاء الســـفن، والسيارات، وعلى عكس ذلك تماما نجد أن أمريكا وعلى الرغم من وجود العلماء ورأس المـــال الوفير فقد فقدت الشيء الكبير من حصتها السوقية في صادراتها من صناعة الآلات والســـيارات والإلكترونيات (لغز ليونتيف؛ Leontief Paradox).

وفي صورة أكثر شمولية فإن الكثير من التجارة العالميّة تحدث ما بين الـــدول المتقدمـــة مع وجود تماثل (تشابه) في وفرة عوامل الإنتاج وفي نفس الوقت فقد أظهر العلمـــاء والبـــاحثون والاقتصاديون أن الحجم الأكبر من التجارة العالميّة تكون في سلع تحتـــاج إلـــى نفـــس عوامـــل الإنتاج. كذلك وجود كمية كبيرة من التجارة والتي تشتمل على الصادرات والواردات تحدث مـــا بين دول تدعم الشركات متعددة الجنسيات، وهذا خارج أيضا عن نطاق النظرية. أما الأمر شـــديد الأهميّة هو أن الافتراضات لنظرية الميزة النسبية لعوامل الإنتاج في الغـــالب غـــير واقعيـــة أو بصورة أخرى غير حقيقية في كثير من الصناعات فالافتراضات الرئيسية للنظرية هي:

١. لا يوجد وفورات حجم اقتصاديّة.
٢. تشابه التكنولوجيات بين الدول.
٣. المنتجات متشابهة.
٤. عدم إمكانية انتقال عوامل الإنتاج Labor, Capital ما بين الدول.
٥. تشابه في الأذواق والرغبات بين المستهلكين.

ومن هنا فإن جميع تلك الافتراضات تظهر علاقة ضعيفة في كثير من الصناعات مـــع المنافسة الفعلية وغير واقعية في عصر العولمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كذلك يمكن القول أن فرضيات الميزة النسبية لعوامل الإنتاج كانت مقنعة أكثر في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حيث أن الإنتاج كان يعتمد على وفرة العمال ذوي المهارات المنخفضة، وكانت الكمية الكبرى من التجارة الدولية تعكس الاختلاف في الموارد الطبيعية ورأس المال، فعلى سبيل المثال كانت أمريكا هي قائدة منتجي القوارب في العالم بسبب وفرة الأخشاب فيها. لقد كانت كلفة عوامل الإنتاج مهمة في الصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية حيث أن اليد العاملة غير الماهرة أو شبه الماهرة هي الجزء السائد في التكاليف الكلية، كذلك تميزت التكنولوجيا في ذلك الوقت بالبساطة وكانت متوفرة بشكل كبير.

إن نظرية الميزة النسبية لا تفسر بشكل كامل قيام التجارة ما بين الدول في كثير من الصناعات، وهذا الحديث صحيح في الصناعات كثيفة الاستخدام للتكنولوجيا العالية والعمالة ذات المهارة، بمعنى آخر الصناعات كثيفة الاستخدام للمعرفة (Knowledge- Intensive Industries).

وبعد ظهور هذا النوع من الصناعات أصبح دور كلفة عوامل الإنتاج ضعيفا شيئا فشيئا ومما ساعد على ذلك عملية التغيير التكنولوجي المستمرة، حيث أن التكنولوجيا أعطت المنشآت القوة لإزاحة عوامل الإنتاج النادرة عن طريق خلق عوامل إنتاج جديدة الأمر الذي يجعل وفرة عوامل الإنتاج أقل أهمية في الصناعات في الوقت الحالي بالمقارنة مع التكنولوجيا والمهارات.

(٣-٣-٣) نحو نظرية جديدة للميزة التنافسية للدول:

السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: لماذا حققت المنشآت في دول معينة نجاحات دولية كبيرة في مختلف الصناعات؟ الجواب هو الدور الهام للدولة من خلال سماحها لمنشآتها بخلق ميزة تنافسية بواسطة تهيئة الظروف والوسائل الملائمة لذلك وبالتالي حدوث ما يسمى بالميزة التنافسية للدول[٧] حيث كان هذا الموضوع مدار بحث ميشيل بورتر "Michael E.porter" عندما أصدر كتابه الشهير عام ١٩٩٠م والذي حمل عنوان "Competitive Advantage of Nations" أي الميزة التنافسية للدول.

لقد درس بورتر وفريقه البحثي لمدة أربع سنوات أهم عشر دول صناعية في العالم تضمنت ثلاث دول تعتبر القوة الصناعية في العالم (اليابان، ألمانيا، الولايات المتحدة)، بالإضافة إلى دول أوروبية وآسيوية أخرى (الدنمارك، ايطاليا، كوريا، سنغافورة، السويد، سويسرا وإنجلترا)، حيث تم اختيار تلك الدول لما تتمتع به من اختلاف في الحجم والسياسات الحكومية الموجهة نحو الصناعة، والفلسفة الاجتماعية والجغرافيا والدين. كذلك لأنها صدرت عام ١٩٨٥م ما يزيد عن ٥٠% من مجموع الصادرات في العالم[٨]. وفي نهاية دراسته توصل بورتر إلى أن هناك خمسة محددات تؤثر على الميزة التنافسية للدول وهي على التوالي:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ظروف عوامل الانتاج (Factor Condition).
- ظروف الطلب (Demand Condition).
- الصناعات التزويدية والمتعلقة ببعضها البعض (Related & supporting industries).
- المنشأة: الاستراتيجية، التركيب، المنافسين (Firm strategy-structure-& Rivals).
- دور الحكومة (The role of government).

ونظرا لأهميّة تلك المحددات سوف يتمّ تفصيل وبحث دور كل منها في التأثير على الميزة التنافسية للدول كما بينها بورتر في كتابه.

أولا: ظروف عوامل الانتاج (Factor Condition).

إن عوامل الإنتاج تعرف بأنها مدخلات ضرورية لأي صناعة مثل الأرض والعمال والموارد الطبيعية ورأس المال والبنية التحتية وبالتالي فإن وفرة عوامل الإنتاج في الدول تلعب دورا مهما في تحديد الميزة التنافسية، لكن المهم في الموضوع أن دور ووظيفة هذه العوامل أصبح الآن مختلف وعلى المدى البعيد سوف يصبح أكثر تعقيدا على غير ما نفهمه بالغالب والسبب حسب رأي بورتر أن العوامل الأكثر أهميّة للميزة التنافسية غير موجودة بالوراثة (Inherited) أو تلقائيا بل تخلق (Created) داخل البلد.

إن عوامل الإنتاج بالغالب توصف بشمولية كبيرة في الأرض والعمال ورأس المال بحيث أن هذا الوصف يعتبر عاما جدا كي نحكم على مدى تأثيرها في تحديد الميزة التنافسية، وحسب تصنيف بورتر فإن عوامل الإنتاج تتكون من **الموارد البشرية** والتي تشتمل على أعداد ونوعية ومهارات وكلفة الأفراد بما فيهم الإدارة، **والموارد المادية** والتي تشتمل على الموارد الطبيعية من أرض وماء وطاقة وظروف المناخ، **وموراد المعرفة** والتي تمثل مخزون الدولة من العلماء والفنيين وسوق المعرفة الذي يتكون من الجامعات ومراكز الأبحاث الحكومية والخاصة والأدبيات العلمية، والموارد المالية والتي تمثل كمية وتكلفة رأس المال المتوفر لتمويل الصناعة، وأخيراً **البنية التحتية** والتي تشمل نظام الاتصالات والمواصلات والرعاية الصحية وغيرها.

عند الحديث عن عولمة الاقتصادات والأسواق لا بد من التفكير بكيفية الحصول على الميزة التنافسية، التي تؤهل القطاع الصناعي والخدمي للمنافسة وهذه الميزة تعتمد بشكل كبير على عوامل الإنتاج النوعية (Qualitative Factor) والتي تتأثر بشكل كبير باستراتيجيات الشركات والسياسات الحكومية. إن عوامل الإنتاج التي تعتبر مفتاحا للميزة التنافسية تشتمل على نوعية التعليم، والتدريب وفعالية وكفاءة المنظمات الصناعية على عمل التحسينات والتطورات في عمليّة الإنتاج والاستخدام الكثيف للبحث والتطوير واستخداماته الصناعية وجودة المنتج وتطوير سبل حماية البيئة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن عددا من تلك العوامل التي صنفها بورتر وخاصة التي تعتمد على المعرفة (Knowledge Resource) مثل التدريب والأبحاث والمعلومات الاستراتيجية وخدمات السوق ونشر وتطوير التكنولوجيا والابتكار وتنمية الموارد البشرية يمكن دمجها معا تحت عنوان الاستثمار غير المادي أو الاستثمار القائم على المعرفة(knowledge –Based Investment) حيث يجب على السياسات الحكومية أن تمنحها على الأقل نفس الأهميّة والأولوية كالتي تفعلها مع الاستثمار المادي (Physical Investment) مثل الآلات والمعدات و ...، على اعتبار أن الاستثمار القائم على المعرفة هو المهيئ للتنمية الاقتصاديّة المستدامة، من خلال خلق العمالة المدربة والماهرة[٩].

ومما تقدم ذكره فإن عوامل الإنتاج الأكثر أهميّة للميزة التنافسية تخلق من خلال آليات معينة مثل إنشاء مؤسسات الأبحاث الحكومية والخاصة، والتالي فإن الدول سوف تنجح في الصناعات التي تعتمد على خلق عوامل الإنتاج بحيث تصبح منافسة عندما تمتلك مؤسسات ذات نوعية عالية وغير عادية لخلق عوامل أكثر خصوصية على العكس من الدول التي تعتمد على العوامل المتوفرة طبيعيا.

ثانيا: ظروف الطلب (Demand Condition):

خلص بورتر إلى أن هناك ثلاث صور يمكن من خلالها أن تؤثر ظروف الطلب في تحديد الميزة التنافسية للدول. **فالصورة الأولى** تتمثل في تركيبة الطلب المحلي حيث تحصل الدولة على الميزة التنافسية إذا كان المستهلكون المحليون يضغطون على المنشآت المحلية لحثها على تسريع الابتكارات والتحسينات لصناعاتها حتى تكون أكثر قوة ومنافسة لمثيلها الأجنبي، ومن هنا فإن عدم التشابه ما بين الدول في تركيبة الطلب المحلي واختلاف أذواق واحتياجات المستهلكين عبر العالم قد أوجد هذا التمايز والميزة التنافسية لكل دولة.

أما **الصورة الثانية** فتتمثل في حجم الطلب المحلي (حجم السوق المحلي)، فبينما يرى بعض الاقتصاديون أن السوق الكبير أقوى في تحديد الميزة التنافسية من خلال تشجيعه للشركات والمنشآت الوطنية على تطوير التكنولوجيا وتحسين الانتاجية، فإن البعض الآخر يرى عكس ذلك والسبب أن محدودية الطلب المحلي تجبر الشركات على التصدير فنجد أن دولاً مثل سويسرا والسويد قد عملت الكثير من السياسات التي تزيد من القدرة التنافسية لسلعها لتكون قادرة على تعويض صغر السوق المحلي لديها.

أما **الصورة الثالثة والأخيرة** فتتمثل في عالمية الطلب المحلي، ويظهر ذلك جلياً عندما يذهب الأجانب الى الدول من اجل التعليم او التدريب حيث يتعلمون القيم هناك ويميلون الى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جلبها معهم عندما يعودون الى أوطانهم، والنتيجة الحتمية لهذا هو رغبتهم باستخدام نفس السلع التي قد تدربوا عليها، وأفضل مثال على ذلك هو التدريب الكثيف للأطباء في أمريكا والذي ساعد شركات المعدات الطبية بإيجاد مستهلك يحترم منتجاتها مما يعني زيادة فرص تصديرها، وبالتالي يكون ذلك ميزة تنافسية عن بقية دول العالم التي تنتج نفس هذه السلع.

ثالثا: الصناعات التزويدية والمتعلقة ببعضها البعض (Related & supporting industries).

إن الميزة التنافسية في بعض الصناعات التزويدية تظهر كون هذه الصناعات تنتج مدخلات تستعمل بشكل واسع في صناعات أخرى. إن وجود صناعات تزويدية ذات تنافسية عالميّة يخلق ميزة مهمة للمنشآت والصناعات العاملة عن طريق الكفاءة الريادة والسرعة ومثال ذلك أن الإيطاليين هم قادة العالم في صناعة الحلي والمجوهرات والسبب أن ثلثي آلات صياغة الذهب والمجوهرات هي إيطالية الصنع إضافة إلى أنهم قادة العالم أيضا في صناعة الآلات التي تستخدم لإعادة تعدين وتشكيل الذهب.

أما فيما يخص وجود صناعات تنافسية ذات علاقة ببعضها البعض فإن ذلك غالبا ما يؤدي إلى صناعات تنافسية جديدة، وتعرف تلك الصناعات بتلك التي تشمل منتجات مكملة لبعضها البعض مثل (الكمبيوترات والبرمجيات) حيث تشترك في الأنشطة المتعلقة بتطوير التكنولوجيا، والتصنيع والتوزيع، والتسويق، والخدمات، حيث توظف الكثير من التكنولوجيا المتشابهة. إن النجاح الدولي في أحد الصناعات يمكن أن يزداد من خلال زيادة الطلب على السلع والخدمات المكملة لها. فخذ على سبيل المثال زيادة مبيعات الولايات المتحدة من الكمبيوترات للخارج أدى إلى زيادة الطلب الخارجي على البرمجيات (Software) وخدمات قواعد البيانات (Data Base Services) الأمريكية.

رابعا: المنشأة: الاستراتيجية، التركيب، المنافسين (Firm strategy-structure-& Rivals).

إن المحدد الرابع للميزة التنافسية للدول يكمن في الإطار الذي من خلاله نهتم بكيفية خلق المنشأة وكيف تنظم وتدار، إضافة إلى طبيعة المنافسين المحليين. وبسبب الاختلاف في الأهداف والاستراتيجيات وطرق تنظيم المنشآت من دولة إلى أخرى بشكل واسع، فأن الميزة التنافسية للدول تنتج من خلال الربط الجيد ما بين أهداف واستراتيجيات المنشآت.

إن طبيعة المنافسين في الداخل (السوق المحلي) والسوق الدولي العالميّ له دور كبير في تجديد الميزة التنافسية، فالمنافسة القوية تخلق ضغطا كبيرا على كل من المنشآت والمؤسسات وغيرها من أجل تحسين إنتاجها وإثبات وجودها[١٠]. ولذلك تظهر القضية الحاسمة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهي أن دور المنشآت المعاصرة في خلق الميزة التنافسية اختلف عما كـــان عليـه بـــالمنظور التقليدي والجدول (٢-٢) يوضح الاختلافات بين خصائص المنشآت التقليدية والمعاصرة.

جدول (٢-٢)

الاختلافات بين المنشآت التقليدية والمعاصرة

عناصر الاختلاف	المنشآت التقليدية	المنشآت المعاصرة
ثراء المنظمة	مصدر الثراء: الصلاحية	مصدر الثراء: المعلومات/الخبرة/المعرفة
دور الأفراد	نمطي/ تخصصي	معرفي (صناع المعرفة) knowledge Workers
النطاق الجغرافي	محلي غالبا/ إقليمي أو دولي محدود	عالمي/ كوني
الإدارة المكتبية	أساسها استخدام الورق والمخاطبات الرسمية/ أساسها عضلي وبدني	أساسها الإدارة بدون ورق Paper -free administration /شبكة المعلومات/ الكمبيوترات/ أساسه فكري
التكوين الثقافي للمنشأة	أساسه الضبط والأوامر Command Control	إشاعة القيم، وتعميق ثقافة وأخلاقيـة الأداء المتفـوق Strong Performance
التحيز	للجوانب الفردية والشخصية Individualism	للجوانب الجماعية، وتطبيق منظومة الفريق (Team)
المهارات	التركيز على المهارات التخصصية والوظيفية	التركيز على المهارات السلوكية والعمليات مثل الكمبيوتر والاتصالات الإليكترونية
التوجه الاستراتيجي	آني، علاجي/ محدود	مستقبلي، وقائي/ تأملي
التطبيقات والفلسفات	تقسيم العمل/ الإدارة بالأهداف	إدارة الجودة الشاملة (TQM)/ إعادة هندسة نظم العمل/ المعلوماتية
الاستجابة للتغيير	محدود، ردود فعل/ تكريس الواقع	جوهري/ حاسم/ قيادة الواقع وتجديده
البحث والتطوير R & D	محدود	أساسي وله أولوية
المنافسة	محدودة	عالية/متنوعة/ذات مدى جغرافي واسع
الأسبقيات التنافسية	تخفيض التكلفة	الجودة العالية/ الإبداع/ التميز/ الأخلاقيات/ تخفيض التكلفة
القرارات	قصيرة الأجل/ تبنى على أساس الأحاسيس والمشاعر التلقائية	طويلة الأجل/ تبنى على الحقائق
دور المدراء	التخطيط/ التوظيف/ الرقابة	التفويض/ التدريب/ التعليم

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

علاقة الرئيس بالمرؤوسين	يحكمها التواكل والسيطرة	يحكمها الاعتماد المتبادل والثقة والالتزام من الجانبين
التدريب	يمثل عنصر كلفة/ هدر	يمثل عنصر استثمار
مجالات الاهتمام	حفظ البيانات التاريخية	تسجيل وتحليل النتائج وإجراء المقارنات بهدف التحسين
نوع الرقابة	الرقابة اللصيقة والتركيز على السلبيات	الرقابة بالالتزام الذاتي والتركيز على الإيجابيات
نظرة المرؤوسين للرؤساء	نظرة المراقب بناء على الصلاحيات	نظرة الموجه/ المدرب/ المعلم
نوع التحسين	محدود/ بطيء	تحسين مستمر اقتحامي Continuos Breakthrough
استخدام التكنولوجيا	الأسلوب الخطي (خطوة – خطوة) أساسه الاستبدال التكنولوجي	الاختراق التكنولوجي، أساسه الاندماج المعتمد على المزج بين حقول متعددة ومتقدمة من التكنولوجيا لإنتاج منتجات فائقة/ ربط التكنولوجيا مع المطلب

* المصدر: نزار البرواري، الدور المعاصر للموارد البشرية العربية في ظل مجتمع المعرفة والتنافسية، ورقة قدمت في مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، تموز ٢٠٠٠م، ص٧.

إن الحصول على ميزة تنافسية ليس بالأمر السهل وكذلك الإبقاء عليها، فمن أكثر التحديات التي تواجه المنشآت هي الإبقاء على ميزتها التنافسية، وذلك بسبب سرعة نقل المنافسين لهذه الميزة وبالتالي تقليل الفروقات فيما بينهم وبين المنشأة التي حصلت على هذه الميزة أولا. إن المحافظة على مركز تنافسي قوي يتطلب من المنشأة البحث باستمرار ومراقبة استراتيجيات المنافسين والتنبؤ بالاستراتيجيات المستقبلية، وتطوير عدة استراتيجيات، ويزيد هذا من صعوبة متابعة وتقليد المنشأة في استراتيجياتها، والسبب هو أن المنشأة قد أصبحت هدفا متحركا لمنافسيها وإن تطوير عدة مزايا تنافسية سيبدل من تركيب بنية الصناعة التي تعمل فيها المنشأة وسيغير من مستوى الصناعة والمنافسة دائما[١١].

خامسا: دور الحكومة (The role of government).

أصبح دور الحكومة ضروريا إن لم يكن الأكثر أهمية في التأثير على المنافسة الدولية، حيث يكمن الدور الحقيقي لها في تحديد الميزة التنافسية للدول من خلال التأثير على العوامل الأربعة السابقة. إن وظيفة الحكومات الآن هو الانتقال نحو السياسات التي تحسن وتطور من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيئة التي تعمل بها الأعمال، من خلال إزالة عوائق التجارة والاستثمار وجعل التشريعات الحكومية أكثر فعالية من خلال إعادة النظر بهذه التشريعات والتعاون مع القطاع الخاص. وتؤثر التشريعات مباشرة على تنافسية الشركات الصناعية والخدمية والدول أيضا، من خلال إعطائها المقدرة على المنافسة والحصول على الحصة الأكبر من السوق في الاقتصاد العالمي، ولهذا فإن تنفيذ سياسات وطنية تهدف إلى تشجيع المنافسة والابتكار تعتبر الجزء الضروري والمهم لتحسين وتطوير منافسة الصناعة[١٢].

إن إلغاء الاحتكارات الحكومية ورفع القوانين(إعطاء حرية أكبر للقطاع الخاص) عن قطاعات معينة، هو أمر يتم تنفيذه من أجل تشجيع المنافسة ويكون ذلك من خلال إعادة تشكيل وصياغة التشريعات العامة، حيث أن تلك التشريعات والقوانين خاصة التقليدية منها أصبحت غير مفيدة في توجيه الاقتصاد نحو التنافسية. يعتبر تحسين الظروف والمناخ الاقتصادي العام في أي دولة يعتبر متطلب أساسي في عملية التنافس الصناعي، ومن هنا تبرز أهمية وجود إطار جديد للاقتصاد الكلي (Macroeconomic frame work) والذي يتضمن الاستقرار النقدي، والسيطرة والتحكم في الموازنة العامة والعمل على تقليل العجز فيها، والإصلاح الضريبي الذي يشمل تبسيط النظام الضريبي وتقليل معدل ضرائب الشركات وضرائب الدخل الشخصي، وتحرير الأسواق المالية[١٣].

(٢-٣) العولمة والسياسات الصناعية التنافسية:

إن السياسات الصناعية تعرف على أنها: "مجموعة الأفعال والإجراءات والأنظمة التي تتخذها السلطات المعنية للتدخل والتأثير في عمليّة التصنيع بعد الوصول إلى أهداف محددة تعكس مصالح معينة"[١٤]. وتعرف أيضا على أنها: "عمليّة قيام الحكومة بإنشاء برنامج اقتصادي يقوم على التنسيق ما بين جهود الحكومة والقطاع الخاص من أجل تنمية وتطوير القطاع الصناعي، ويكون الدعم الحكومي عادة من خلال تقديم الحماية الجمركية، وتخفيض الضرائب على المنتجين، وتطوير النظام المصرفي لخدمة القطاع الصناعي"[١٥].

إن السياسات الصناعية أصبحت الآن من أهم الوسائل لدعم المقدرة البعيدة المدى للاقتصاد الوطني على النمو (التنمية الاقتصاديّة المستدامة) لذلك كان هناك تغيير ملحوظ عن الفكرة التي ركزت أساسا على صياغة السياسات من أجل زيادة النمو الصناعي إلى تلك التي تؤكد على السياسات الصناعية التنافسية (Industrial Competitiveness Policies) والتي تعرف على أنها:" تلك السياسات التي تستخدم لتحسين وزيادة التنافسية والإنتاجية للصناعات والخدمات المختلفة، أي بمعنى تلك السياسات التي تعمل على خلق منتجات قادرة على المنافسة محليا ودوليا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال تركيز الحكومة على نقل المعرفة وتطوير التكنولوجيا والأبحاث التسويقية، وتطوير الخدمات المالية والمعلوماتية والتسويقية المقدمة للقطاع الصناعي"[١٦].

على الرغم من أن المصطلحين " السياسات الصناعية" و"السياسات التنافسية الصناعية" قد استعملا بدون تفريق بينهما في الأدبيات إلا أنه من الأفضل أن نستخدم المصطلح الأول للإشارة إلى تلك السياسات التي تحاول بشكل فاعل زيادة نمو القطاع الصناعي من خلال خلق صناعات جديدة؛ والمصطلح الثاني للإشارة إلى تلك السياسات التي تتمركز حول الجهود لزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي لتحقيق المنافسة عالميًا[١٧].

إن مفهوم السياسات الصناعية والذي عرفناها سابقا بأنها تلك السياسات التي تحاول زيادة النمو الصناعي قد ظهرت في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية. فبعد الدمار الذي حصل من جراء تلك الحرب تأثرت جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وتميزت تلك الفترة بعدم وجود طاقة إنتاجية صناعية في معظم الدول وكذلك عجز في البنى التحتية المادية والاجتماعية، ورافق ذلك انخفاض في الخبرات الاقتصاديّة والإدارية وانخفاض في رؤوس الأموال، والمهارات الفنية في القطاعات الصناعية[١٨].

ولذلك قامت مجموعة من الدول معظمها من دول شرق آسيا ودول غرب أوروبا[١٩]، بمحاولة إعادة بناء صناعاتها وتحقيق التنمية الصناعية من خلال استخدام السياسات التي تؤمن لها ذلك، من بناء البنية التحتية التي يحتاج إليها القطاع الصناعي مثل شبكات الطرق والمواصلات،والماء والكهرباء، وإقامة المدن والتجمعات الصناعية، وغيرها من الوسائل الهامة للنهوض بالصناعة. وكذلك استخدمت سياسات تشجيع الاستثمار في الصناعة من خلال تطوير النظام البنكي، وتقديم التسهيلات الائتمانية، وتخفيض أسعار الفائدة وغيرها. وكذلك تم استخدام السياسات الضريبية من خلال تقديم الحوافز الضريبية حيث تعتبر هذه السياسة من أهم السياسات الصناعية بسبب تأثيرها الواضح على معدل الاستثمار ومستوى الاستثمار الصناعي الكلي.

كذلك استخدمت سياسة التحكم المباشر في القطاع الخاص من قبل الحكومة (Direct Controls in The Private Scoter) مثل السيطرة على الاحتكار وذلك لتشجيع المنافسة مما يغري المنافسين للدخول إلى السوق وبالتالي زيادة الإنتاج، وكذلك تشجيع المؤسسات كبيرة الحجم لأن لديها القدرة على توظيف الموارد الإنتاجية وبالتالي زيادة النمو الصناعي. واستخدمت كذلك سياسة التحكم بالتسعير (Price Control) من أجل عدالة في توزيع الاستهلاك في المجتمع، وجذب المواد الخام للمؤسسات الصناعية الحكومية بسعر منخفض، والسيطرة على معدلات التضخم. ولا ننسى السياسة التجارية التي تعد من أهم السياسات الصناعية حيث استخدمت هذه السياسة لحماية المنتج المحلي من خلال سياسات التعرفة الجمركية وفرض حصص للمستوردات وسياسة المعونات التصديرية وحماية الصناعات الناشئة، وغيرها[٢٠].

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٤) السياسات الصناعية التنافسية المطلوبة في ظل العولمة:

أولا: سياسة تحرير التجارة والاستثمار:

إن التكامل الاقتصاديّ الدولي أو العولمة كما تسمى الآن يعني أن التجارة ورأس المال والمعلومات والعمالة سوف تنساب بحرية أكثر عبر الحدود الوطنية ومعنى ذلك أن جميع الدول المتقدمة والنامية تقع تحت ضغط شديد يتضمن الوصول إلى الأسواق الأجنبية واجتذاب الاستثمار المنتج والحصول على التكنولوجيا المتقدمة إذا كانوا يودون الاستفادة من الزيادة المتوقعة في الإنتاج العالميّ وفرص العمل والتقدم التكنولوجي[٢١].

ولهذا فإن السياسة التي تؤكد على تحرير التجارة والاستثمار تبدو أكثر دعما في الوقت الحاضر،وذلك إما بتحقيق الاتفاقات التجارية الثنائية أو بناء تقارب جغرافي من خلال البحث عن التكامل والوصول إلى المناطق الإقليمية ذات الأطراف المتعددة، مثل الاتفاقيات الاقتصاديّة لدول آسيا والمحيط الهادي (APEC)، والمنطقة الأوروبية (EEA) والاتحاد الأوروبي (EU) واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) إضافة إلى منظمة التجارة العالميّة (WTO) وغيرها الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات[٢٢].

لقد أدى تزايد التكتلات الإقليمية إلى حدوث جدل بين الاقتصاديين فبعضهم يرى أن التكتلات الاقتصاديّة تهدد روح النظام التجاري الدولي مع احتمال أن تؤدي التكتلات الاقتصاديّة إلى صراعات سياسية بين الأمم، أما في الجانب الآخر يرى بعض الاقتصاديين أمثال روبرت لورنس أن التكتلات الاقتصاديّة تساهم في دعم وتحرير التجارة وزيادة حجمها من خلال تبني آليات تحرير التجارة. ويرى المؤمنون بالتكتلات الاقتصاديّة أنها تشجع التعاون بين الأقاليم وتقلل احتمال حدوث النزاعات السياسية وفي رأيهم أن تحرير وعولمة الاقتصاد وظهور التكتلات الاقتصاديّة هي عمليّة متكاملة تساهم في بقاء عجلة التحرير في حركة مستمرة. ومن هنا فإننا نرى أن الرأي الثاني أكثر منطقية والسبب أن هذه التكتلات مستمرة ومتزايدة ومعظم الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالميّة أو الدول التي خارجها هي أعضاء في شكل آخر من أشكال هذه التكتلات[٢٣].

أما فيما يخص سياسة تحرير الاستثمار، فقد أخذت معظم الدول في العقدين الأخيرين من القرن الماضي، توجهات لوضع سياسات تؤثر في تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى دولهم، ولعل من أهم الأمور التي شجعت الدول وخاصة النامية منها على استقبال وتشجيع مثل هذه الاستثمارات، رغبتها في الحصول على موارد مالية وخبرات إدارية وتسويقية وتكنولوجية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة إلى رغبتها بالدخول في أسواق عالميّة جديدة، والذي يمكن تلك الدول بالنتيجة من تحقيق الأهداف التنموية طويلة الأمد.

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) ودوره في التنمية الاقتصاديّة المستدامة مثار جدل بين الاقتصاديين، فبينما يرى البعض أن الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية سوف تستفيد كثيرا، فإن البعض الآخر يرى أن الضرر الواقع على اقتصادات هذه الدول من جراء استعانتها بالاستثمار الأجنبي أكبر بكثير من استفادتها منه فأصحاب الرأي الأول يؤيدون الاستعانة بالاستثمار الأجنبي لما له آثرا إيجابيا على القيمة المضافة للأسباب التالية:

١. الاستثمار الأجنبي يؤدي إلى استفادة المستهلكين حيث أن المستثمر الأجنبي يستخدم آلات ومعدات متقدمة من الناحية التقنية مقارنة بالآلات والمعدات التي يستخدمها المستثمر المحلي وهذا يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وذلك لأن الآلات المتقدمة تكنولوجيا تنتج كميات أكبر من السلع بالإضافة إلى تحسين مستوى جودة الإنتاج وبالتالي فإن انخفاض تكلفة الإنتاج تؤدي إلى انخفاض أسعار تلك السلع. وهذا يعني الضغط على المنتج المحلي لكي يحسن من إنتاجه وذلك من خلال تطوير التكنولوجيا لديه من خلال الابتكارات، وزيادة الإنفاق على البحث والتطوير.

٢. سوف يستفيد العمال من نوعية الآلات والمعدات التي يستخدمها المستثمر الأجنبي في عملياته الإنتاجية والتي تتميز بدرجة عالية من التكنولوجيا، وهذه الآلات تتطلب مهارات عالية من جانب العمال حتى يمكن استخدامها بدقة ولذا فإن المستثمر الأجنبي عادة ما يقوم بتدريب العمال والموظفين على استخدام تلك الآلات والمعدات وبالتالي زيادة مستوى مهاراتهم وكفاءتهم وينعكس ذلك إيجابيا على إنتاجيتهم ومستوى أجورهم ويرتفع بذلك دخلهم الحقيقي.

٣. تستفيد الدول المستضيفة للاستثمار الأجنبي من خلال البرامج التدريبية التي تقدمها هذه الاستثمارات سواء في المجال الفني أو المجال الإداري وسوف تعود نتائج تلك البرامج التدريبية بالنفع على كل من المشروع والفرد نفسه وسوف تحاول المنشآت القائمة الاستفادة من تلك البرامج أو سوف تعمل على تدريب موظفيها وعمالها حتى تستطيع أن تخفض من تكاليف الإنتاج وتحسين نوعيته.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للآراء المعارضة للاستثمار الأجنبي فإننا سوف نشير إلى ما يلي:

أ. يؤثر الاستثمار الأجنبي تأثيرا سلبيا على المشروعات والمنشآت الوطنية حيث أن المنشآت الأجنبية تستخدم تكنولوجيا تفوق التكنولوجيا المستخدمة في الدول الأخرى وخاصة النامية منها وبالتالي لن تستطيع هذه المنشآت أن تقف على قدم المساواة في منافسة منشآت الاستثمار الأجنبي، وتعمل منشآت الاستثمار الأجنبي على جذب العمالة الماهرة المحلية إليها، وتبقى العمالة غير الماهرة في المنشآت الوطنية مما يلقي عبئا إضافيا عليها.

ب. ويهدف الاستثمار الأجنبي إلى تحقيق الأرباح السريعة، دون الأخذ بعين الاعتبار أهداف التنمية الاقتصاديّة للدول التي يستثمر فيها، فيه تقوم بتحويل أرباحها إلى دولها الأم، وبالتالي يؤدي هذا التحويل والذي يعتبر بمثابة تدفقات خارجية (تخرج من الدول المستثمر فيها إلى الدول صاحبة الاستثمار)، إلى زيادة الدخل الوطني للدول صاحبة الاستثمار وانخفاض الدخل الوطني للدول النامية[٢٤].

ولكن يفيد الواقع العملي أن الدول التي استعانت بالاستثمار الأجنبي قد حققت معدلات نمو اقتصاديّ مرتفعة للغاية، وقوة تنافسية كبيرة، ومن أمثلة ذلك سنغافورة وهونغ كونغ اللتان احتلتا المركز الثاني والثالث في تصنيف الدول الأكثر تنافسية على المستوى العالميّ كما نشرها تقرير المعهد العالميّ لتطوير الإدارة[٢٥]. وكذلك تسابق الدول على نيل الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خصوصا في الآونة الأخيرة، من خلال بناء بنية تحتية عامة لبيئة الأعمال تشجع على الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء برامج مصممة خصيصا لتعزيز الاستثمار وتحريره، فقد ركزت بعض الدول على أن تصبح موقعا استثماريا أكثر جاذبية ضمن منطقة جغرافية معينة، وبعضها يوجه تركيزه على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاعات التي تكون لديها ميزة تنافسية مناسبة.

ثانيا: سياسات التقدم العلمي و التكنولوجي:

إن الحضارة الإنسانية أصبحت الآن شاهدة على عصر يسمى الآن بعصر ثورة العلم والتكنولوجيا أو الثورة الصناعية الثانية والتي أثرت بشكل كبير ومباشر على كافة مظاهر الحياة وكافة القطاعات الاقتصاديّة. حيث أن أثر هذه الثورة ليس محددا فقط على التغيرات العالميّة في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيكل السياسات الاقتصاديّة الكلية بل ذهبت أبعد من ذلك إلى مستوى المنشآت مثل المؤسسات الصغيرة ومتوسطة الحجم وغيرها، وكذلك أثرت على أنظمة الإدارة وطرق ووسائل الإنتاج والتصنيع.

كان الاعتقاد السائد في السابق من أن هذه الثورة ما هي إلا اتصال لسلسلة من التغيرات التكنولوجية والتي بدأت باختراع الآلة البخارية ولكن في الحقيقة فإنها تختلف اختلافا جوهريا بتأثيرها، ونتائجها حيث إن الثورة الأولى أو ثورة الآلة كانت تعتمد على الاستخدام الكثيف للقوة الجسدية البشرية (Physical Power of man). أما بالنسبة لثورة العلم والتكنولوجيا فقد انبثق عنها الانفجار أو الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات وهي تختلف اختلافا جذريا عن سابقتها وذلك من خلال اعتمادها على الاستخدام الكثيف لقوة الأدمغة البشرية (Brain Power of Man) أو المعرفة من خلال التأثير المباشر والعميق على جميع عوامل الإنتاج، كما يجب ملاحظة أن التكنولوجيا المذكورة في هذا السياق تعني أنها مجموعة من المهارات والفنيات المتعلقة بالعملية الإنتاجية ولهذا فأن الابتكارات التكنولوجية هي الوسيلة والأداة لتحسين عمليّة الإنتاج والتي سوف تؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتقليل كلفة الإنتاج وتحسين مستوى الجودة ومدى قابلية السلعة للتسويق والمنافسة[٢٦].

إن الاهتمام بتطوير التكنولوجيا والابتكار قد ازداد مع تزايد القلق على القوة الاقتصادية لكل دولة من خطر التنافس الخارجي، فإذا أرادت أي دولة أن تكون منافسة في الاقتصاد العالميّ فإنه على شركاتها ومنشآتها أن تكون قادرة على الانخراط في التجارة العالميّة والاحتفاظ بحصة السوق وتقديم منتجات من سلع وخدمات ذات جودة عالية، في نفس الوقت الذي تبقي فيه الدولة على نموها الاقتصاديّ وعلى مستوى معيشي مرتفع. إن التقدم التكنولوجي مهم جدا لأن تحويل الابتكارات إلى بنود تجارية يوفر للاقتصاد القوة التنافسية اللازمة ومن الجدير ذكره أن التقدم التكنولوجي والعلمي هو المسؤول عن حوالي نصف النمو في الاقتصاد الأمريكي وهو قوة دافعة ورئيسة في النمو الاقتصاديّ بعيد المدى ويزيد من مستوى المعيشة هناك[٢٧].

من الواضح الآن أن عولمة الأنشطة الصناعية والتحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصال يجعل قدرة المؤسسات على التكيف مع التغيرات المتواصلة أمرا حاسما في التنافس، لهذا فإن السياسة الصناعية التنافسية تحث على التوجه نحو زيادة ونشر ونقل التكنولوجيا والذي يكون من خلال تشجيع البحث والتطوير والذي يعتبر من أهم آليات نقل ونشر التكنولوجيا[٢٨].

ولهذا على السياسة الصناعية التنافسية أن تضع إجابة للأسئلة التالية:

- ما هي التكنولوجيا التي يجب أن تستخدم؟ وما هي كلفتها؟

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- ما مستوى الجهود والموارد التي يجب أن توزع لتنمية الابتكارات من خلال نقل التكنولوجيا إلى البيئة المحلية؟
- ما مقدار ما يجب أن ينفق على البحث والتطوير لتنمية التكنولوجيا؟[٢٩]

- السياسات الحكومية المطلوبة لتشجيع التقدم التكنولوجي:

كما بينا سابقا فإن السياسة الصناعية التنافسية يجب أن توجه نحو زيادة الابتكار ونشر التكنولوجيا وتشجيع الصفة التجارية للبحث والتطوير في القطاع الخاص. ولتشجيع التقدم التكنولوجي في القطاع الخاص يجب على الحكومة أن تدعم التوجه نحو تشجيع البحث التعاوني المشترك أنشطة التطوير والتنمية ما بين القطاع الصناعي والجامعات الحكومية والخاصة ومؤسسات البحث والتطوير الحكومية. ويقصد بالبحث التعاوني المشترك، هو تلك المشاريع التي يتعاون فيها كل من الصناعة مع الصناعة، الصناعة مع الحكومة، الصناعة مع الجامعات، وذلك للوصول إلى التقدم التكنولوجي المنشود ويكون ذلك كما يلي:

١- البحث الصناعي المشترك (الصناعة مع الصناعة):

من المعروف أن معظم الدعم الحكومي للبحث والتطوير هو للبحث الأساسي الذي يعتبر أساسا للعديد من الابتكارات، والبحث الأساسي غالبا ما تكون نتائجه على المدى الطويل ويمتاز بأنه ذو خطورة مرتفعة للشركات الفردية، ولذلك على الحكومات أن تقوم بسن القوانين الخاصة لتشجيع البحث التعاوني المشترك ما بين الشركات والمنشآت الصناعية، حيث أن هذا التعاون فيما لو حصل سوف يتيح إكمال العمل الذي يكون غالبا ذو كلفة باهظة جدا بحيث يصعب على شركة واحدة أن تموله. ويكون الدعم الحكومي عادة لمثل هذا التعاون من خلال العمل على زيادة الائتمان الضريبي لنفقات البحث والتطوير، وإعطاء القروض ذات الفائدة المنخفضة إلى مشاريع البحث والتطوير الابتكارية.

٢- جهود التعاون ما بين الصناعة والجامعات:

إن تعاون الصناعة والجامعة في البحث والتطوير هو آلية هامة يقصد بها تسهيل الاختراعات والابتكارات التكنولوجية. من الناحية التقليدية تقوم الجامعات بعمل الكثير من البحث الأساسي الذي يشكل جزء من بعض التقدمات التكنولوجية وهي قادرة بشكل عام على عمل البحث الأساسي لأنه جزء من العمليّة التعليمية ولا يلزمها إنتاج للسوق، وبالتالي فإن المخاطرة التي تلازم العمل بهذه الطريقة هي أقل من تلك التي في الصناعة، حيث يتحتم على المنشآت الصناعية جني الأرباح.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن المؤسسات الأكاديمية ليس لديها القدرة التجارية المتاحة في الصناعة ومن الضروري أن تترجم نتائج الأبحاث التي تقوم بها إلى منتجات يمكن بيعها في السوق، ومن هنا إذا كان العمل البحثي الذي يؤدى في بيئة أكاديمية سوف يصبح سلع وخدمات فإن آلية لربط القطاعين (الصناعة، الجامعة) يجب أن تتوفر[٣٠]. وتستطيع الحكومة ربط هذين القطاعين من خلال تطوير برامج تعتمد على تعاون القطاع الصناعي مع الباحثين في الجامعات تركز على احتياجات الصناعات المستهدفة تطويرها، وتمويل البرامج اللازمة للربط ما بين طلاب الجامعات مع الصناعات المستهدفة، وإنشاء درجات أكاديمية علمية لدعم جهود الصناعات ذات القيمة المضافة العالية من أجل تسويق منتجاتها خارج أقاليمها[٣١].

٣- التعاون ما بين المختبرات الحكومية والصناعة:

يمكن أن تشارك الحكومة بخبراتها، ومعرفتها مع المنشآت في مشاريع الأبحاث التعاونية، ففي بعض الأحيان تكون المختبرات الحكومية تمتلك من العلماء والمهندسين ذوي الخبرة والمهارات الكبيرة التي لا تتوافر في القطاع الصناعي، ومن هنا تكمن أهميّة التعاون ما بين القطاعين، ومن الجدير ذكره أن التفاعل ما بين الصناعة والحكومة يعطي ويزود العلماء والمهندسين الحكوميين معلومات هامة تفيدهم في مشاريع البحث والتطوير[٣٢].

ثالثا: سياسة الجودة (إدارة الجودة الشاملة ومجموعة المواصفات الدولية لأنظمة الجودة "الأيزو ٩٠٠٠":

إن موضوع الجودة يلقى اهتماما كبيرا في الأسواق العالميّة الآن كنوع من الحواجز التجارية غير الجمركية، فقد كانت المفاوضات المتعلقة بالمنتج تقوم أساسا على السعر لكن في السوق العالميّ الجديد ستكون شروط الجودة الكامنة في خصائص المنتج هي الأساس الرئيس في المفاوضات والتركيز على ضرورة الحصول على منتج أو سلعة أو خدمة عالية الجودة وبسعر منخفض[٣٣]. إن المحاولات المضنية لإرساء قواعد لجودة أفضل على نطاق عالميّ قد نتج عنها ظهور ما يسمى بإدارة الجودة الشاملة وذلك في بداية الثمانينات من القرن الماضي في اليابان، كذلك إنشاء المنظمة العالميّة للمواصفات القياسية بجنيف بسويسرا والتي وضعت الخطوط الإرشادية للجودة والتي تعرف بالأيزو ٩٠٠٠.

-مفهوم إدارة الجودة الشاملة:

يوجد لإدارة الجودة الشاملة مفاهيم وتعاريف متعددة يهتم كل واحد فيها بالتركيز على خاصية معينة، فلقد عرفها معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي بأنها "القيام بالعمل الصحيح بشكل

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جيد من أول مرة مع الاعتماد على تقييم المستهلك في معرفة تحسن الأداء". وعرفها آرثر (Arthur) " بأنها ثقافة وطريقة حياة تهدف من خلالها المنشآت إلى إحداث تغيرات أساسية في طريق عمل كل العاملين لتحقيق الأداء السليم في المنشأة، ويتفق (Sehucter) مع هذا التعريف إذ يعرفها "بأنها خلق ثقافة متميزة في الأداء، لكي يعمل جميع العاملين بشكل مستمر ودؤوب لتحقيق توقعات المستهلك وأداء العمل بشكل صحيح من أول مرة مع تحقيق جودة عالية بأقصر وقت وبفاعلية عالية " [٣٤].

وفي تعريف آخر(Jablonski) الذي وصفها "بأنها شكل تعاوني لأداء الأعمال يحرك مواهب وقدرات الإدارة والعاملين لتحسين الإنتاجية والجودة بشكل مستمر من خلال فرق العمل". وهذا التعريف يبرز أهم سمتين من سمات نظام إدارة الجودة الشاملة وهي مشاركة العاملين والتحسين المستمر والتي لها أثر كبير في تحسين الإنتاجية والجودة. ويتضح مما سبق أن إدارة الجودة الشاملة تشكل مدخلا متكاملا لتطوير أداء المنشأة بشكل عام وأداء الأفراد بشكل خاص مما ينعكس ايجابيا في تحسين الجودة والإنتاجية[٣٥].

إن إدارة الجودة الشاملة تركز على سد أو تجاوز حاجات المستهلكين، وهذا يظهر في تعريف وزارة الدفاع الأمريكية لها، حيث تنظر إليها على " أنها إتقان العمل من المرة الأولى والسعي الدائم للتحسين وإشباع حاجات المستهلك ". وفي نفس الوقت تعرف إدارة الجودة الشاملة على " أنها تتكون من نشاطات التحسين المستمر والتي تشمل كل شخص بالمؤسسة بطريقة تكاملية من أجل تحسين الأداء على كافة المستويات حتى يحقق كافة الأهداف المتداخلة والمتمثلة بالجودة والكلفة ورسالة المؤسسة ". وتهدف جميع هذه الأمور في النهاية إلى زيادة رضا المستهلك[٣٦].

إذن من الملاحظ أن تعدد التّعريفات لإدارة الجودة الشاملة يشير إلى تعدد الأبعاد التي تركز عليها إلا أن جميع التّعريفات تتفق على أنها أداة تساهم في تحقيق التحسين المستمر للأداء ومن ثم تحسين جودة المنتجات والخدمات والتي تؤدي إلى رضا المستهلك من جهة ورفع الكفاءة المنشأة من جهة أخرى.

-مجموعة المواصفات الدولية لأنظمة الجودة (الأيزو ٩٠٠٠):

إن المواصفات القياسية تضع الأسس للتطابق العالمي حيث يجب على جميع المنشآت والشركات أن تتوقع المنافسة في الأسواق العالميّة والمحلية، وهذا الأمر يتطلب أن تتوافق أعمالها ومنتجاتها مع المواصفات القياسية السائدة والتي تطورت كثيرا في الوقت الحاضر كرد فعل مباشر من أجل التفاعل الفعال في الأسواق العالميّة.

ورغم أن لكل دولة مواصفاتها القياسية الخاصة بها، إلا أن هناك مواصفات قياسية عالميّة موحدة تطبق على كل المشاركين في السوق ولقد أدت الصعوبات الناشئة عن الارتباط

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالقواعد القومية المختلفة وقدراتها إلى النداء بضرورة تنميط المواصفات القياسية فبدلا من وجود مواصفات قياسية أوروبية وأخرى أمريكية وثالثة آسيوية وهكذا...، فإنه من الأفضل وجود مواصفات قياسية عالميّة تطبق على الجميع كافة[٣٧]، وذلك بسبب أن الاختلاف في متطلبات المواصفات الوطنية قد سبب العوائق أمام التبادل التجاري بين الدول، فعلى سبيل المثال فقد كان على مؤسسة صناعية ما في بريطانيا تسعى إلى تصدير منتجاتها إلى كل من الولايات المتحدة واليابان أن تلبي وتحقق متطلبات مختلفة لمواصفات وطنية أمريكية ويابانية، وهكذا فقد بدا واضحا أنه لا بد من توحيد المواصفات الوطنية لأنظمة الجودة في العالم حتى لا تكون هذه المواصفات عائقا أمام حرية وسهولة التبادل التجاري بين دول العالم، ونتيجة لذلك قامت المنظمة العالميّة للمواصفات القياسية في عام ١٩٨٧م بإصدار الطبعات الأولى من المواصفات الدولية لأنظمة الجودة والتي اشتهرت بمجموعة (الأيزو ٩٠٠٠) والتي تشكل الخطوط الإرشادية للجودة[٣٨].

والأيزو (الأيزو ٩٠٠٠) عبارة عن مجموعة من أربعة وحدات منفردة هي (الأيزو ٩٠٠١، الأيزو ٩٠٠٢، الأيزو ٩٠٠٣، الأيزو ٩٠٠٤)، ولكنها تتعلق ببعضها البعض حيث تشكل مجموعة من المواصفات القياسية لمساعدة الشركات والمنشآت والمؤسسات الصناعية والخدمية في توثيق عناصر نظم الجودة المطلوبة بكفاءة لتدعيم نظام جودة كفء. والجدول (٢-٣) يبين الفروقات بين سلسلة الايزو ٩٠٠٠.

جدول (٢-٣)

الفروقات بين سلسلة الايزو ٩٠٠٠

الأيزو ٩٠٠١	تطبق على المؤسسات الصناعية أو الخدمية التي يشتمل عملها على تصميم منتجاتها وتركيبها وتقديم خدمات ما بعد البيع.
الأيزو ٩٠٠٢	تطبق على المؤسسات التي لا تقوم بتصميم منتجاتها (التصاميم معدة أصلا من خارج المؤسسة). ويقتصر عملها على الإنتاج والتركيب وخدمات ما بعد البيع.
الأيزو ٩٠٠٣	تطبق على المؤسسات التي تقوم بتقديم منتجاتها أو خدماتها للزبائن عن طريق التفتيش النهائي عن المنتج واختباره كبعض مؤسسات الفحص والاختيار.
الأيزو ٩٠٠٤	خطوط إرشادية تعطي المورد الخطوط الارشادية لاستخدامها في تطوير وتنفيذ نظام الجودة وتحدد الى أي مدى ينطبق كل عنصر من نظام الجودة.

• **المصدر:** من اعداد الباحث بتصرف عن فلاح جبر، اتفاقيات الجات ونظام الأيزو ٩٠٠٠ وأثرهما على الأمن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي، الجفان والجابي للطباعة والنشر، ط١، ١٩٩٦م، ص ص (٢٠-٢٦).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-علاقة إدارة الجودة الشاملة بالأيزو ٩٠٠٠:

لقد حدث خلط بين مفهوم إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠، واعتقد البعض أنهما يعنيان نفس الشيء بل أننا نسمع في بعض الأحيان من يتحدث عن الأيزو وكأنه يتحدث ويقصد إدارة الجودة الشاملة على الرغم من تباعد المسافة بينهما، والجدول رقم (٢-٤) يوضح سمات وخصائص كلا المفهومين.

ويمكن من خلال تفحص الخصائص والسمات ومواضع التركيز التي تهم إدارة الجودة الشاملة ونظام الأيزو ٩٠٠٠ أن نقف على حقيقة أن إدارة الجودة الشاملة تضم في جوانبها نظام الأيزو ٩٠٠٠، فالشركات يمكنها أن تحصل على شهادة الأيزو دون أن تكون قد استكملت تطبيق إدارة الجودة الشاملة، فمحور اهتمام الأيزو قد لا يكون بالتركيز على تحديد وإشباع حاجات المستهلك، ولا العمل على مشاركة وحماس العاملين في إدخال تحسينات مستمرة، في حين أن إدارة الجودة الشاملة لا بد وأن تكون تلك الأمور من أساسيات بنائها[٣٩].

جدول رقم (٢-٤)

الفرق ما بين إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠

إدارة الجودة الشاملة	الأيزو ٩٠٠٠
التركيز المطلق على المستهلك.	ليس من الضروري التركيز على المستهلك.
ترتبط باستراتيجية الشركة.	لا ترتبط باستراتيجية موحدة.
تهتم بالتركيز على الفلسفة والمفاهيم والأساليب.	تهتم بالتركيز على النظم الفنية ونظام الإجراءات.
التأكيد على مشاركة وحماس العاملين.	مشاركة العاملين ليس ضروريا.
تحسين مستمر، وتعميق لمفهوم الجودة الكلية وعملية لا تنتهي.	لا يلزم التركيز على التحسين المستمر لأنها تمثل مجرد قرار.
تعنى بالمنشأة ككل بجميع إداراتها ووظائفها ومستوياتها.	يمكن أن يكون التركيز جزئيا .
كل فرد مسؤول عن الجودة .	قسم الجودة هو المسؤول عنها.
تتضمن وتشتمل على تغيير الثقافة والعمليات.	من الأنسب كثيرا الاحتفاظ بالأوضاع على ما هي عليه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-السياسات الحكومية المطلوبة لتشجيع الجودة:

إن تحسين جودة المنتجات والخدمات هي المفتاح لحل معظم المشاكل الاقتصاديّة التي تواجه معظم الدول خصوصا الدول النامية، حيث أن الجودة الأفضل بالنسبة للخدمات والمنتجات ستؤدي إلى إشباع رغبات المستهلك وتؤدي إلى زيادة الفرص التصديرية وفتح أسواق تصديرية جديدة، فبسبب زيادة المنافسة واحتمالية خسارة الأسواق المتاحة على المؤسسات والشركات إذا أرادت البقاء أن تحسن وتزيد من درجة تنافسها في السوق من خلال تحسين الجودة لمنتجاتها[٤٠].

وحتى تقوم المؤسسات والشركات بواجبها نحو تحسين جودة منتجاتها ينبغي على الحكومات أن تتبنى خطوات جادة توضع من خلالها خطط وآليات من أجل نشر الأيزو ٩٠٠٠ ومفاهيم إدارة الجودة الشاملة في القطاعات الصناعية وذلك من خلال تقديمها للمساعدات الفنية والمالية ولعل أشهر السياسات الحكومية التي تشجع المؤسسات والشركات على تحسين الجودة لديها هي إنشاء ما يسمى بجوائز الجودة أو جوائز إدارة الجودة الشاملة والتي يقصد منها تكريم الشركات التي اظهرت التزاما كبيرا في تحسين الجودة[٤١].

رابعا: سياسة تنمية الموارد البشرية:

تعد الموارد البشرية القاعدة الرئيسية لثروة الأمم وبدون وجودها تفقد العوامل الإنتاجية الأخرى قيمتها وتصبح غير فعالة، فالموارد البشرية تمثل عناصر فعالة ونشطة في تكوين رأس المال واستغلال الموارد الطبيعية وبناء التنظيمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ودفع عملية التنمية الشاملة إلى الأمام. ومع الحديث عن عولمة الاقتصاد والتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة، يمكن القول بأن الدولة غير القادرة على تنمية مهارات ومعارف أفرادها والانتفاع منهم في استغلال الموارد المتاحة في الاقتصاد الوطني، سوف تكون غير قادرة على تطوير أي شيء وعدم قدرتها على اللحاق بركب التغييرات الدولية المتسارعة[٤٢].

-مفهوم تنمية الموارد البشرية بالنسبة للصناعة:

تشير الموارد البشرية إلى الأفراد العاملين في المنشأة والتي يمكن قياس مدى فعاليتها وكفاءتها من خلال المعرفة والمهارات الشخصية والعلاقات العامة والقدرة على الاختلاط مع الآخرين ولهذا فإن العمال المدربين وذوي المهارات والمعرفة العالية هم الذين يهتم بهم الآن أكثر من أي وقت مضى حيث أن تلك القيم (المعرفة، والمهارات، ...) سوف تنعكس على شكل

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زيادة في الإنتاجية والكفاءة وتحسين الأداء الأمر الذي يجعل المنشأة الصناعية أكثر تنافسية من خلال تمتعها بميزة تنافسية عالية.

إن تنمية الموارد البشرية لا تحدث ما لم يكن هناك نشاطات تصمم خصيصا لتزويد الموارد البشرية بالمهارات الجديدة والمعرفة وتطوير لسلوكها، ومن هنا على السياسات الحكومية واستراتيجيات المنشآت الصناعية أن تصمم نشاطات تشمل التعليم والتدريب بهدف تطوير وتحسين الأداء للموارد البشرية والذي سينعكس كما قلنا على زيادة كفاءة وتنافسية المنشأة الصناعية محليا وخارجيا(٤٣).

ومما تقدم يمكننا استخلاص التعريف التالي لتنمية الموارد البشرية: "هي عمليّة التعاون المشترك ما بين الحكومة والمنشآت الصناعية المتمثلة بالقطاع الخاص من خلال تنظيم برامج ونشاطات تهدف إلى تنمية الموارد البشرية وهذه النشاطات والبرامج تشتمل على التقدم في المستوى التعليمي للأفراد وتطوير المؤسسات التعليمية وتشجيع التدريب ونشر الأنشطة المعرفية والمهارية والتي في النهاية تعمل على تحسين أداء الأفراد اللازم لكل منشأة صناعية لكي تكون منافسة ".

تلعب الموارد البشرية دورا حاسما في تحقيق الميزة التنافسية وبالتالي فإن الموارد البشرية ذات المهارات العالية هي المصدر الرئيس للحصول على ميزة تنافسية مستدامة. وفي ظل التحديات التي تواجه الدول عموما ومؤسساتها الصناعية على وجه الخصوص الناتجة عن عولمة الاقتصاد فإن نوعية الموارد البشرية هي التي سوف تقف في وجه هذه التحديات من خلال تأثيرها المباشر في التقدم الاقتصاديّ لأي دولة وجعله منافسا للآخرين.

إن التنمية الاقتصاديّة المستدامة في عصر العولمة تنطوي على تغيرات في عوامل الإنتاج وذلك من خلال استخدام أساليب تكنولوجية أكثر تطورا وهذا بحد ذاته يتطلب مهارات بشرية عالية الكفاءة، وعليه فإن هناك علاقة بين التطور التكنولوجي وعملية تكوين المهارات للموارد البشرية وتنميتها، فالتطور التكنولوجي يستدعي الحاجة إلى تكوين المهارات وتنميتها بل ويساعد في ذلك، وبالمقابل فإن تكوين المهارات وتنميتها يساهم في التطور التكنولوجي من خلال عمليات الابتكارات والتجديدات التي تساهم بها الموارد البشرية الفنية والماهرة والمدربة.

ولكي نوضح أهميّة الموارد البشرية في كفاءة العمليّة الإنتاجية، يكفينا أن نتصور نتيجة وضع القدرات المادية لأكبر الدول المتقدمة صناعيا وتكنولوجيا تحت تصرف أفراد لا يمتلكون الخبرات الكافية باستخدامها وإدارتها، فالنتيجة المتوقعة ستكون انخفاض مستويات الإنتاج لسوء استخدام هذه التكنولوجيا وهذا إثبات للدور المهم الذي تلعبه الموارد البشرية ذات المعرفة والمهارة والقادرة على إدارة وتطوير ومتابعة التطوير العلمي والتكنولوجي في تحسين نوعية الإنتاج(٤٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-السياسات الحكومية المطلوبة لتنمية الموارد البشرية:

على الحكومة أن تصمم برامج تهدف إلى تنمية الموارد البشرية، ولعل أبرز الوسائل لذلك هو تحسين النظام التعليمي (سواء الابتدائي أو الثانوي أو العالي) والتدريب.

أ- تحسين وتطوير النظام التعليمي:

يتطلب عند تحسين وتطوير النظام التعليمي الأخذ بعين الاعتبار الأمور التالية:

١. **إحداث تغييرات في الأنظمة التعليمية**، حيث يتعين على الإصلاحات التعليمية تحسين جودة ونوعية التعليم من خلال بناء المعرفة بما يتطلبه مجتمع ثورة المعلومات ونقطة البداية هي التعليم الأساسي إذ تتكون أسس المهارات الأعلى في الطفولة المبكرة وتتزايد في المراحل الأعلى صعوبة تصويب إهمال نوعية التعليم في المراحل الأولى ويلزم أيضا تحسين المناهج الدراسية ونوعية التعليم في مرحلة التعليم الثانوي والعالي وإعادة النظر بجدية في برامج التعليم المهني[٤٥].

إن مهمة إعادة بناء نظام التعليم ذو أهميّة كبرى الآن، فهي ليست مهمة اصلاح جزئي لهذا النظام وإنما هي مهمة إعادة توجيه تامة للمؤسسة التعليمية وتحريرها من قبضة الماضي وتوفير مستلزمات مواجهة متطلبات العصر الجديد عصر العولمة. وهنا يبرز إدراك واحد حاسم وذو أهميّة وهو أن القرن الحادي والعشرين سيكون خاضعا من الناحية الفكرية والمهنية لجيل جديد من المحترفين يطلق عليهم المحللون الرمزيون (Symbolic Analysts) والذين سيتقنون ثلاثة فنون هي تصور المسائل ذهنيا واستنباط وصياغة حلولها، وتسويق نتائجها.

سيكون هؤلاء المحللون الرمزيون النموذج الأعلى لأنظمة التعليم الوطنية في كل أرجاء العالم في الألفية الثانية وسيكونون المؤشر للقوة العلمية والمتانة الاقتصاديّة وستكون معرفة هؤلاء وخبرتهم موضع إقبال شديد من قبل الدول كافة، ومن الجدير بالذكر أن تعليم هؤلاء لا يبدأ بالجامعات والكليات بل إن تعليمهم يبدأ بوقت مبكر في رياض الأطفال (الحضانة) وينتهي بانتهاء السلم التعليمي[٤٦].

٢. **القيام بعمل سياسات بالتعاون مع القطاع الخاص** لزيادة حجم الموارد اللازمة للتعليم وذلك من خلال تشجيع القطاع الخاص بإنشاء المدارس والجامعات التعليمية، وكذلك تشجيعه على توفير وتمويل التعليم المهني والفني مع الأخذ بعين الاعتبار أن القطاع الخاص قد يكون أكثر دينماكية من القطاع العام في المجالات الحيوية مثل علوم الكمبيوتر والعلوم الإدارية والاقتصادية والتجارية[٤٧].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- تحسين وتطوير نظام التدريب:

يعرف التدريب على أنه عمليّة تدفق مجموعة من المعلومات والمعارف العلمية والممارسات التطبيقية لتكون رصيدا من المعرفة والخبرة العمليّة التي تنمي مهارات الأفراد العاملين في مختلف الوظائف والمهن. وتشمل تنمية مهارات الأفراد عمليّة تزويدهم بمهارات جديدة أو تطويع صقل المهارات والقدرات غير المستغلة أو تجديد مهارات وقدرات كامنة في قدامى العاملين لتحسين مستوى الأداء بطريقة تحقق الكفاءة الإنتاجية العالية، ولهذا يعتبر التدريب عمليّة مكملة للتعليم لأنه يرفع من معارف الفرد من مستوى العلوم المحصلة خلال التعليم العام إلى مستوى ذي خصائص تنافسية من المعارف العلمية والخبرات والمهارات اللازمة لأداء عمل ما ورفع الإنتاجية بهدف رفع المركز الوظيفي أو أداء واجبات إضافية أو القيام بمسؤوليات أكبر.

إن التدريب يعتبر وسيلة لتأهيل بعض الفئات من القوى البشرية للدخول في سوق العمل وبالتالي زيادة قاعدة القوى العاملة الموجودة فعلا في سوق العمل حتى يمكن الحصول على إنتاجية افضل للعاملين، ومن هذا المنطلق فإن التدريب يحول العلاقة التكاملية بين العمالة غير الماهرة والعمالة الماهرة إلى علاقة إحلالية في العملية الإنتاجية، وبناء على ما تقدم ذكره فإن محاولة رفع إنتاجية وكفاءة العامل خلال التدريب يعتبر استثمارا اقتصاديا يهدف إلى زيادة رأس المال البشري وتحسين نوعية المدخلات البشرية في الإنتاج[٤٨].

واستنادا على ما تقدم يجب تنمية مهارات العاملين وتجهيز برامج التدريب ورفع مستوى مهارات العمالة عن طريق تعزيز نظام تعاوني بين المنظمات والهيئات الحكومية ومشاريع الأعمال الخاصة بتدريب العمال والموظفين على طبيعة الأعمال الصناعية وتشجيع مشاريع القطاع الخاص لتنفيذ برامج التدريب عن طريق تكوين رأس مال من قبلهم على أن تساهم فيه الحكومة أو يتمّ الباقي من المصانع ومشاريع الأعمال وذلك لوضع مورد ثابت للتدريب.

خامسا: سياسات دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك من معظم الدول باختلاف درجات النمو فيها بأن الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم تقوم بدور حاسم في عمليّة التنمية الصناعية وتحقق الأهداف الإنمائية الأساسية، وينبع هذا الاهتمام بالصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم لدورها

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتزايد في خلق فرص عمل جديدة ومساهمتها في زيادة الصادرات وتوسيع دائرة الاستثمار في الأنشطة الصناعية.

- لماذا يتم اعتبار الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم حالة خاصة في ظل العولمة؟

إن الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ليست ببساطة مؤسسات صغيرة أو متوسطة فحسب بل لها من المميزات والخصائص ما يجعلها تحتاج إلى سياسات خاصة بها هذا إذا علمنا أن هذه الصناعات تمثل الغالبية العظمى من الطاقة الصناعية في معظم الدول، فعلى سبيل المثال تشكل هذه المؤسسات ما نسبته (٩٥%) من مجمل الصناعات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) [٤٩]، وتمتاز هذه الصناعات بمرونتها العالية من خلال قدرتها على استيعاب التكنولوجيا الجديدة، وتطوير المنتجات الجديدة.

وفي ظل ارتفاع حدة المنافسة للصناعة محليا وخارجيا، فإنه يعتقد أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم سوف تواجه صعوبات كبيرة ناتجة عن كونها صغيرة، تحد من قدرتها على منافسة الصناعات الكبيرة لاقتسام السوق فيما بينها، ومن هنا فإن الفكر الصناعي الحديث يؤكد على ضرورة توفير المناخ المناسب لتنمية تلك الصناعات والتي لا تستطيع البقاء والدفاع عن نفسها أمام المؤسسات الكبيرة التي تتوفر لها مقومات البقاء مثل القوة المالية والبشرية والأسواق ومنافذ التوزيع[٥٠].

- المشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم:

إن من أهم المشاكل والصعوبات التي تواجهها الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي يمكن أن تشكل تهديدا لها في عصر العولمة يمكن وصفها فيما يلي:

١. تتميز الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم أهمها أنها في معظمها مشروعات عائلية تعتمد على المدخرات الشخصية وأن المالك هو المدير في نفس الوقت وتعمل في مجالات عمل تقليدية في غياب روح الابتكار وينتشر بينها حالة من عدم الثقة بين أصحاب المهنة الواحدة[٥١].

٢. النقص في البيانات الحديثة التي يعتمد عليها وجود تخطيط دقيق لتنمية هذه الصناعات.

٣. ضعف ومحدودية الروابط الصناعية بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة وبين المنشآت الكبيرة من جهة أخرى، وقد يعزى ذلك إلى إخلال المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة بالجودة ووقت التسليم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤. الضعف في القدرات الإدارية لدى المستثمرين في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ويتضح ذلك من خلال عدم قيامهم بجمع المعلومات الكافية عن التكنولوجيا الحديثة لإدارة المشروع مما يؤدي إلى إصابة أعمالهم بضعف التخطيط في عدة مجالات مثل إدارة الأموال والمخزون ومعالجة الإنتاج.

٥. عدم توفر المواد الأولية بشكل دائم وعدم ثبات أسعارها.

٦. نقص المهارات في مجالات التسويق والتكنولوجيا والقدرة على تطوير الإنتاج والتحكم والجودة.

٧. تعتبر الصناعات الصغيرة في وضع لا يسمح لها بالحصول بسهولة على تمويل خارجي لها، فتكلفة الحصول على قروض أو أشكال أخرى من التمويل أعلى في حالة المؤسسة الصغيرة حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تشكل مخاطرة عالية للمؤسسات التمويلية بسبب محدودية نشاطها وتنوعه وضعف الاحتياطي لديها المخصص للفترات الاقتصاديّة العسيرة، إضافة إلى أن المؤسسات التمويلية تستفيد من حالة وفورات الحجم في تعاملها مع طلبات التمويل للمؤسسات الاقتصاديّة، فالمؤسسة كبيرة الحجم تكون قادرة على توفير مختص لمتابعة شؤون التمويل، بينما يصعب الأمر على المؤسسة الصغيرة التي يتولى أمورها الإدارية والتسويقية والتمويلية عادة مالكها أو مديرها الإداري الوحيد[٥٢].

٨. تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم مشاكل كبيرة أثناء عمليّة تصديرها لمنتجاتها بسبب رداءة مستوى التعبئة والتغليف للسلع المصدرة وضعف المركز التنافسي للسلع المصدرة بسبب قلة جودتها وارتفاع أسعارها مقارنة بالسلع المماثلة بالإضافة إلى مشاكل متعلقة بنقل السلع داخل البلد المصدر له والإجراءات الكثيرة التي تتطلبها عمليّة التصدير مقارنة بعملية بيعها محليا والتمتع بالمزايا السريعة والحماية والسهولة في إيصالها وبيعها للجمهور[٥٣].

- السياسات الحكومية المطلوبة لدعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

إن الصعوبات والمشاكل التي تواجه الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والتي تعمل على الحد من قدرتها التنافسية ما هي إلا نتيجة نقص في السياسات الحكومية الموجهة لها. وحتى تستطيع هذه الصناعات اللحاق بركب التقدم والمتغيرات العالميّة المتسارعة على الحكومات أن تتخذ السياسات والإجراءات التالية بهدف دعم هذه الصناعات للصمود أمام المنافسة المتوقعة:

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. **رفع المقدرة التكنولوجية للصناعات الصغيرة** وذلك عن طريق نقل التكنولوجيا وتشجيع البحث والتطوير بهدف رفع جودة السلع في موازاة تلبية طلب السوق وكذلك بالتركيز على مفاهيم معينة مثل تقليل الاستهلاك وضبط عمليّة التلوث ومحاولة الحد منها وأيضا بواسطة بناء نظام للتقدم التكنولوجي عن طريق تشجيع التبادل التكنولوجي وتأسيس نظام تعاوني للتطوير التكنولوجي فيما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومعاهد البحث والتطوير وبناء خطوط عمل بينها.

٢. **تعزيز الرابطة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وبين المنشآت الكبيرة من جهة أخرى** وذلك عن طريق توسيع وتطوير التعاقدات الفرعية بينها وتشجيع تحويل العمال للصناعات الصغيرة والمتوسطة من قبل المنشآت الكبيرة بحيث تعمل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خطوط الإنتاج الخاصّة بهذه المنشآت وبالتالي تقوم هذه المنشآت بتقديم التوجيه والنصح للصناعات الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي إلى تطورها.

٣. **التنويع في وسائل تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة** مثل منح الإعفاءات في فترات زمنية معينة وتخفيض الضرائب خصوصا لمشاريع معينة مثل المشاريع المشتركة والشوكات التي تكون فرعا لشركة أجنبية برأسمال أجنبي بالكامل، بحيث تستفيد الصناعات الصغيرة والمتوسطة من وجود مثل هذه المشاريع.

٤. **دعم المشاريع التعاونية المشتركة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة** وذلك بتقوية الرابطة الآلية بينهما والتعريف بحقوق الملكية والتنفيذ العملي لأشكال التعاون المشترك وتشجيع البيع والشراء الجماعي وتكوين علاقات بينها وبين الحكومة لإعطائها استقلالية في إنتاج وإدارة السلع وإصدار التشريعات والقوانين التي تحد من عمليّة الاحتكار.

٥. **جعل الصناعات الصغيرة والمتوسطة عالميّة** وذلك بالترويج لصادراتها واستقطاب الاستثمارات الأجنبية والتعاون الفني وتطوير نظام للمساعدات والإجراءات المختلفة يتفق وعجلة الأسواق المفتوحة وخلق مراكز تسويق جذابة والمشاركة في المعارض الدولية والإقليمية.

٦. **تشجيع الاندماج ما بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم** لأن رفع الكفاءة الإنتاجية وتحسين الجودة هي عمليّة استراتيجية معقدة تتحطم خلالها وتندثر صناعات صغيرة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومتوسطة وكبيرة على حد سواء، فإن الاندماج هو الإجراء الأكثر منطقية لمواجهة المنافسة العالميّة من خلال الاستفادة من وفورات اقتصاديات الحجم الكبير، والتكنولوجيا الحديثة، واستقطاب المهارات البشرية العالية الكفاءة. ولكن تواجه الاندماج عدة مشاكل من أهمها أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة كما قلنا معظمها مشروعات عائلية وتعتمد على المدخرات الشخصية ولذلك من الصعوبة تجميع هذه الصناعات كوحدة واحدة، ولذلك على الحكومة تقديم الوسائل والحوافز لتشجيع الاندماج ما بين تلك الصناعات[٥٤].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثاني:

(١) تمام الغول، العولمة والتكتلات الإقليمية، ورقة مقدمة في مؤتمر الاقتصاد الخامس حول العولمة وآثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، أيار ١٩٩٩م، ص٣.

(٢) أسامة القلعاوي، أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٩م، ص٢٠.

(٣) أحمد سيد مصطفى، المدير العربي وظاهرة العولمة فرصة أم تحد، آفاق اقتصادية، عدد ٧٨، ١٩٩٩م، ص ص١٢٧-١٣٢.

(٤) نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مصرف، قطر المركزي، ١٩٩٦م، ص ص ٥-٢٠.

(٥) اسماعيل عبدالله،ابرز معالم الجدقي نهاية القرن العشرين،مجلة عالم الفكر:عدد٣-٤،١٩٩٨، ص٤٦٠.

(6) Dunn,Jr and Ingram, International Economics, Fourth Edition,1994,PP14-17.

(7) Michael E.Porter,The Competitive Advantage Of Nation,First Edition,Themacmillan Press LTD.London,1990.PP1-21.

(8) Berman evan, "Government Politics and Economic Competitiveness In The Global Economy", Journal Of Interamerican Studies And world Affairs, Vol.32,Issue3,1995,P247.

(9) OECD,New Directions For Industrial Policy,1997,P4.
www.oecd.org/publications/pol_brief/9703_pol.htm.

(10) Michael E.Porter,1990,OP.cit.,pp71-117

(11) Werther,W.B.,Jr.And Kerr,J.L,The Shifting Stands Of Competitive Advantage,1995,PP11-17.

(12) OECD, Regulatory Reform, Industrial Compititiveness and Innovation, 1997, P1.
www.oecd.org/subject/regreform/innovation.htm

(13) OECD, Policies for Industrial Development and Competitiveness, 1998,P1.
www.oecd.org/dsti/sti/industry/indcome/prod/overview.htm.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(١٤).عفار عباس، السياسات الصناعية في الوطن العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مكتب الدراسات والسياسات العامة، عمان، ١٩٨٦، ص٣٧.

(15)Internet, ask Mr Jiff, altavista.

(16)Eurpian Industrial Policies.
Www.erpe.strath.ac.uk/eprc/research/newpage.

(17)Wilson Peres, The Return of Industrial Competitiveness Policies. P16.
Www.cnie.org/nie/econ-20.html.

(18)John cody, and others, policies for Industrial Progress Indeveloping Countries, Published for The World Bank, oxford university press, 1989, P11.

(19)Tsutsumi Tomio, Japanese Industrial Policy –Myth and reality, P2.
www.jef.or.jp/over/jji10-1.htm.

(20)John Cody, and others, 1998,OP.CIT.,PP93-256.

(٢١) تمام الغول، مصدر سابق، ١٩٩٩م، ص٩.

(22)OECD, Policies for Industrial Development and Competitiveness, 1998, Op.CIT.,P5.

(٢٣)تمام الغول، مصدر سابق، ١٩٩٩م، ص١٠.

(٢٤)نبيل حشاد، مصدر سابق، ١٩٩٦م، ص ص ٦٩-٧٨.

(٢٥)نزار البرواري، الدور المعاصر للموارد البشرية العربية في ظل مجتمع المعرفة والتنافسية، ورقة قدمت في مؤتمر الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، تموز ٢٠٠٠م، ص١٠.

(26)Industrial Strategies and Policies, Managerial and Entrepreneurial Skills under Conditions of Global and Regional Change, U.N, ESCWA, Bahrain, 20-23, 1995, PP37-39.

(27)Wendy H.Shact, Industrial Competitiveness and Technical Advancement, 1996, P2.
www.cnie.org/nle/st-17.html.

(28)Technology Transfer for Economic Competitiveness, 1998, p2.
www.arl.psu.edu/publications/silverbook/..book-intro.html.

(29)U.N, ESCWA, 1995, OP. Cit., PP41-43.

(30)Wendy H.Schacht, Cooperative R & D,July7, 2000, PP4-5.
www.cnie.org/nle/econ-20.html.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(31) Kimbell P.Marshall New direction for US Competitiveness, P4. http://cber.nlu.edu/dbr/marshall.html.

(32)Wendy H.Schacht, 2000, OP. Cit., P6.

(٣٣)فيصل الصباغ، تطوير القدرة التنافسية في الأردن، ورقة مقدمة للأسبوع العلمي الأردني الخامس، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٩٧م، ص٤.

(٣٤)فريد زين الدين، إدارة الجودة الشاملة، القاهرة، دار الكتب، ١٩٩٦م، ص٢٦.

(٣٥)محمود العبيدي، إدارة الجودة الشاملة مدخل استراتيجي لتحسين الأداء والجودة وزيادة الإنتاجية، ورقة قدمت في مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، تموز ٢٠٠٠م، ص١٠.

(٣٦)محمد الطراونة، الجودة الشاملة في الشركات الصناعية الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة المنارة، مجلد ١، عدد ٣، ١٩٩٦م، ص١١٤.

(37) Geotsch D.L, Introduction to Total Quality: Quality, Productivity and Competitiveness, Macmillan College Publishing Company, 1994 , P3.

(٣٨)مجد عباسي،الأيزو ٩٠٠٠ أداة للتطوير المستمر، ١٩٩٧م، ص١٨.

(٣٩)فريد زين الدين، الإطار الفكري والفلسفي لمدخل إدارة الجودة الشاملة، مجلة الإدارة، مجلد ٣٠، عدد ١، ١٩٩٧م، ص ص٢٠-٢١.

(40)U.N, ESCWA, 1995, OP. Cit, P47.

(٤١)مجد عباسي، مصدر سابق، ١٩٩٧م، ص ص ٨٧-٨٨.

(٤٢)نوزاد الهيتي، تنمية الموارد البشرية؛ مدخل للتطور التكنولوجي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون، عدد ٤٨، ١٩٩٨م، ص١١١.

(43) Jerry W.Gilley, Principles of Human Resource Development, Addison-wesley Publishing Company, 1989, PP4-8.

(٤٤)نوزاد الهيتي، تنمية الموارد البشرية؛ مدخل للتطور التكنولوجي العربي، شؤون عربية، عدد ٩٨، ١٩٩٩م، ص ١٠٠.

(45)Schechty P., Schools for The 21st century, sanfrancisco. Jessy publications, 1990, pp75-83.

(46)Reich. R, The Work of Nations, Preparing Our selves for 21st Century Capitalism, Newyork, 1992, PP30-34.

(٤٧)ستيفن بارنت وآخرون، التمويل الفعال للتعليم ودور القطاع العام والخاص، ١٩٩٨م، ص ص ١٧٨-١٨٩.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٤٨)سيد الخولي، أثر الإنفاق المحلي على البحث والتطوير والصيانة والتدريب على أداء شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، التعاون الصناعي، عدد ٥٥، ١٩٩٤م، ص ص١٢-١٣.

(49)OECD, New Directions for Industrial Policy, 1997, OP.cit., P5.

(50)Toward Global Competitiveness, 1998, OP.cit., P7.
www.ispo.cec.be/infosec/backg/whitpaper/ch2q_1.html

(٥١)أنطوان منصور، مستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، منتدى البحوث الاقتصادية، القاهرة، بحث منشور في جريدة الرأي الأردنية، ٢٠٠٠/٣/١٩م.

(٥٢) عبدالله العربي، واقع منشآت الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة ودورها في نقل وتطوير التكنولوجيا في دولة البحرين، التعاون الصناعي، عدد ٧٣، ١٩٩٨م، ص ١٩.

(٥٣)فوزي عبد الخالق، توسع الصناعات التصديرية للنشاط الخاص للأقطار النامية، آفاق اقتصادية، عدد ٨٠، ١٩٩٩م، ص ١٣٣.

(54)Kim Sungkee, National Policies for The Promotion of Small & Medium Industries, Technical Training Program on The Promotion of Small & Medium Industries, SMIPC, September 1993, PP8-21.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

السياسة الصناعية في الأردن

"تجربة مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية"

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

السياسة الصناعية في الأردن

"تجربة مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية"

(٣-١) مقدمة:

تدل المتغيرات الدولية المتسارعة على أن المرحلة القادمة سوف تتسم بانفتاح أسواق السلع والخدمات أمام منتجات جميع الدول، ومن المتوقع أن يؤدي هذا الانفتاح إلى تعريض الاقتصاد الأردني إلى ضغوط عديدة خاصة فيما يتعلق بزيادة حدة التنافس.

لقد عملت القطاعات الصناعية في الأردن خلال العقود الماضية في ظروف الحماية الحكومية لها، حيث نشأت فيها الصناعة نشأة متواضعة وبعيدة عن أجواء المنافسة الدولية الأمر الذي ساهم بتوجيهها لخدمة السوق المحلي دون أخذها لمعايير الجودة العالمية. ومع التغيرات التي يشهدها الأردن في السعي لعولمة اقتصاده وربطه بالتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية، بدأت الصناعة تخرج من بوتقة السياسة القائمة على الحماية إلى سياسة الانفتاح والانخراط بأجواء تنافسية معيارها الجودة في الإنتاج والمنافسة السعرية. فعملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوروبية واتفاقية منظمة التجارة العربية الحرة وتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية مؤخراً تشكل تحدياً للصناعة الوطنية، ولأن السوق الأردني يتميز بمحدوديته نظرا لصغره، لا بد من التوجه نحو الأسواق التصديرية الخارجية والتي تستطيع الصناعة الأردنية من خلال الاتفاقيات السابقة الذكر دخول أسواق لم يسبق أن دخلتها من قبل بالإضافة إلى استغلال هذه الاتفاقيات لجذب الاستثمارات الأجنبية المختلفة لتطوير الصناعة الأردنية وتعزيز مكانتها في الأسواق العالمية.

إن التحديات الكبيرة التي يواجهها القطاع الصناعي الأردني وحاجة الاقتصاد الأردني إلى الاندماج والدخول في الاقتصادات العالمية جعلت من الضروري التفكير في وضع سياسة صناعية تنافسية وطنية شاملة، تساعد على زيادة تنافسية هذا القطاع لضمان حصة أكبر للمنتجات الصناعية الأردنية في الأسواق المحلية والعربية والدولية.

(٣-٢) السياسات الحكومية لتنمية القطاع الصناعي الأردني:

إن عملية التفكير بسياسة صناعية تنافسية وطنية وشاملة يدل على عدم وجود سياسة صناعية تنافسية في الأردن من قبل، وكما بينا في الفصل السابق فإن الأركان الرئيسة لأي سياسة صناعية تنافسية محتملة يجب أن تشمل كل من سياسة التقدم العلمي والتكنولوجي،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وسياسة الجودة وسياسة تنمية الموارد البشرية، وسياسة دعم الصناعات الصغيرة ومتوسطة الحجم، هذا بالإضافة إلى سياسات تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتحرير التجارة والانضمام إلى التكتلات الاقتصادية.

ولكن عند الوقوف على تجربة الأردن وخاصة في العقد الأخير من القرن الماضي نجد أن الحكومة قد رسمت العديد من السياسات الصناعية التنافسية تمشيا مع التغيرات الاقتصادية العالمية، ولكن مشكلة تلك السياسات أنها مبعثرة ولم تكن ضمن خطة واضحة المعالم.

(٣-٣-١) السياسة العلمية والتكنولوجية وتنمية الموارد البشرية في الأردن:

نظرا لأهمية نشاطات العلوم والتكنولوجيا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، ومع استمرار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتوجه نحو تطوير أدوات التنمية ومدخلاتها وتفعيل استثمار الموارد المتاحة للأردن من قوى بشرية وغيرها، اتجهت الجهود نحو مأسسة الطموح الوطني في مجال العلوم والتكنولوجيا لتأخذ مكانها الطبيعي كركيزة أساسية للتنمية الوطنية. وجاء إنشاء المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا في عام ١٩٨٧م، تأكيدا على اهتمام الدولة بالأخذ بالأسباب الناجعة لجعل الأردن مركزا متميزا في كثير من المجالات، وأنيط بالمجلس مهمة العمل على بناء قاعدة وطنية في العلوم والتكنولوجيا وتنشيط عمليات البحث والتطوير، وتنمية الموارد البشرية، وتوجيه النشاط العلمي والبحثي وتنسيق مجالاته لينسجم مع التوجهات التنموية وليكون رافدا لها ومسرعا لفعاليتها[١].

تركز السياسة العلمية والتكنولوجية في الأردن على المعلومات وتنمية الموارد البشرية والبحث والتطوير والتكنولوجيا، ويتم تنفيذ السياسات المتعلقة بالعناصر السابقة الذكر من خلال المؤسسات التي تعمل تحت مظلة المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، والتي تشمل كل من المركز الوطني للمعلومات، والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية والجمعية العلمية الملكية كمؤسسة بحث وتطوير ومهتمة بالتكنولوجيا[٢].

وضمن خطة التنمية الاقتصادية (١٩٩٣-١٩٩٧)، فقد هدفت السياسة العلمية إلى زيادة الإنفاق على نشاطات العلوم والتكنولوجيا لترتفع من ٤% الى٧%من الناتج القومي الإجمالي، كما هدفت إلى زيادة عدد العاملين فيها من عاملين إلى ثلاثة عمال لكل ١٠٠٠ مستخدم، ورفع مساهمة الصناعة في الإنفاق على البحث والتطوير إلى إجمالي الإنفاق من ٨% إلى ١٢% إضافة إلى زيادة رأس المال المستثمر في المرافق المخبرية والبحثية لكل طالب في العلوم والتكنولوجيا من (١٠٠٠) دينار إلى (١٤٠٠) دينار في الدرجة الجامعية الأولى، ومن (١٢٠٠) دينار إلى (٢٤٠٠) دينار في مرحلة الدراسات العليا[٤]. والجدول التالي يبين ذلك.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-١)

مؤشرات النشاط العلمي والتكنولوجي

المؤشرات	السنة	
	١٩٩١ (فعلي)	١٩٩٧ (مخطط)
نسبة الإنفاق على العلوم والتكنولوجيا إلى الناتج القومي الإجمالي (GNP)	%٤	%٧
نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى GNP	%٠,٤	%١
نسبة مساهمة الصناعة في الإنفاق على البحث والتطوير	%٨	%١٢
نسبة حملة الدرجة الجامعية العليا من العاملين في نشاطات البحث والتطوير:		
-شهادة الدكتوراة	٢٥	٣٠
-شهادة الماجستير	١٥	٢٠
عدد المؤسسات العاملة في نشاطات العلوم والتكنولوجيا	٢٠٠	٢٥٠
منها: مراكز البحث والتطوير	٤٠	٤٥
عدد العاملين في العلوم والتكنولوجيا لكل ألف من القوى العاملة.	٢	٣
عدد العاملين في البحث والتطوير لكل ألف من القوى العاملة	١	١,٦

المصدر: وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣-١٩٩٧).

أما فيما يتعلق بتنمية الموارد البشرية فقد أدى التوسع في التعليم بمستوياته وأشكاله المختلفة إلى زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وفاق كل التقديرات لا سيما على مستوى التعليم العالي، إذ يقدر عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم العالي في الأردن بحوالي ٣٣١١ لكل ١٠٠٠٠٠من السكان، كما يلتحق أكثر من ٩٥% من الناجحين في الثانوية العامة بالتعليم العالي[٦].

والجدول التالي يبين عدد الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي الأردنية خلال الفترة (٨٤/ ١٩٨٥ - ٩٦/١٩٩٧)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-٢)

الملتحقون بمؤسسات التعليم العالي

الدرجة العلمية	٨٤-٨٥	٨٧-٨٨	٩٠-٩١	٩٣-٩٤	٩٤-٩٥	٩٥-٩٦	٩٦-٩٧
بكالوريوس	٢٤١٧٧	٢٥٥٠٣	٣٤٩٩٤	٥٥٨٣٠	٦٥٠٣٦٣	٧٥٦٩٣	٨٣٥٠٦
دبلوم عالي	٤٧٥	١٢١١	١١٥٣	٦٣٥	٦٠٢	٨٢٤	١٠٤٣
ماجستير	١٢٦٦	٢٣٤١	٣٤٢٨	٤٠٤٣	٤٧٥٩	٤٨٤٥	٤٦٥٤
دكتوراة	١١	٤٠	١٠٣	١٣٤	١٤٩	١٥٨	٢١٢

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، بيانات منشورة ١٩٩٧م.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

(٣-٣-٢) سياسة الجودة (إدارة الجودة الشاملة والأيزو ٩٠٠٠) في الأردن:

لقد بدأت الشركات الصناعية والخدمية في الأردن خاصة والعالم العربي بشكل عام تنتبه إلى أهمية الجودة من أجل البقاء والاستمرار أمام التحديات التي تواجه اقتصاديات العالم نظرا لحدة التنافس بين دول العالم. وحيث أن طريق الوصول إلى نظام إدارة الجودة الشاملة طويل فإن اعتماد سلسلة مواصفات الايزو ٩٠٠٠ هو الخطوة الأول بالاتجاه الصحيح وحجر الأساس لبناء نظام إدارة الجودة الشاملة.

ومن هنا بدأت المؤسسات الحكومية وغير الحكومية تتنبه إلى ضرورة إيجاد برامج وطنية تهدف إلى توعية القطاع الصناعي بداية وتأهيل الكوادر المحلية وتطوير البنية التحتية والكوادر البشرية للانتقال والوصول إلى مرحلة اعتماد نظام إدارة الجودة الشاملة. والأردن هو أحد دول المنطقة العربية التي لا تزال نظم الشركات فيها في بداية مراحل التدقيق ومراقبة الجودة والتي لم تصل بعد إلى مرحلة ضمان الجودة الأمر الذي يؤثر على قدرتها التنافسية عالميا، من هنا بدأ توجه عام نحو تبني هذه الفلسفة من خلال برنامج وطني لإدارة الجودة الشاملة في الأردن لمساعدة الشركات الصناعية لاحتلال الموقع المناسب في النظام العالمي. حيث ينطوي هذا البرنامج على أهداف تشتمل على المساهمة في تطوير الصناعات الأردنية لنقلها إلى مرحلة إدارة الجودة الشاملة وإحداث تغييرات جذرية في هيكلية المؤسسات الصناعية وأساليب إدارتها بما يتناسب مع نظم إدارة الجودة، وتأهيل الكوادر البشرية العاملة وتدريبها بشكل مكثف لتقليل الاعتماد على الخبرات الأجنبية من خلال اعتماد برنامج وطني لإدخال مساقات خاصة في المناهج الدراسية للجامعات والمعاهد الأردنية وتطوير الهيئات والبنى التحتية للانتقال إلى مرحلة اعتماد نظام إدارة الجودة الشاملة ويشمل مؤسسات محلية لمنح شهادات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأيزو ٩٠٠٠، وتوفير المراجع والوثائق لكافة الصناعيين الأردنيين فيما يتعلق بـإدارة الجـودة الشاملة.

وقد تم البدء بهذا البرنامج حسب منهجية اشتملت على حصر لجميع الشركات الحاصلـة على شهادة الايزو ٩٠٠٠ وتوزيعها حسب القطاعات إضافة إلى حصر الشركات التـي تعمـل حاليا على الحصول على هذه الشهادات، وتحديد أولويات القطاعات الصناعية في الأردن والتـي سيشملها المشروع اعتمادا على معايير خاصة تضعها لجنة المشروع، والاستعانة بمتخصصيـن ذوي خبرة في مجال إدارة الجودة الشاملة لوضع برامج تدريبية للإدارات العليا في المؤسسـات الصناعية لتوعيتهم بأهمية الموضوع وطرق تطبيقه، وحصر لجميع الأدبيـات التـي تطرقـت لموضوع إدارة الجودة الشاملة ومحاولة توفير أكبر قدر ممكن منها لوضعها في متنـاول أيـدي الصناعيين الأردنيين المهتمين ولقد بلغ عدد الشركات الحاصلة على شهادة الايزو قرابـة (٩٠) شركة حتى عام ١٩٩٨.

ولقد شاركت في هذا البرنامج الجهات التالية:

- جهات مشاركة وهي المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، الجمعية الأردنيـة للجـودة، الجامعات الأردنية، مؤسسة المواصفات والمقاييس الأردنية بالإضافة إلى مؤسسة تنميـة الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.
- جهات مستفيدة وتضم القطاع الخاص الأردني ومؤسسات القطاع العـام ذات العلاقـة بالعمل الاقتصادي.
- جهات مشاركة بالتمويل وتضم الجهات والمؤسسات الوطنية فـي القطـاع العـام ذات العلاقة بالعمل الصناعي إضافة إلى القطاع الخاص الأردني والعمل على الحصول على منح ومساعدات دولية[٨].

(٣-٣-٣) سياسة استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي:

لقد قدمت الحكومة الأردنية الحوافز والتسهيلات للاستثمارات الصناعية، فقد صدرت في الأردن عدة قوانين تحفز هذه الاستثمارات، وعدلت هذه القوانين في فترات متلاحقة بما يتناسـب مع المستجدات التي تطرأ على الساحة وتوخيا لاستقطاب رؤوس الاموال والاستثمارات خاصـة الأجنبية منها للقطاع الصناعي.

وفيما يلي أهم القوانين التي سنتها الحكومة والتي تعمـل علـى تشـجيع الاسـتثمارات وخاصة الأجنبية منها في القطاع الصناعي:

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولا: قانون مؤسسة المدن الصناعية:

أنشأت مؤسسة المدن الصناعية عام ١٩٨٠م، بجهود مشتركة بين القطاعين العام والخاص وأنيط بها إنشاء مدن صناعية تتوفر فيها البيئة الملائمة للاستثمار الصناعية من خلال تهيئة البنية التحتية اللازمة على أسس علمية مدروسة، إضافة إلى توفير الخدمات المساندة لتلك المدن بشكل يتناسب وتطور العصر. ويوجد حاليا في الأردن مدن صناعية في عمان واربد، والعمل جار على افتتاح مدينة أخرى في الكرك.

وبموجب هذا القانون تمنح المشاريع الصناعية التي تقام أو تنتقل إلى المدن الصناعية إعفاءات من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة سنتين، وكذلك إعفائها الدائم من ضرائب الأبنية والأراضي ورخص المهن، ورسوم إنشاء المشروع[٩].

ثانيا: قانون مؤسسة المناطق الحرة:

تأسست مؤسسة المناطق الحرة بموجب القانون المؤقت رقم (٣٩) لسنة ١٩٧٦م، المعدل بالقانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٤م، وتهدف هذه المؤسسة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوظيفها داخل الأردن و إدخال التكنولوجيا والمهارات الفنية الحديثة إلى المملكة[١٠]، وبموجب هذا القانون فإن الاستثمارات الصناعية تتمتع بما يلي:

- إعفاء أرباح المشروع من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة ١٢ سنة.
- إعفاء رواتب وعلاوات الموظفين غير الأردنيين العاملين في المشاريع التي تقام في المنطقة الحرة من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية.
- إعفاء البضائع المستوردة للمنطقة الحرة أو المصدرة منها لغير السوق المحلي من رسوم الاستيراد والرسوم الجمركية وسائر الضرائب والرسوم المترتبة عليها باستثناء بدلات الخدمات وأجور المستثمر.
- السماح بتحويل رأس المال في المنطقة الحرة والأرباح الناشئة عنه إلى خارج المملكة وفقا للأحكام المعمول بها فيها[١١].

ثالثا: قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥م:

يأتي هذا القانون كبديل لقانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لعام ١٩٨٧م ولقانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية رقم (٢٧) لسنة ١٩٩٢م، حيث أعطى هذا القانون امتيازات مجدية لرأس المال الأجنبي المستثمر، والتي تشمل ما يلي:

أ. إعفاء الموجودات الثابتة للمشروع من الرسوم والضرائب.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. إعفاء قطع الغيار للمشروع من الرسوم والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على ١٥%من قيمة الموجودات الثابتة.

ج. للمستثمر غير الأردني أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة وفق أحكام نظام يصدر مبينا قطاعات المشاريع أو فروعها والنسبة التي يحق للمستثمر غير الأردني المشاركة في حدودها.

د. للمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه وبالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة وتقدم الجهات المختصة التسهيلات اللازمة.

ه. يحق للمستثمر غير الأردني إخراج رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى المملكة للاستثمار فيها وفق هذا القانون أو أي تشريع سابق.

و. يحق للعاملين الفنيين والإداريين غير الأردنيين في أي مشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج المملكة وفقا للتشريعات المعمول بها.

وتنص المادة (١٣) من هذا القانون بتأسيس مؤسسة تسمى مؤسسة تشجيع الاستثمار، تتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي وإداري وتهدف هذه المؤسسة التي أنشأت عام ١٩٩٥م بموجب القانون إلى تعزيز الثقة في البيئة الاستثمارية والتعرف على الفرص الاستثمارية، وتبسيط إجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعة المشاريع القائمة منها وإعطاء الأولوية لها في الإنجاز لدى الجهات الرسمية، وإنشاء نافذة استثمارية في المؤسسة تتولى ترخيص مشاريع الاستثمار والحصول على الموافقات من الجهات الأخرى وفق التشريعات المعمول بها، وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين وإصدار الأدلة الخاصة بذلك، وأخيرا وضع برامج لترويج الاستثمار في المملكة لجذب المستثمرين وتنفيذها(١٢).

لقد نتج عن قانون تشجيع الاستثمار تطور حجم الاستثمار الأجنبي وتدفقاته، حيث ارتفعت قيمته من ٦٠ مليون دينار للعام ١٩٩٦ إلى حوالي ١٥٥ مليون دينار للعام ١٩٩٨م، بنسبة نمو بلغت (١٥٨,٣%)، أما بالنسبة للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، فقد بلغ حجمها للعام ١٩٩٨م حوالي (٤٨١,٨) مليون دينار، وصلت نسبة المساهمات غير الأردنية في المشروعات إلى نحو (٣٢,٣%)، والمساهمة العربية إلى(١٢,٩%) بمجموع إجمالي مقداره (٦١,٧) مليون دينار، شكل ما نسبته (٣٩,٨%) من حجم المساهمات الأجنبية والبالغة حوالي ١٥٥ مليون دينار(١٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٣-٤) سياسة دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

لا توجد في الأردن سياسة واضحة ومحددة تخص دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ولكن يوجد بعض الحوافز والتشجيعات لهذا القطاع الهام والتي تقدم من قبل غرف الصناعة والتجارة المنتشرة في مختلف المحافظات في المملكة ومؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية وبنك الإنماء الصناعي.

(٣-٣) الحاجة إلى سياسة صناعية تنافسية وطنية شاملة:

على الرغم من متابعة الأردن للتطورات والمتغيرات العالمية، ووضع الخطط والسياسات اللازمة لمواجهة هذه المتغيرات خلال العقدين من القرن الماضي،إلا أن هذه السياسات لم تحقق ما هو مطلوب منها بالشكل الأمثل ولعل ذلك يعود إلى أن مشكلة هذه السياسات بأنها عبارة عن سياسات مبعثرة وغير مترابطة مع بعضها، حيث أن المؤسسات الوطنية التي تعمل على تنفيذ السياسات الصناعية مثل الجمعية العلمية الملكية، والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، ومركز المعلومات الوطني، ومؤسسة المدن الصناعية، ومؤسسة المواصفات والمقاييس، ومؤسسة المناطق الحرة، ومؤسسة تشجيع الاستثمار، وبنك الإنماء الصناعي، ومؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية، تمتلك صلاحيات متداخلة أو مزدوجة مما يعمل على تشتيت الجهد فيما بينها وبالتالي تعدد المرجعيات بالنسبة للقطاع الصناعي، فلا يعرف الصناعي إلى أين يتجه، لذا فإن وجود هذا الكم من المؤسسات يحتم على الحكومة أن تفكر مليا في كيفية الربط بينها لتعميق التعاون والتنسيق فيما بين هذه المؤسسات، لمنع ازدواجية المجهود من ناحية وتنظيم الفائدة من هذه المؤسسات من ناحية أخرى[١٩].

ولكن بالمقابل ترى الحكومة أنها قدمت الحوافز والخدمات التشجيعية للقطاع الصناعي الخاص، إلا أنه وحسب رأي الحكومة لم يتعامل معها بشكل فعال من خلال عدم الاهتمام حتى الآن بتبني الأنظمة الحديثة في التسويق وفي ضمان الجودة في الإنتاج وضمان المستويات العالية من الخدمات[٢٠]، ومن هنا نلمس أن هناك عدم ثقة بين الحكومة والقطاع الخاص واعتماد كل منهما على الآخر في تحمل المسؤولية أدى إلى عرقلة مسيرة التنمية الاقتصادية في الأردن.

(٣-٤) نحو إنشاء سياسة صناعية تنافسية في الأردن:

بسبب حاجة الأردن إلى سياسة صناعية تنافسية شاملة تخدم وتطور المؤسسات الصناعية والخدمية، قامت الحكومة باتخاذ عدة إجراءات للوصول إلى هذا الهدف، فقد عملت على تنفيذ سياسة من أجل تحرير التجارة والاستثمار ومن ثم العمل على صياغة سياسة صناعية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنافسية تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاعات الصناعية والخدمية لمواجهة التحديات الناتجة عن تحرير التجارة والاستثمار، وهذا ما سوف يبينه الباحث فيما يلي.

(٣-٤-١) سياسة تحرير التجارة والاستثمار:

من المعروف أنه إذا أردت المنافسة وخصوصا في ظل العولمة وعصر التكتلات الاقتصادية العالمية عليك أن تدخل في ميدان المنافسة أولا ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة التي تضمن زيادة القدرة التنافسية للصناعة في أي دولة، وبناء على ذلك فقد اتخذت الأردن عدة إجراءات تهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار، وذلك من خلال توقيعه على اتفاقية الشراكة الأوربية، واتفاقية التجارة العربية الحرة، وانضمامه إلى منظمة التجارة العالمية، وتوقيعه على اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإصدار قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة. وفيما يلي فكرة عن هذه الاتفاقيات:

أولا: اتفاقية الشراكة الأوروبية:

لقد وقع الأردن اتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية في ١٩٩٧/١١/١. وسوف يتم بموجب هذه الاتفاقية الإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية على السلع الصناعية ؛ حيث تصبح صفرا في نهاية الفترة عام ٢٠١٠م، كما سيتم العمل على إلغاء الحواجز غير التعريفية أيضا، وستساعد الدول الأوربية الصناعات التي قد تتضرر من المشاركين على تصويب أوضاعها ورفع جودة إنتاجها إذا لزم. وبالنسبة للأردن فسوف يتم بموجب الاتفاق إلغاء رسوم التعريفة تدريجيا على السلع الأوروبية المستوردة خلال فترة ١٢ عاما، في حين سيتم إلغاء الرسوم فورا وبالكامل على السلع الصناعية الأردنية المصدرة إلى أوروبا[٢١].

ثانيا: اتفاقية التجارة العربية الحرة:

وقع الأردن مع ١٠ دول عربية اتفاقية التجارة العربية وتم تنفيذها في ١٩٩٨/٣/٩م. ولا بد من الإشارة هنا أن الدافع وراء هذا التفعيل يعود إلى أن الدول العربية تلك شعرت – مع ازدياد عدد الدول العربية المنضمة إلى WTO وخضوع حركة التجارة العالمية لقواعد هذه المنظمة – أن تجارتها مع العالم لن تكون سهلة في ظل المنافسة الشديدة بين الدول، وأن الحل الأمثل في هذه الظروف هو زيادة التجارة البينية ضمن شروط وامتيازات تقتصر على الدول العربية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبموجب هذه الاتفاقية يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية بشكل تدريجي يطبق بنسبة ١٠% سنويا تبدأ /١/١٩٩٨م وتنتهي في ١٠٠٧/١٢/٣١م. كذلك تعامل السلع العربية والتي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية، كذلك لا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج لأية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان[٢٢].

ثالثا: الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية "WTO":

انضم الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠٠ كجزء من السعي لتحسين الفرص الاقتصادية. ومنظمة التجارة العالمية هي منظمة متعددة الأمم تعمل على تنظيم التجارة بين الدول الأعضاء من خلال تطبيق مجموعة واحدة من القوانين بشكل متساوي على كافة الدول التي تنضم إليها، وبناء على هذه الاتفاقية، على الأردن أن يراعي التعديلات في قوانين الملكية الفكرية وحماية حقوق الاختراع والعلامات التجارية وقانون حق المؤلف الذي يشمل الكمبيوتر والأفلام والكتب، أما بخصوص الوضع الجمركي فقد حصل تخفيض على بعض السلع بناء على مفاوضات الجات حيث بقي ما يزيد على ٣ آلاف سلعة لم يشملها التخفيض وبقيت نسبة الرسوم الجمركية عليها ٣٠ % ولن يتم أي تخفيض عليها، وإن التخفيضات التي حصلت بين الدول هي من حق الأردن لأنه عندما ندخل إلى السوق الأجنبي يجب أن نعامل بنفس معاملتهم. إن انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية أصبح من حقه الدخول إلى أسواق أكثر من ١٣٦ دولة[٢٣].

رابعا: اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية:

وقعت الأردن اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠٠/١٠/٢٤م، وتنص الاتفاقية على التخفيض الجمركي المتبادل والمتماثل بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية بحيث تصبح الجمارك صفرا بعد عشرة سنوات. أما بالنسبة للسلع الخاضعة للجمارك، فإن الرسوم الجمركية ستخفض عليها بنسب متساوية وعلى فترات تبدأ من صفر إلى ٥% على سنتين ومن ٦% إلى ١٠% على أربع سنوات ومن ١١% إلى ٢٠% على فترة تقل عن خمس سنوات ومن ٢٠% إلى ٣٠% على فترة عشر سنوات وذلك لإعطاء الصناعة الأردنية فرصة التكيف والاستعداد لهذه المرحلة[٢٤].

وبموجب هذه الاتفاقية، يتطلب على الصناعات الأردنية أن تعيد هيكلة نفسها، من أجل بناء مصانع قادرة على تحقيق نسبة ٣٥% كقيمة مضافة على المنتج الأردني كشرط لدخول

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السوق الأمريكي، وحتى يمكننا الوصول إلى ٣٥% كقيمة مضافة وأن تكون موادا أردنية في المنتجات المصدرة؛ على الصناعات الوطنية إدخال مواد خام محلية في تصنيع منتجاتها[٢٥].

خامسا: قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة:

تم الموافقة على قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة ٢٠٠٠م، حيث يهدف هذا القانون حسب المادة (٣) منه إلى تعزيز القدرة الاقتصادية في المملكة باستقطاب الأنشطة الاقتصادية المختلفة وجذب الاستثمارات إليها.

ولتحقيق الأهداف المرجوة من هذه المنطقة تتولى سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة تنفيذ المهام التالية:

أ. تنمية المنطقة وتأهيلها لاستقطاب الاستثمارات وايجاد بيئة استثمارية متطورة لتنشيط الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات في المنطقة.

ب. زيادة فرص العمل للأردنيين، والتنسيق والتعاون مع الجهات المستثمرة في المنطقة لتدريب اليد العاملة الأردنية وتأهيلها ورفع كفاءتها وإعطاء الأولوية لها في العمل.

ج. تعزيز دور القطاع الخاص بالمشاركة في تطوير المنطقة بما في ذلك توفير خدمات البنية التحتية وأي خدمات عامة.

د. تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار في الأنشطة الاقتصادية المختلفة داخل المنطقة.

ه. تخطيط وتصميم مشروعات تطوير المنطقة في المجالات المختلفة وتنفيذها.

و. تشجيع المؤسسات المسجلة على القيام بالبحث والتطوير ودعمه.

وبموجب المادة ٣٠ من هذا القانون تتمتع المشاريع بالإعفاءات التالية من الرسوم والضرائب:

أ. الرسوم الجمركية ورسوم الاستيراد والرسوم والضرائب الأخرى على المستوردات إليها.

ب. الضريبة العامة على المبيعات أو أي ضريبة تحل محلها على المستوردات إلى المنطقة أو المبيعات فيها من السلع والخدمات.

ج. ضريبة الدخل وضريبة الخدمات الاجتماعية، وتوزيع أرباح الأسهم والحصص.

د. ضريبة الأبنية والأراضي[٢٦].

إن سياسة تحرير التجارة والاستثمار التي تنتهجها الحكومة الأردنية من خلال الانضمام إلى منطقة التجارة العالمية وتوقيع الاتفاقيات مع الشراكة الأوروبية والولايات المتحدة والدول

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية سوف يفتح أسواقا عالمية غير تقليدية لم تكن مفتوحة من قبل الأمر الذي سيعمل على التغلب على مشكلة صغر السوق الأردني، كذلك ستعمل هذه الاتفاقيات بالإضافة إلى قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة إلى جذب الاستثمار الأجنبي إلى الأردن لكي يستفيد من الميزة التنافسية التي أصبحت للأردن من جراء تلك الاتفاقيات، وبخاصة اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة وهي ميزة لم يسبقنا إليها سوى المكسيك وكندا وإسرائيل.

(٣-٤-٢) قيام الحكومة بصياغة سياسة صناعية تنافسية:

أن سياسة تحرير التجارة والاستثمار التي انتهجتها الحكومة قد فرضت تحدياً كبيراً على قطاع الصناعة الأردني حيث ستدخل منتجات وخدمات إلى السوق الأردني ذات تنافسية عالية، وستواجه الشركات الصناعية الأردنية في سوقها المحلي والأجنبي منافسة شديدة من كبريات الشركات العالمية، ومن هنا فقد وضعت الحكومة برنامجاً وطنياً شاملاً لتأهيل وتطوير القطاع الصناعي الأردني،حيث يتكون هذا البرنامج من تسعة محاور رئيسية تشكل في مجملها السياسة الصناعية التنافسية. وتتكون هذه المحاور مما يلي:

المحور الأول: السياسات والتشريعات.

وتتمثل السياسة العامة لهذا المحور بتوفير البيئة التشريعية الملائمة لتحفيز القطاع الصناعي ودعمه وتشجيعه على تبني الاستراتيجيات الملائمة مثل توسيع القاعدة الإنتاجية وتطوير المنتجات والاندماج مما يساهم في تعزيز تنافسيه القطاع الداخلية والخارجية وقد حددت الأهداف والاستراتيجيات التالية لتنفيذ هذه السياسة:

١. مراجعة وتحديث كافة التشريعات واستحداث أخرى جديدة ذات الأثر المباشر على قطاع الصناعة بما لا يتعارض والتزامات الأردن الدولية من خلال تشكيل فريق عمل من القطاعين العام والخاص لهذه الغاية بإشراف وزارة الصناعة والتجارة وبالتعاون مع غرف الصناعة ودائرة الجمارك ودائرة الضريبة العامة على المبيعات ومؤسسة تشجيع الاستثمار.
٢. تطوير سياسة صناعية وطنية توضح القطاعات الصناعية الواعدة ذات القدرة التنافسية العالية والتعرف على حزم السياسات والحوافز الموجهة لهذا القطاع وذلك بتشكيل لجنة وطنية للسياسة الصناعية برئاسة وزير الصناعة والتجارة بتمثيل أكبر للقطاع الخاص.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. تنفيذ برنامج شمولي لإعفاء جميع مدخلات الإنتاج الصناعي من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات وذلك بمشاركة كل من وزارة الصناعة والتجارة و وزارة المالية.

٤. تقديم الدعم المادي والمعنوي لتشجيع المؤسسات التصنيعية على تبني الاستراتيجيات الملائمة والتي تساهم في تعزيز تنافسيها، وذلك عن طريق تعديل قانون تشجيع الاستثمار بما يضمن تقديم حوافز إضافية للمؤسسات الصناعية التي تقوم بتبني استراتيجيات حديثة ملائمة لتعزيز تنافسيها، بالإضافة إلى استحداث برنامج جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز لتقديم الدعم المعنوي لتلك المؤسسات، وذلك تحت إشراف وزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة تشجيع الاستثمار.

المحور الثاني: الإجراءات الحكومية.

وتتمثل السياسة العامة لهذا المحور بتطوير أداء الحكومة بحيث تكون الحكومة قادرة على تقديم أفضل وأجود الخدمات للقطاع الصناعي وبأسرع وقت ممكن وبأعلى درجات الشفافية والمصداقية، وقد حددت الأهداف و الاستراتيجيات التالية لتنفيذ هذه السياسة:

١. تبسيط وتوثيق كافة إجراءات العمل في الوزارات والمؤسسات والدوائر الرئيسية ذات الاتصال المباشر مع القطاع الصناعي بما يضمن الوضوح والشفافية وحصول هذه المؤسسات والدوائر على شهادة (الايزو ٩٠٠٠).

٢. تفعيل مفهوم "خدمة المكان الواحد" في مرحلة ما قبل إنشاء المشروع الصناعي ومرحلة ما بعد الإنشاء وأن يصدر تشريع قانون لهذه الخدمة.

٣. تبني الوزارات والمؤسسات والدوائر الرئيسية مفهوم الحكومة الإلكترونية بحيث يتم استقبال الطلبات ودارستها والرد على المستثمرين الصناعيين إلكترونياً.

ولتنفيذ الأهداف والاستراتيجيات السابقة ثم تشكيل "فريق عمل الإجراءات الحكومية" من القطاعين العام والخاص بمساندة شركات استشارية متخصصة لوضع خطة العمل التفصيلية لتبسيط وتطوير الإجراءات الحكومية بالتعاون مع الفريق الوطني للإصلاح الإداري والإشراف على تنفيذ الخطة، أما الجهة المسؤولة عن التنفيذ فهي مؤسسة تشجيع الاستثمار وكافة الجهات ذات العلاقة من القطاعين العام والخاص.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور الثالث: البنية التحتية والخدمات المساندة والمعلوماتية.

وتتمثل السياسة العامة لهذا المحور بتوفير بنية تحتية تلائم تقديم خدمات متميزة لهذا القطاع وتساهم في تعزيز تنافسيته. وقد حددت الأهداف والاستراتيجيات التالية لتنفيذ هذه السياسة:

١. الإسراع في تنفيذ مشاريع المدن الصناعية لتغطي كافة محافظات المملكة قبل عام ٢٠٠٣م.
٢. تشجيع إقامة المدن الصناعية الخاصة ووضع وإقرار الأنظمة والتعليمات الخاصة بذلك ومنحها الحوافز التشجيعية
٣. تعميم فكرة المناطق الصناعية (QIZ) تشمل كافة أنحاء المملكة.
٤. تشجيع الجامعات الرسمية والخاصة على إقامة مدن تكنولوجيا مرتبطة بها، وتوفير الحوافز الملائمة للجامعات لتشجيعها على إقامة هذه المدن.
٥. تحديد المناطق الصناعية في جميع أنحاء المملكة ومنع أقامه المشاريع خارج هذه المناطق مما يضمن الشفافية ويسهل إجراءات الترخيص وخدمة المستثمرين
٦. تطوير شبكة الاتصالات وتوفير أفضل الخدمات وبأسعار منافسة.
٧. دراسة إمكانية تخفيض كلف الكهرباء والمياه والوقود والسماح للمصانع بحفر آبار خاصة وإعادة النظر في الرسوم المفروضة على استخدام المياه.
٨. إنشاء قاعدة معلومات صناعية مركزية في وزارة الصناعة والتجارة ترتبط بقواعد المعلومات في المؤسسات الأخرى من خلال نظام المعلومات الوطني واتباع آليات واضحة لتحديث هذه القاعدة.

ولتنفيذ الأهداف والاستراتيجيات السابقة تم تشكيل فريق عمل البنية التحتية والخدمات المساندة المعلومات والذي يتكون من وزارة الصناعة والتجارة ومؤسسة المدن الصناعية والجامعات الرسمية والخاصة ومؤسسة تشجيع الاستثمار ووزارة البلديات ووزارة البريد والاتصالات وزارة الطاقة ووزارة المياه والري لمتابعة التنفيذ ورفع تقارير دورية للجنة الوطنية للسياسة الصناعية حول سير التنفيذ.

المحور الرابع: الدعم المالي والفني.

تتمثل السياسة العامة لهذا المحور في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية على المستوى المحلي والدولي من خلال تقديم الدعم الفني والتمويلي لها لتمكينها من زيادة الإنتاجية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحسين مستويات الجودة وتخفيض الأسعار: وقد تم تحديد الأهداف والاستراتيجيات التالية لتنفيذ هذه السياسة:

١. تقديم الدعم الفني إلى (٢٠٠٠) منشأة صناعية أردنية على مدار (٥) سنوات وذلك في مجالات التصميم وتطوير الأنظمة والمنتجات والتدريب والإدارة والتسويق وغيرها، كذلك تقديم الدعم المالي لتلك المنشآت من خلال برامج طويلة الأجل، وبرامج ضمان القروض والمنح والهبات وإنشاء صناديق ضمان الصادرات. أما الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه البرامج تشمل كل من وزارة الصناعة والتجارة ووزارة التخطيط وبنك الإنماء الصناعي وغرف الصناعة.

٢. إنشاء مؤسسة متخصصة في تقديم الدعم الفني والتدريب والمعلومات للقطاع الصناعي والعمل على تأهيله وزيادة تنافسيته مع التركيز على قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وذلك بإشراف وزارة الصناعة والتجارة.

٣. إنشاء حاضنات صناعية "Incubators" مرتبطة بالمدن الصناعية المنتشرة في أنحاء المملكة لتتولى رعاية المشاريع الاستثمارية الوليدة وتقديم الخدمات الإدارية والفنية والتسهيلات المالية لها مما يمكنها من النجاح والاستمرارية والانتقال بعد إنهاء مرحلة الدعاية إلى المدن الصناعية، ويتم تنفيذ هذا البرنامج من قبل مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية ووزارة الصناعة والتجارة.

٤. إنشاء مراكز فنية متخصصة في مجالات التعبئة والتغليف والتصميم والألبسة والأدوية ومنتجات البحر الميت لتقوم بتلك الخدمات الفنية على أن تكون تابعة لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.

المحور الخامس: تنمية الصادرات الوطنية

تتمثل السياسة العامة لهذا الحور في زيادة حجم الصادرات الوطنية بمعدل (١١%) سنوياً للأسواق التقليدية وغير التقليدية من خلال تبني استراتيجيات أكثر فاعلية تتضمن السعي لتعزيز تنافسية المنتجات الأردنية في مجال الجودة والسعر والقيام بترويج الصادرات الوطنية الأردنية ودعم تسويقها. وقد حددت الأهداف والاستراتيجيات التالية لتنفيذ هذه السياسة:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١. إنشاء بيوت تصدير متخصصة من قبل قطاع الخاص تتولى مهام الترويج لقطاعات صناعية محددة في الأسواق التقليدية وغير التقليدية.
٢. إنشاء حاضنات للشركات التصديرية الصغيرة والمتوسطة تتولى رعاية هذه المؤسسات عن طريق تقديم الخدمات الإدارية والفنية والتسهيلات المالية في المراحل الأولى لإقامة المشروع الصناعي التصديري.
٣. القيام بإجراء دراسات شمولية تحدث سنوياً بهدف إيجاد أسواق جديدة وإنشاء مراكز تجارية جديدة في الأسواق الواعدة "أوروبا وأفريقيا".

هذا وقد تم تكليف مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية من قبل وزارة الصناعة والتجارة من اجل تقديم خطة شاملة لتحقيق الأهداف وتنفيذ الاستراتيجيات المحددة يتم رفعها إلى اللجنة الوطنية للسياسة الصناعية للموافقة عليها لتتولى المؤسسة بعدها الإشراف على تنفيذها.

المحور السادس: تشجيع الاستثمار.

تتمثل السياسة العامة لهذا المحور في توفير بيئة استثمارية ملائمة لجذب الاستثمارات الأردنية والعربية والدولية وتأمين أسباب النمو والنجاح والربحية لها على المدى البعيد والسعي لتحقيق زيادة في حجم الاستثمار بمعدل ٨% سنوياً عن طريق تبني سياسات استثمارية موجهة تمشياً مع السياسة الصناعية. وقد حددت الأهداف والاستراتيجيات التالية لتنفيذ هذه السياسة:

١. التركيز على استقدام شركات كبرى في قطاعات صناعية محددة بما ينسجم مع السياسة الصناعية الوطنية مثل استقطاب الشركات الكبرى في قطاعات الصناعات الدوائية وصناعة الألبسة والصناعات الإلكترونية وقطاع تكنولوجيا المعلومات.
٢. تعديل قانون تشجيع الاستثمار بما يخول مجلس الوزراء منح حوافز إضافية للقطاعات الصناعية الواعدة ذات القدرة التنافسية العالية بما ينسجم والسياسة الصناعية الوطنية.
٣. إنشاء الوحدات الاستثمارية المتخصصة في مناطق جغرافية محددة في العالم بحيث توجه هذه الوحدات جهودها لها.

وقد تم تكليف مؤسسة تشجيع الاستثمار على تقديم خطة شاملة من أجل تبني سياسة استثمارية موجهة نحو قطاعات صناعية محددة وهي الصناعات الدوائية والألبسة وتكنولوجيا المعلومات وإنشاء الوحدات الاستثمارية المتخصصة ليتم رفع الخطة إلى اللجنة الوطنية للسياسة الصناعية للموافقة عليها لتتولى المؤسسة بعدها الإشراف على تنفيذها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور السابع: الموارد البشرية.

تتمثل السياسة العامة لهذا المحور بتبني استراتيجية أكبر وضوحاً وفاعلية في سبيل رفع كفاءة القطاع الصناعي وإلى الموائمة بين مخرجات التعليم العالي والتدريب المهني وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل. وقد حددت الأهداف والاستراتيجيات التالية لتنفيذ هذه السياسة:

١. تشكيل مجلس للتعليم والتدريب المهني يكون من أبرز مهامه رفع سوية التعليم والتدريب المهني.

٢. إنشاء معهد لإعداد المدربين المهنيين، وإنشاء صندوق لدعم التعليم المهني.

وقد شكل فريق لدراسة رفع سوية التعليم والتدريب المهني يشرف على تنفيذ التوصيات المقترحة بهذا الشأن بالتنسيق والتشاور مع اللجنة الوطنية للسياسة الصناعية.

المحور الثامن: البيئة.

تتمثل السياسة العامة لهذا المحور بالمحافظة على البيئة من خلال تشجيع المؤسسات الصناعية على تبني سياسات صديقة للبيئة وتقديم الدعم الفني والمالي لها من أجل تنفيذ البرامج الكفيلة بتحسين أدائها البيئي مع مراعاة كافة الآثار المترتبة عن تنفيذ هذه البرامج على هذه المؤسسات وعلى البيئة المحيطة بها. وقد حددت الأهداف والاستراتيجيات التالية لتنفيذ هذه السياسة:

١. تقديم الدعم الفني وتوفير الخبرات المؤهلة وتأمين التمويل اللازم للمؤسسات الصناعية للمساعدة في معالجة المياه العادمة والفضلات الصناعية وتطوير أنظمة الإدارة البيئية وإعادة تدوير المياه. أما الجهات المسؤولة عن هذه الاستراتيجيات فهي وزارة الصناعة والتجارة والمؤسسة العامة لحماية البيئة.

٢. توفير الأماكن المناسبة للتخلص من الفضلات الصناعية والمياه والعادمة الصناعية وتوفير وسائل النقل المناسبة لنقل الفضلات من المصانع إلى مواقع المعالجة. وذلك بإشراف وتنفيذ كل من وزارة الشؤون البلدية والقروية والبيئية والمؤسسة العامة لحماية البيئة بالإضافة إلى وزارة الصناعة والتجارة.

٣. إنشاء محطة تنقية للمياه العادمة في منطقة الزرقاء بحيث يتولى القطاع الخاص مسؤولية إنشاء وتملك وإدارة هذه المحطة. أما الجهة المسؤولة عن تنفيذ هذه الاستراتيجية فهي القطاع الخاص ووزارة التخطيط ووزارة الصناعة والتجارة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحور التاسع: الشركة بين القطاعين العام والخاص وتفعيل دور القطاع الخاص.

تتمثل السياسة العامة لهذا المحور في تفعيل آلية واضحة من أجل شراكه حقيقية بين القطاع العام والخاص للقيام بمهام وضع السياسة الصناعية الوطنية والإشراف على تنفيذها ضمن كافة المحاور. أما الأهداف والاستراتيجيات المحددة لهذه السياسة فهي عملية تفعيل "اللجنة الوطنية للسياسة الصناعية".

ولتنفيذ هذه الاستراتيجية سوف يتم إعادة تشكيل "اللجنة الوطنية للسياسة الصناعية" والمشكلة حالياً تحت مظلة المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا بحيث تعمل على زيادة تمثيل القطاع الخاص ومأسسة عمل اللجنة من خلال قانون التنمية الصناعية على أن تقوم اللجنة برفع تقارير دورية كل ستة أشهر لرئيس الوزراء عن وضع السياسة الصناعية الوطنية ومجالات ومحاور تنفيذها ومدى تطبيقها والمشاكل التي تواجه التطبيق وطرق حلها[٢٧].

من المحاور التسعة السابقة الذكر، نلاحظ أن الحكومة قد وضعت برنامجاً مدروساً ضمن خطة واضحة المعالم لتهيئة القطاع الصناعي لدخول مرحلة العولمة حيث تميز بأنه يوحد جهود معظم المؤسسات الوطنية المهتمة بالقطاع الصناعي وذلك كل حسب اختصاصه. وكان من الواضح أن لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية الدور الأكبر والمحوري في هذا البرنامج من خلال تكليفها بتنفيذ أهم محور من محاور السياسة الصناعية التنافسية المصاغة هو محور تنمية الصادرات الوطنية.

والسؤال المطروح ألان ماهي مؤسسة تنمية الصادرات وما هي الخدمات التي تقدمها للقطاع الصناعي.

(٣-٥) نشأة وأهداف ومهام مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية المتسارعة على الصعيدين الإقليمي والدولي في خلق إطار جديد من العلاقات والتحولات التجارية، واستلزمت هذه المستجدات التفكير في آليات وأساليب جديدة للتكيف مع الظروف المتغيرة بين الحين والآخر، فقد قامت الحكومة الأردنية بتبني سياسات وإصلاحات جديدة في مطلع التسعينات من أجل تحقيق نمو اقتصادي وتحقيق التوازن في تجارتها الخارجية. ومن بين تلك السياسات التي تم تبنيها سياسة تنمية الصادرات من خلال تنمية القطاعات الصناعية وجذب الاستثمارات الأجنبية وتحرير التجارة وتقليص النفقات العامة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستكمالا لهذه الإجراءات كان لا بد من التوجه نحو إنشاء إطـــار مؤسســـي لتنميـــة الصادرات الوطنية إلى مختلف أسواق العالم والنهوض بالصناعة المحليـــة، وجـــودة منتجاتـــها للمستويات التي تؤهلها لارتياد أسواق التصدير الخارجية، فتم في عـــام ١٩٩٢م تعديـــل قـــانون مؤسسة المراكز التجارية الأردنية لتنهض بهذا الدور الجديد حيث تم تبني أهداف وآليات عمـــل تتناسب مع هذا الدور ومع متطلبات المرحلة، وتم تغيير اسم المؤسســـة إلـــى مؤسســـة تنميـــة الصادرات والمراكز التجارية الأردنية (JEDCO) لتصبح النافذة التي يطل من خلالها المصـــدرون الأردنيون على الأسواق الخارجية.[٢٨]

لقد أنشئت مؤسسة المراكز التجارية الأردنية بموجب القانون رقم (٢١) لسنة ١٩٧٢م كمؤسسة مستقلة تعمل تحت مظلة وزارة الصناعة والتجارة حيث تتولى المؤسسة بموجب المـــادة الخامسة من قانونها إنشاء المراكز التجارية وإقامة المعارض خارج المملكة وداخلها وفق أحكـــام الاتفاقيات والبروتوكولات المبرمة مع حكومة المملكة الأردنية الهاشمية لتشجيع تسويق وتصديـــر المنتجات الأردنية والتنسيق بين الدول عن طريق إقامة المعارض من أجل تســـويق المنتجـــات الأردنية في الخارج[٢٩].

وفي إطار الجهد الوطني للتصدي للتحديات الكبيرة التي واجهت الاقتصاد الأردني فـــي أعقاب حرب الخليج الثانية والتغيرات الاقتصادية، قامت الحكومة باتخاذ عدة إجراءات اقتصاديـــة تهدف إلى تشجيع الاستثمار الخاص وتوجيهه نحو التصدير وذلك لزيادة مكتسبات المملكة مـــن العملات الأجنبية لتعويض النقص الناتج عن انخفاض حوالات العاملين في الخليـــج والتحـــولات الرسمية.

وقد اشتملت سلسلة الإجراءات الحكومية على تحرير الاستثمار في قطاع الصناعة من جميع القيود الإدارية الخاصة بإجراءات الترخيص وإنشاء نافذة استثمارية لخدمـــة المســـتثمرين الأجانب والأردنيين إضافة إلى إقرار العديد من المزايا والإعفاءات للمستثمرين ضمـــن قوانيـــن تشجيع الاستثمار ومؤسسة المناطق الحرة والمدن الصناعية وقانون ضريبة الدخل ومنح مـــيزات تمويلية من خلال بنك الإنماء الصناعي.

واستكمالا لهذه الإجراءات كان لا بد من التوجه نحو إنشاء إطار مؤسسي يعنى بتنفيـــذ استراتيجية تنمية وتطوير الصادرات حيث تم اختيار مؤسسة المراكز التجاريـــة الأردنيـــة كـــي تصبح الإطار المؤسسي المطلوب، وقد اقتضى هذا التوسع بدور المؤسسة إدخال جملة تعديـــلات على أهدافها ونشاطاتها وقد تم ذلك في عام ١٩٩٢م حيث أصبحت تعرف باسم مؤسســـة تنميـــة الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد حدد قانون المؤسسة المعدل أهداف وآلية عمل المؤسسة الجديدة بزيادة حجم الصادرات الأردنية وفتح أسواق جديدة لها وتشجيع الاستثمارات الهادفة إلى التصدير، وتحقيقا لهذه الأهداف فإن المؤسسة تتولى القيام بالمهام والصلاحيات التالية:

١. المساهمة في تنمية الصادرات الوطنية وتطويرها وفقا للسياسات المعتمدة من قبل الحكومة بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات التي تعقدها مع الغير للتبادل السلعي.
٢. المساهمة في السياسة العامة المتعلقة بتشجيع الاستثمار لأغراض تنمية الصادرات.
٣. إنشاء المراكز التجارية وإقامة المعارض خارج المملكة وداخلها وتنظيم البعثات لترويج المنتوجات الأردنية وتسويقها في أسواق غير تقليدية والتوسع في الأسواق القائمة.
٤. إعداد الدراسات والبحوث لتوفير المعلومات والخدمات والخبرات الفنية المساندة لعمليات التصدير بما في ذلك القيام بأعمال المسح للأسواق الخارجية لأغراض الترويج للسلع والخدمات الأردنية فيها.
٥. الاتجار لحسابها أو لحساب الغير بهدف الترويج للسلع والخدمات الأردنية والقيام بأعمالها بيعا وشراء وتأجيرا واستئجارا وممارسة أعمال الوكالة التجارية ووكالة الخدمات والدعاية وذلك من أجل تنمية الصادرات للمنتوجات الأردنية وتشجيعها وتسويقها[٣٠].

(٣-٥-١) رأس مال ومصادر تمويل المؤسسة:

حسب المادة السادسة من قانون مؤسسة المراكز التجارية يكون رأس مال مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية (١٥٠٠٠) خمسة عشر ألف دينار، ويمثل هذا المبلغ رأس المال المصرح به والمدفوع والذي يساهم فيه بالتساوي كل من وزارة الصناعة والتجارة واتحاد الغرف التجارية وغرفة صناعة عمان.

وتعتمد المؤسسة في تمويلها على الإيرادات الذاتية من الخدمات التي تقدمها مثل إيرادات بدل خدمات الاستيراد والتصدير عند استلام طلبات رخص الاستيراد والتصدير، كذلك تعتمد على الدعم الحكومي لها والمنح والمساعدات الخارجية، وحسب المادة الخامسة من قانون مؤسسة المراكز التجارية فإن أية إيرادات تتحقق للمؤسسة تنفق على نشاطات المؤسسة وإذا زادت الإيرادات عن النفقات يقرر مجلس الإدارة مصير هذه الزيادة وكيفية التصرف بها[٣١].

ومن الملاحظ هنا أن التوسع والتعديل في قانون مؤسسة المراكز التجارية لم يرافقه زيادة في رأس المال العامل ولا زيادة في مصادر تمويلها مما يشكل مأخذا عليها، فمثل هذا التعديل يفترض أن يرافقه زيادة في رأس المال وزيادة مصادر تمويل المؤسسة والبحث عن طرق أخرى غير العمولات وبدل الخدمات وذلك حتى تستطيع المؤسسة القيام بمهامها الموكلة لها على أكمل وجه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣-٥-٢) الصفة القانونية والهيكل التنظيمي للمؤسسة:

تعتبر مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية مؤسسة شبه حكومية غير ربحية ساهم بتأسيسها على نحو متساو وزارة الصناعة والتجارة، اتحاد الغرف التجارية الأردنية وغرفة صناعة عمان، حيث يدير المؤسسة مجلس إدارة يرأسه وزير الصناعة والتجارة مع سبعة أعضاء من القطاع العام وثمانية أعضاء من القطاع الخاص[٣٢]. ويعتبر المدير العام مسؤولا عن إدارة المؤسسة مع فريق يدير دوائر وأقساما وظيفية مختلفة.

فبالإضافة إلى الدائرتين المالية والإدارية[٣٣] ، تضم المؤسسة أربع دوائر ذات طابع فني تقدم سلسلة مترابطة من المهام الهادفة إلى تطوير المنتجات المحلية وترويجها في الأسواق العالمية وهذه الدوائر تشمل دائرة تطوير الصادرات ودائرة الترويج والمراكز التجارية ودائرة التعاون الدولي ودائرة الأبحاث والمعلومات.

كما تضم المؤسسة مركزا متطورا للمعلومات التجارية مرتبطا مع العديد من شبكات المعلومات الدولية المتخصصة بهدف رفد الصناعيين بالمعلومات التي تساعدهم على الدخول إلى الأسواق الدولية إضافة إلى المكتبة التي تحوي العديد من مصادر المعلومات والإحصاءات والدوريات الاقتصادية والتجارية.

أولا: دائرة تطوير الصادرات:

تم استحداث هذه الدائرة في نهاية عام ١٩٩٤ لتعنى بشؤون تطوير المنتجات الوطنية من النواحي الفنية والمواصفات للارتقاء بها إلى المستويات العالمية للجودة والتنافس ولتمكينها بالتالي من اختراق الأسواق التصديرية المستهدفة، وتضم هذه الدائرة قسمين هما قسم الخدمات الفنية وقسم الدراسات الصناعية.

أ- قسم الخدمات الفنية:

تتمثل أهداف هذا القسم في بحث المشاكل الفنية التي تعترض الصناعات الوطنية وتقديم الخدمات والمشورة الفنية المباشرة للصناعيين لحلها ولتطوير منتجاتهم، كما يعنى هذا القسم بمساعدة الصناعيين في تطبيق المواصفات الدولية والحصول على شهادة الجودة (الأيزو ٩٠٠٠).

ب- قسم الدراسات الصناعية:

يقوم هذا القسم بإعداد وتنفيذ الدراسات عن القطاعات الصناعية المختلفة لبحث طاقاتها الإنتاجية وتحديد إمكاناتها التصديرية والمشاكل التي تعترض تطورها ووصولها إلى الأسواق التصديرية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: دائرة الترويج والمراكز التجارية:

وتضم هذه الدائرة الأقسام التالية:

أ- قسم المعارض:

يعنى هذا القسم بإقامة الأسابيع والمعارض الأردنية في الخارج وتنظيم مشـــركة الأردن في المعارض الدولية.

ب- قسم المراكز التجارية:

يقوم هذا القسم بمتابعة شؤون المراكز التجارية التابعة للمؤسسة في عـــدد مـــن الـــدول العربية والأجنبية ويتبع للمؤسسة حاليا مراكز تجارية في كل مـــن مصـــر واليمـــن والولايـــات المتحدة، وسلطنة عمان والعراق والسودان والسلطة الوطنية الفلسطينية وبلجيكـــا والجزائـــر.ج-

قسم تروج الصادرات:

يعنى هذا القسم بتنظيم لقاءات عمل تساعد على تنفيذ الصفقـــات التصديريـــة وإقامـــة المشروعات المشتركة من خلال ترويج الصناعات الوطنية وإيجاد السبل الممكنة للتعريف بـــها والبحث عن مستوردين جدد للمنتوجات الأردنية.

ثالثا: دائرة التعاون الدولي:

تمثل هذه الدائرة ذراع المؤسسة فـــي علاقاتـــها الثنائيـــة مـــع الـــدول والمؤسســـات والمنظمات الدولية التي تعنى بتنمية التجارة الخارجية، للاستفادة من خبراتها وخدماتها في خدمـــة الصادرات الأردنية، وكذلك متابعة وتنفيذ الاتفاقيات والـــبروتوكولات التجاريـــة التـــي تعقدهـــا الحكومة مع الدول الأخرى، وتضم هذه الدائرة قسمين هما قسم الاتفاقيات الثنائية وقسم التعـــاون الفني.

أ- قسم الاتفاقيات الثنائية:

يقوم هذا القسم بمتابعة البروتوكولات والاتفاقيات التجارية التي تعقدها الحكومـــة مـــع الدول الشقيقة والصديقة في سبيل زيادة التبادل التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية. كما ويقوم القسم بإصدار إحصائيات دورية حول أحجام التبادل المنفذة من خلال تلك الاتفاقيات إضافة إلـــى توفير المعلومات للمصدرين حول سلع البروتوكولات وإجراءات التصدير والاستيراد.

ب- قسم التعاون الفني:

يقوم هذا القسم بتوثيق أواصر التعاون مع المؤسسات الدولية التي ترتبط بها المؤسســـة وفتح قنوات جديدة للتعاون مع مؤسسات دولية جديدة وخصوصا في الأســـواق غـــير التقليديـــة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المستهدفة فيما يتعلق بتبادل المعلومات والاستفادة من الخبرات المتوفرة لديها في تنفيذ برامج المؤسسة ودراسة سبل دخول الصادرات الأردنية إليها. كما يتابع القسم مشاركة الأردن في فعالية برنامج الشراكة الأوربية (EUROPARTENARIAT) من خلال ترتيب لقاءات رجال الأعمال الأردنيين ونظرائهم الأوربيين لبحث الفرص التجارية والصناعية وإمكانية التعاون.

رابعا: دائرة الأبحاث والمعلومات:

تضم هذه الدائرة ثلاث أقسام هي:

أ- قسم الأبحاث والدراسات:

يقوم هذا القسم بتنفيذ دراسات عن الأسواق الخارجية تتناول القضايا المتعلقة بعمليات الاستيراد والفرص التجارية، بغرض تعميمها ورسم الاستراتيجية المناسبة لدخول السلع الأردنية إلى الأسواق الخارجية.

ب- قسم المعلومات:

يقوم هذا القسم بتوفير المعلومات التجارية عن الأسواق المستهدفة من خلال شبكات المعلومات الإقليمية والدولية التي يرتبط معها، ويضم هذا القسم مركز المعلومات الأوروبي المرتبط بأكثر من ٢٢٠ مركز معلومات منتشرة في دول العالم كما يضم القسم مكتبة حديثة تحوي أكثر من أربعة آلاف مرجع، إضافة إلى أكثر من ٩٠ دورية.

ج- قسم الكمبيوتر:

يعنى هذا القسم بحوسبة أعمال المؤسسة لمواكبة التطور الكبير في حقل المعلومات وتبادلها سواء على المستوى المحلي أو الدولي انسجاما مع توجهات المؤسسات في تقديم خدماتها للقطاعات الصناعية والتجارية بكفاءة وسرعة في الإنجاز.

خامسا: المكتبة:

تنقسم إلى ستة أقسام يحتوي كل قسم منها على نوع معين من المعلومات فهناك المجلات والدوريات سواء كانت متخصصة أو عامة، والتي تصدر عن مراكز ترويج الواردات من الدول النامية، وهناك الدراسات السلعية والتي تختص بدراسة سلع معينة لأسواق معينة حيث تعطي فكرة واضحة عن طبيعة السوق والمتغيرات التي تطرأ عليه. أما القسم الثالث فيتعلق بمعلومات ذات دلالة ليس لها علاقة بدولة أو سلعة معينة مثل كيفية عمل دراسة مكتبية وكيفية إقامة المعارض وقوائم بأسماء المعارض بجميع أنحاء العالم ونظام الأفضليات الجمركية والخدمات المقدمة من مراكز ترويج الواردات من الدول النامية ويغطي القسم الرابع في المكتبة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البلدان والإحصائيات لها مثل معلومات عامة عن الدولة والقوانين التجارية والاستثمار بالإضافة إلى إحصاءات التجارة الخارجية للدول.

ويحتوي القسم الخامس على الأدلة التجارية التي تضم قوائم بأسماء الشركات المصدرة والمستوردة، أما القسم السادس فيضم المعلومات المتوفرة على أقراص الليزر والتي تحتوي على معلومات مختلفة[٣٤].

(٣-٥-٣) ماذا قدمت المؤسسة لتحقيق أهدافها في تنمية الصادرات الأردنية؟

لتحقيق أهداف المؤسسة في تنمية صادرات الأردن، قامت بتبني مشروع تطوير الصادرات الأردنية كجزء من برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٣-١٩٩٨)، والذي هدف إلى رفع سوية الصناعة الأردنية والوصول بها إلى المستويات الدولية للجودة والتنافس لكي تصبح قادرة على الولوج في أسواق التصدير خاصة الأسواق غير التقليدية على قدم المساواة مع منتجات الدول الأخرى. وقد نفذ المشروع على مرحلتين، المرحلة الأولى (١٩٩٢-١٩٩٣) والمرحلة الثانية في الفترة (١٩٩٤-١٩٩٧). وقد انبثق مشروع تطوير الصادرات عن البرنامج الطارئ لإنعاش الاقتصاد الأردني الذي نفذته الحكومة الأردنية بالتعاون مع البنك الدولي وعدد من الدول الأوروبية المساهمة في التمويل. وقد تم تمويل هذا المشروع من خلال منحة مقدمة من الحكومة السويسرية بلغت قيمتها ٦,٧٥٠,٠٠٠ دولار، بالإضافة إلى مساهمة المؤسسة البالغة ٢٥٠ ألف دينار من مواردها الخاصة.

ولقد هدف مشروع تطوير الصادرات الأردنية إلى تحقيق الغايات التالية:

أولا: **على المستوى الإنتاجي:** وذلك من خلال تحسين مستوى الجودة وزيادة الإنتاجية ورفع كفاءة المصانع الأردنية، وتطوير أساليب وطرق ووسائل الإنتاج وتطوير عمليات نقل التكنولوجيا والمعرفة الفنية للشركات والمصانع الأردنية التي استفادت من خدمات المشروع.

ثانيا: **على المستوى التسويقي:** مساعدة الشركات الصناعية الأردنية للتعرف على أسواق تصديرية جديدة ودعم وتطوير النشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات ومؤسسات القطاع الصناعي الأردني.

ثالثا: **على المستوى الوطني:** المساعدة في خلق فرص عمل جديدة في القطاعات الصناعية والخدمية وترويج الأردن كبلد مصدر للسلع والمنتجات ذات الجودة العالية[٣٥].

ولتحقيق أهداف مشروع تطوير الصادرات، قامت المؤسسة بالتعاقد مع عدد من الشركات الاستشارية العالمية ذات الخبرة الواسعة في حقل الصناعة والعمليات التصديرية بهدف تطوير قطاعات صناعة الألبسة والمنتجات الجلدية والتعبئة والتغليف وقطاع الصناعات الغذائية،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذلك من خلال أربعة محاور اعتبرت المكونات الرئيسة لمشروع تطوير الصادرات. وقد اشتملت هذه المحاور على مشاريع تطوير القطاعات الصناعية من خلال تقديم وتوفير الخدمات والمساعدات الفنية للقطاعات السابقة الذكر، وتنفيذ برامج تسويقية شاملة للسلع والمنتجات الأردنية، وتدريب وتأهيل الموارد البشرية، وتطوير الإطار المؤسسي للمؤسسة.

المحور الأول: مشاريع تطوير القطاعات الصناعية:

هدفت هذه المشاريع إلى تقديم المساعدات الفنية اللازمة للشركات الصناعية بهدف تطوير وتحسين منتجاتهم لتتلاءم مع المواصفات العالمية واحتياجات الأسواق الخارجية. وتتمثل هذه المساعدات في توفير برامج لتطوير تقنيات الإنتاج وتحسين وتطوير تصاميم المنتجات، والاستعمال الأمثل للمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج وتقديم الدعم للحصول على شهادة الأيزو ٩٠٠٠ وغيرها من البرامج اللازمة لتطوير المنتجات لكي تتلاءم مع حاجة الأسواق العالمية، والجدول (٣-٣) يبين أهم المساعدات الفنية المقدمة إلى القطاعات الصناعية المختلفة.

جدول (٣-٣)

المساعدات الفنية المقدمة إلى القطاعات الصناعية المختلفة

المساعدات الفنية المقدمة إلى الشركات الصناعية في قطاع الألبسة والمنتجات الجلدية.	-تطوير تقنيات إنتاج الألبسة. -تحسين وتطوير وتصاميم المنتجات. -تطوير تقنيات وأجهزة القص المستخدمة. -الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المستخدمة للإنتاج. -استعمال مدخلات الإنتاج الحديثة. -اختيار المعدات والماكينات الصحيحة. -التنظيم الهيكلي لوسائل الإنتاج. -تطوير وتحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين في المصانع. -تطوير طرق احتساب كلفة المنتج. -تطبيق أنظمة مراقبة الجودة.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المساعدات الفنية المقدمة إلى الشركات الصناعية في قطاع التعبئة والتغليف.	-آلية إنشاء مختبرات فحص ومراقبة الجودة في المصانع الأردنية. -تطوير أنظمة مراقبة الجودة. -تحسين مواصفات المواد الأولية المستخدمة. -تطوير تصاميم مواد التعبئة والتغليف. -تطوير طرق ووسائل الإنتاج المستخدمة في المصانع. -تطوير طرق ووسائل مراقبة الجودة. -تطوير طرق عمل البليتات لصناعة العبوات الكرتونية. -تطوير عمليات فرز الألوان. -معالجة أخطاء إنتاج العبوات البلاستيكية.
المساعدات الفنية المقدمة إلى الشركات الصناعية في قطاع الصناعات التقليدية والحرفية.	-تطوير أساليب مراقبة الإنتاج واستخدام أساليب الخياطة والتطريز الحديثة. -تطوير مصادر المواد الأولية وتطوير طرق وسبل الغزل والصباغة. -تطوير عمليات التحميص، التلوين، التلميع، التصميم والتزيين، بالإضافة إلى تطوير عمليات استخدام المواد الأولية من الناحية الفنية.
المساعدات الفنية المقدمة إلى الشركات الصناعية في قطاع الصناعات الغذائية.	-تطوير أساليب التعبئة والتغليف للصناعات الغذائية. -استعمال مدخلات إنتاج حديثة. -تطوير طرق ووسائل الإنتاج المستخدمة. -تطوير استراتيجيات تسويقية للمنتجات الغذائية الأردنية.

المصدر: من إعداد الباحث، بتصرف عن التقرير السنوي لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية لعام ١٩٩٣، والتقرير النهائي لمشروع تطوير الصادرات ١٩٩٧.

المحور الثاني: تنفيذ برامج تسويقية شاملة للسلع والمنتجات الأردنية:

وقد تم تنفيذ هذه البرامج من خلال الدراسات التسويقية، والمشاركة في المعارض الدولية والحملات الترويجية، وإرسال البعثات التجارية إلى الدول، وأخيرا المشاركة في فعاليات الشراكة الأوروبية المتوسطية. وفيما يلي عرض لهذه البرامج:

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الدراسات التسويقية:

نظرا للحاجة الماسة لمعرفة طبيعة الأسواق الخارجية، ولقلة المعلومات المتوفرة عن الكثير من هذه الأسواق، قامت المؤسسة باختيار بعض الدول والتي من الممكن أن تكون أسواقها أسواقا واعدة أمام السلع والمنتجات الأردنية، حيث تم القيام بإجراء دراسات تسويقية تفصيلية عن هذه الأسواق، وذلك عن طريق جمع الملومات اللازمة مثل التشريعات وقوانين التصدير والاستيراد والمواصفات والمقاييس وقنوات التوزيع وجمع المعلومات اللازمة عن القطاعات الصناعية لتلك الدول وتقييم منتجاتها مقارنة بالسلع الأردنية والتي من المحتمل أن تسوق إليه. أما أهم الدول التي تم تنفيذ دراسات تسويقية شاملة لأسواقها على المستوى القطاعي أو السلعي فهي موضحة في الجدول (٣-٤).

جدول رقم (٣-٤)

أهم الدول التي تم تنفيذ دراسات تسويقية شاملة لأسواقها على المستوى القطاعي أو السلعي:

الدولة	السلع/ القطاعات الصناعية المغطاة
ماليزيا	المنتجات الغذائية مثل الخضار والفواكه والعصائر.
إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية	الأدوية، الأسمدة، السجاد، الخضار، الفواكه، الأنابيب المعدنية.
غانا، غينيا، نيجيريا، جنوب أفريقيا، أثيوبيا	جميع القطاعات الصناعية
كازاخستان، أوزباكستان، تركمنستان	جميع القطاعات الصناعة
هولندا	منتجات أملاح البحر الميت، الألبسة، السلع الجلدية، معدات البناء، الأثاث،
أمريكا	منتجات البحر الميت، السجاد، الملابس، المنتجات الغذائية.
دبي	كافة القطاعات الصناعية.
الجزائر	جميع القطاعات الصناعية.
اليابان	الصناعات الحرفية والتقليدية، السجاد، منتجات البحر الميت.
أوكرانيا	المنتجات الغذائية، منتجات البحر الميت، العطور، الزيوت النباتية، السجاد.
روسيا	الأدوية، السجاد، الدهانات، الخضار والفواكه.
إيران	كافة القطاعات الصناعية.

المصدر: من إعداد الباحث، بتصرف عن التقرير السنوي لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية لعام ١٩٩٣، والتقرير النهائي لمشروع تطوير الصادرات ١٩٩٧.

٢- المشاركة في المعارض العالمية والحملات الترويجية وإرسال البعثات التجارية:

تولت المؤسسة خلال فترة المشروع - وما تزال - تنظيم وترتيب المشاركة الأردنية في المعارض الإقليمية والدولية والأسابيع الأردنية الشاملة للوصول إلى مستهلكي الأسواق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجديدة وتقديم السلع الأردنية مباشرة إلى المستهلك،حيث تعمل المؤسسة سنويا على تنظيم المشاركة الأردنية في حوالي عشرين معرضا تجاريا إقليميا ودوليا في أسواق الدول المستهدفة، كذلك قامت وتقوم بتنظيم البعثات التجارية الداخلية والخارجية تضم ممثلين عن مؤسسات أردنية مهتمة بالتصدير[٣٦].

٣-المشاركة في فعاليات الشراكة الأوروبية المتوسطية (Medpartenariat):

لقد بدأ برنامج فعاليات الشراكة الأوروبية "Europartenariat" من قبل المفوضية الدولية الأوروبية والمؤسسات التجارية فيها، وصمم هذا البرنامج لتطوير المناطق الأقل حظا في دول الاتحاد الأوروبي، وذلك عن طريق تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة من مختلف دول أوروبا لإقامة علاقات تجارية وغيرها مع نظرائهم في هذه المناطق.

ولمساعدة الشركات الصغيرة والمتوسطة على تخطي صعاب وتعقيدات حرية حركة البضائع بين دول الاتحاد الأوروبي، برزت أهمية إيجاد آلية للتعاون مع شركاء آخرين ضمن دول الإتحاد، وتعتبر فعالية الشراكة الأوروبية الآلية المناسبة لذلك، حيث تم دعوة ممثلين عن الشركات من جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي للمشاركة في لقاءات لمدة يومين، كانت بمثابة نقطة الانطلاق لفعاليات الشراكة الأوروبية حيث تتاح الفرصة للشركات الأوروبية الكبرى للالتقاء بشركاء محتملين من الأقاليم الأقل حظا، والتي تنظم هذه الفعاليات ويتم اختيارها من قبل المفوضية الأوروبية في بروكسل.

والجدول (٣-٥) يبين أعداد الشركات المستضيفة والشركات الزائرة، وأعداد الاجتماعات التي عقدت خلال يومي الفعاليات والتي عقدت منذ بداية البرنامج والذي يبين أهمية المشاركة في هذه الفعاليات من حيث إتاحة الفرصة للشركات بالإلتقاء بأكبر عدد ممكن من الشركات المستضيفة والزائرة وذلك خلال يومي الفعالية وفي مكان واحد وخلال مدة زمنية قصيرة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-٥)

عدد الشركات المشاركة في فعاليات الشراكة الأوروبية

الرقم	الدولة	الشركات المستضيفة	الشركات الزائدة	عدد اللقاءات
١	دبلن/ايرلندا ١٩٨٨	١٢٠	٢٠٠	٦٠٠
٢	اسبانيا ١٩٨٩	٢٢٠	٥٥٠	١٨٥٠
٣	ويلز ١٩٩٠	١٥٠	٥٢٠	٢٠٠٠
٤	بورتو/البرتغال ١٩٩١	٢١٠	٥٢٠	٢٥٠٠
٥	ألمانيا الشرقية ١٩٩١	٣٠٠	٨٣٠	٢٥٠٠
٦	اليونان ١٩٩٢	٣٠٠	٩٩٠	٤١٥٠
٧	إيطاليا ١٩٩٢	٣٨٠	١١٤٠	٥١٥٠
٨	فرنسا ١٩٩٣	٤٠٠	٧٨٠	٣٦٦٠
٩	اسكتلندا ١٩٩٣	٣٤٢	١٧٤٠	٨٨٠٠
١٠	بولندا ١٩٩٤	٤٠١	١٢٤٩	٥٦٥٠
١١	إسبانيا ١٩٩٤	٤٨٠	١٥٤٣	٩٢٠٢
١٢	ألمانيا ١٩٩٥	٣٧١	٢١٢٥	٩٤٠٠
١٣	البرتغال ١٩٩٥	٣٨٠	١٩٥٩	١١٣٧٣
١٤	السويد ١٩٩٦	٤٠٠	٢٢٠٠	١٠٥٠٠
١٥	إيطاليا ١٩٩٦	٤٠٠	٢٤٠٠	١٢٣٠٠
١٦	اليونان ١٩٩٧	٤٠٠	٢٥٠٠	٢٢٥٠٠

المصدر: مجلة آفاق تصديرية، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، ١٩٩٧، ص١١.

وفعالية الشراكة الأوروبية المتوسطية "Medpartenariat" -مدار البحث- منبثقة من فعالية الشراكة الأوروبية، والتي أثبتت فعاليتها في زيادة التعاون التجاري وإقامة المشاريع والاستثمار بين الشركات في دول الاتحاد الأوروبي والعالم المحيط. وتجمع فعالية الشراكة الأوروبية المتوسطية شركات الدول المضيفة مع الشركات الزائرة من دول الاتحاد الأوروبي ومن دول حوض البحر الأبيض المتوسط. وبعد إقرار الموافقة على هذا البرنامج من قبل الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٣، سعت الدول غير الأعضاء لتقديم الطلبات لاستضافة الفعالية لديها لما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لها من أثر ومردود إيجابي على اقتصادها، وتطوير التعاون مع مبيعاتها، وذلك عن طريق إبرام العقود ونقل التكنولوجيا من قبل الشركات الأوروبية الزائرة والمشاركة في هذه الفعالية.

لقد تم تعيين مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية كمستشار وطني لفعاليات الشراكة الأوروبية من قبل الاتحاد الأوروبي، ولهذا أصبحت المؤسسة مخولة بتنظيم مشاركة الشركات الأردنية في هذه الفعاليات في دول أوروبا، وكذلك فعالية الشراكة الأوروبية المتوسطية في دول شرق حوض البحر الأبيض المتوسط. ولقد أشرفت المؤسسة في عام (١٩٩٧) على تنظيم فعالية الشراكة الأوروبية المتوسطية في عمان، حيث التقت ٤٠٠ شركة من أوروبا والمنطقة مع ١٥٠ شركة أردنية تم اختيارها بهدف تنشيط الفرص التجارية والمشاريع المشتركة[٣٧].

المحور الثالث: تدريب وتأهيل الموارد البشرية:

يلعب العنصر البشري دورا محوريا في نجاح النشاطات الصناعية والخدمية على حد سواء وهو أحد الدعائم الأساسية لدعم الاقتصاد الأردني، لذلك كان محور تنمية الموارد أحد المحاور في مشروع تطوير الصادرات التي تبنته المؤسسة، حيث يشتمل هذا المحور على تدريب وتأهيل الكوادر البشرية سواء العاملة في المؤسسة أو في شركات القطاع الصناعي لرفع مستوى أدائها ومهاراتها وقدراتها الإدارية للتعامل مع الأسواق الخارجية أو لاكتساب الخبرات الفنية لتطوير السلع والمنتجات، ويتم ذلك من خلال دعوة خبراء مختصين لتدريب الكوادر البشرية في الأردن بواسطة الندوات وورش العمل المعدة خصيصا لذلك، وقد وفرت المؤسسة العديد من هذه البرامج أثناء فترة المشروع وحتى الآن.

المحور الرابع: تطوير الإطار المؤسسي والخدمات المساندة:

يتركز هذا المحور حول تطوير أداء المؤسسة من خلال العمل على رفع مستوى الخدمات المساندة لعمليات التصدير المقدمة إلى الشركات الأردنية، وذلك لمحاولة نقل التكنولوجيا المتطورة إلى المصانع الأردنية وتنمية قدراتها البحثية والتطويرية وتقديم الخدمات الفنية المساندة والداعمة للعمليات الإنتاجية.

أما أهم المشاريع التي قامت خلال هذا المحور فهي كما يلي:

(١) مشروع المركز الوطني للتصميم:

كان الهدف من هذا المشروع هو إنشاء مركز وطني للتصميم لخدمة الشركات الصناعية وتدريب كوادرها على القيام بأعمال التصميم للمنتجات، وابتكار المنتجات الجديدة من خلال

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تقديمه لخدمات مثل كيفية تصميم المنتجات الصناعية وكيفية تغليفها، وغيرها من الخدمات في مجال التصميم. ولكن بعد دراسة الجدوى الاقتصادية له تبين أن كلفته تزيد عن (٥) ملايين دولار إذا أريد منه تقديم هذه الخدمة إلى جميع القطاعات الصناعية، وهذا المبلغ فوق قدرة ميزانية مؤسسة تنمية الصادرات. ومن هنا نلاحظ أن محدودية القدرة المادية للمؤسسة وقفت عائقا أمام هذا المشروع الحيوي، وأمام المؤسسة لكي تقوم بمهامها على الوجه الأمثل[٣٨].

(٢) مشروع مركز تدريب قطاع الألبسة:

على الرغم من أن صناعة الألبسة تحتل جزء كبيرا من صادرات الأردن للخارج، إلا أن نوعية وجودة المنتجات لم تواكب متطلبات معظم الأسواق الخارجية، ويرجع السبب لافتقار هذه الصناعة إلى الكفاءات المتخصصة في مجالات تصميم وتصنيع الألبسة، ومن هنا برزت أهمية إنشاء مركز متخصص لتدريب الكوادر المحلية على كيفية تصميم وصناعة الألبسة لرفع مستوى الكفاءات في هذه الصناعة، وقد قامت المؤسسة ابتداء من عام ١٩٩٦م بالإشراف على مراحل تأسيس هذا المشروع ضمن لجنة ضمت كل من كميات المجتمع، قطاع الألبسة، ومراكز التدريب المهني وذلك بالتعاون مع مركز الألبسة والقطن والنسيج الإيطالي من أجل الاستفادة من خبراء هذا المركز[٣٩]

(٣) تطوير مصادر المعلومات وتوفيرها بما يخدم الشركات التصديرية:

ونتج عن ذلك مصادر المعلومات التالية:

أ. مركز المعلومات الأوروبي في الأردن:

تستضيف المؤسسة مركز المعلومات الأوروبي الذي يعتبر أحد أعضاء شبكة المعلومات الأوروبية التي تتكون من (٢٣٣) مركزا في دول الاتحاد الأوروبي، و(١٨) مركزا موزعة ما بين دول أوروبا الشرقية ودول حوض المتوسط، ويقوم المركز على خدمة الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم حيث يقدم خدماته التالية:

- الحصول على المصادر الأولية الداخلة في عمليات الصناعة بهدف إنتاج بضائع بجودة عالية وبأقل تكلفة ممكنة. كذلك تزويد الصناعيين الأردنيين بالأنظمة والتشريعات والقوانين التي تحكم عمليات التبادل التجاري ما بين الأردن ودول الاتحاد الأوروبي.
- توفير المعلومات المتعلقة بمواصفات السلع المطلوبة في الأسواق الأوروبية، وطرق تعبئتها وشحنها، وقنوات توزيعها وغيرها من المعلومات التي تهم المصدرين الأردنيين، كذلك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل على نقل التكنولوجيا المتطورة إلى الأردن عن طريق المشروعات المشتركة مما يسهم في رفع جودة المنتجات الأردنية ويعزز قوتها التصديرية.

ب- شبكة معلومات التجارة العربية:

تم إنشاء هذه الشبكة بتمويل مشترك من برنامج تمويل التجارة العربية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهدف تشجيع التبادل التجاري بين الدول العربية. وقد تم اعتماد مؤسسة تنمية الصادرات كنقطة ارتباط الشبكة في الأردن، وتقدم هذه الشبكة معلومات عن أسماء الشركات المصدرة والمستوردة في جميع الدول العربية، ومعلومات عن السلع المتبادلة من حيث النوعية والأسعار العالمية ومعلومات عن الدول المشتركة في الشبكة من حيث المؤشرات الاقتصادية وإحصاءات التجارة الخارجية وسياسات الاستثمار ومعلومات عن الفرص التجارية من بيع وشراء وإقامة مشاريع مشتركة ما بين الدول العربية.

ج- شبكة معلومات التجارة الإسلامية:

أنشئت هذه الشبكة بموجب إعلان مكة الصادر عن مؤتمر القمة الإسلامي الثالث الذي عقد عام ١٩٨١م في السعودية، وتم اعتماد مؤسسة تنمية الصادرات كنقطة ارتباط بشبكة المعلومات الإسلامية في الأردن عام ١٩٩٤م. أما أهم المعلومات التي توفرها الشبكة فهي القوانين التجارية للدول الإسلامية والتظاهرات التجارية بجميع أشكالها، والفرص التجارية من بيع وشراء وإقامة مشاريع مشتركة ما بين الدول الإسلامية[٤٠].

(٣-٥-٤) تقييم لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.

من النظرة التفصيلية التي تم إلقاؤها على مؤسسة تنمية الصادرات، تبين أن النشاطات المختلفة التي تنفذها المؤسسة قد جاءت على محورين هما المحور الفني والمحور التسويقي واللذان ركزا في مجملها على زيادة القدرة التنافسية للشركات الأردنية بهدف زيادة صادراتها، فقد ركز الأول على تقديم الدعم الفني وذلك بتطوير أساليب الإنتاج والجودة وتنمية الموارد البشرية، أما المحور الثاني فقد ركز على إجراء الدراسات التسويقية للأسواق غير التقليدية والمشاركة في المعارض العالمية والعربية وغيرها من الأنشطة التسويقية.

و الآن لا بد من عمل تقييم أولي لمعرفة دور المؤسسة في زيادة حجم الصادرات الصناعية، فقد قام الباحث بدراسة معدلات النمو للصادرات الصناعية والتي اهتمت المؤسسة بتنميتها وذلك بعد مرور العقد الأول على إنشائها ،حيث قام الباحث بمقارنة معدل النمو للصادرات الصناعية قبل وبعد إنشاء المؤسسة خلال الفترة مابين عامي ١٩٨٠ ولغاية عام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٠، فقد تطور عائد الصناعات التصديرية من (٤٧,١٠٩) مليون دينار عام ١٩٨٠ ليصل إلي (٢٨٤,٢٠٧) عام ١٩٩١ بمعدل نمو سنوي مقداره (٢١,٤%) ، مقابل تطور عائد الصناعات التصديرية من (٣٢٣,٥٦٠) مليون دينار الى (٥٩٤,٩٢٢) مليون دينار عام ٢٠٠٠ بمعدل نمو سنوي مقداره (٩,٦%)، كما في الجدول رقم(٣-٦).

وعند إلقاء نظرة على على معدل نمو الصادرات الصناعية نجد أنه في المراحل الأولى لإنشاء هذه المؤسسة قد حققت معدل نمو يقرب (١٤%) لكن ما لبث أن انخفض إلى (١٠,٧%) ثم حققت الصادرات في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ أعلى نمو لها في هذه الفترة مع وصول حجم الصادرات إلى أعلى كمية لها حيث بلغت عام ١٩٩٥ (٦٤٥,١٨٢) مليون دينار ولعل السبب وراء هذا الارتفاع هو توقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل، ولكن وبعد هذه الفترة بدأ حجم الصادرات الصناعية بالانخفاض وتحقيق معدلات نمو سالبة وبقي حجم الصادرات يتراوح مكانه إلى أن حقق عام ٢٠٠٠ معدل نمو قدره(٠,٥%).

إن من أهم ما يميز تطور حجم الصادرات ومعدل نموها خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٠) بأنها كانت متذبذبة، فتارة تحقق معدلات نمو مرتفعة كما هو الحال في عام ١٩٨١ حيث بلغ معدل نموها (٦٧,٤) وتارة أخرى تحقق معدلات نمو سالبة كما هو الحال في فترات متلاحقة مثل أعوام (١٩٨٣و١٩٨٥ و١٩٨٦ و١٩٩١ و١٩٩٦و١٩٩٨ و١٩٩٩) كما هو مبين في الجدول السابق.

من خلال التحليل السابق نلاحظ انه وعلى الرغم من إنشاء مؤسسة تنمية الصادرات إلا أن عدم الاستقرار في معدلات نمو الصادرات الصناعية ما زال موجودا وان حجم الصادرات لم يرتفع بالشكل المطلوب، ولكن لا يمكننا الآن أن نعزي هذه الأسباب إلى وجود تقصير من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، فقد يكون عدم الاستقرار السياسي في المنطقة من خلال حرب الخليج والعلاقات غير المستقرة مع إسرائيل له دور في ذلك، أو أن تكون الصناعات الاردنية غير قادرة على المنافسة.

ومن هنا لا بد من معرفة رأي وتقييم القطاع الصناعي التصديري للأنشطة التي تقوم بها مؤسسة تنمية الصادرات، وهل فعلا أدت دورها في زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية الأردنية، وهذا ما سيقوم به الباحث في الفصل القادم.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(٣-٦)

تطور حجم الصادرات الصناعية

السنة	الصادرات الصناعية	معدل نموها السنوي(%)
١٩٨٠	٤٧,١٠٩	-
١٩٨١	٧٨,٩٠٦	٦٧,٤
١٩٨٢	٨٤,٧٤٩	٧,٤
١٩٨٣	٧١,٠٤١	١٦,١-
١٩٨٤	١٣٢,١٨٢	٨٦
١٩٨٥	١١٣,٣٢٠	١٤,٢-
١٩٨٦	٨٥,٧٠٩	٢٤,٣-
١٩٨٧	١٢٣,٠٩٠	٤٣,٥
١٩٨٨	١٤٧,٥٧٨	١٩,٩
١٩٨٩	٢٦٠,٥٦٤	٧٦,٦
١٩٩٠	٣١٧,٢٤٩	٢١,٧
١٩٩١	٢٨٤,٢٠٧	١٠,٤-
١٩٩٢	٣٢٣,٥٦٠	١٣,٨
١٩٩٣	٣٥٨,٣٩٤	١٠,٧
١٩٩٤	٤٩٤,٩٦٢	٣٨
١٩٩٥	٦٤٥,١٨٢	٣٠,٣
١٩٩٦	٥٩٤,٢٤٢	٧,٨-
١٩٩٧	٦٢٧,٢٦١	٥,٥
١٩٩٨	٦١٢,٦٨٠	٢,٣-
١٩٩٩	٥٩١,٨٨٦	٣,٣-
٢٠٠٠	٥٩٤,٩٢٢	٠,٥

المصدر:البنك المركزي الأردني ، النشرة الشهرية،أعداد مختلفة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الثالث:

(١) راتب أبو شريعة، دور البحث والتطوير في أداء الشركات المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٧م، ص٣٤.

(2)U.N., assessment of research and development in selected escwa member countries, New York, 1998, P29.

(٤) وزارة التخطيط، الخطة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣-١٩٩٧)، ص١٣٢.

(٦) تيسير النهار، خصائص سوق العمل الأردني، استنتاجات حول الاحتياجات من العمالة والمهارات النوعية، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، ١٩٩٩م، ص٤.

(٨) مجد عباسي، الأيزو ٩٠٠٠ أداة للتطوير المستمر، ١٩٩٧م، ص ص ٧-٩.

(٩) مؤسسة المدن الصناعية، التقرير السنوي، ١٩٩٨م، ص ص ١٧-١٩.

(١٠) مؤسسة المناطق الحرة، التقرير السنوي، ١٩٩٥م، ص١٣.

(١١) وزارة المالية، قانون مؤسسة المناطق الحرة ونظام استثمارها والتعليمات الصادرة بموجبها، ص١٤.

(١٢) مؤسسة تشجيع الاستثمار، قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار، ١٩٩٩م، ص ص ٣-١٤.

(١٣) الاستثمار في الأردن، نشرة صادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، ١٩٩٩م، ص٣.

(١٩) محمد النسور، القطاع الصناعي التصديري في الأردن، المعوقات والاستراتيجيات، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، قسم الأبحاث، ١٩٩٧م، ص ص ٤٨-٥١.

(٢٠) محمد عصفور، السياسة الصناعية، ندوة نظمتها وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع وكالة جايكا اليابانية، ١٩٩٩م.

(٢١) أكرم كرمول، الصناعة الأردنية في مواجهة التحديات والمتغيرات، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، ١٩٩٧م.

(٢٢) تمام الغول، العولمة والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، ورقة قدمت في مؤتمر الاقتصاد الخامس، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٩م، ص١٦.

(٢٣) تمام الغول، الأردن بعد الانضمام إلى WTO، جريدة الدستور الأردنية، الدستور الاقتصادي، عدد١١٧٥٦، ٢٠٠٠/٤/٣٠م، ص١١.

(٢٤) محمد الحلايقة، جريدة الرأي الأردنية، الرأي الاقتصادي، عدد١١٠٢٤، ٢٠٠٠/١١/١٤م، ص٢٦.

(٢٥) باسم عوض الله، جريدة الرأي الأردنية، الرأي الاقتصادي، عدد١١٠٠٩، ٢٠٠٠/١٠/٣٠م، ص٢٣.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٢٦) جريدة الرأي الأردنية، الرأي الاقتصادي، عدد ١٠٩٥١، ٢/٩/٢٠٠٠م، ص١١.

(٢٧) وزارة الصناعة والتجارة، ندوة الإطار العام للسياسة الصناعية الوطنية، البرنامج الوطني لتأهيل وتطوير قطاع الصناعة في الأردن، ١١/١٢/٢٠٠٠م.

(٢٨) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية، التقرير السنوي،١٩٩٢،ص(١٤-١٥)

(٢٩) قانون مؤسسة المراكز التجارية الأردنية،١٩٧٢،ص٤.

(٣٠) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية، التقرير السنوي،١٩٩٢،ص(١٥-١٦)

(٣١) قانون مؤسسة المراكز التجارية الأردنية، ١٩٧٢،مرجع سابق، ص٤.

(٣٢) رئيس مجلس الإدارة "وزير الصناعة والتجارة.

(٣٣) تضم الدائرة المالية كل من قسم الحسابات وقسم محاسبة البروتوكولات، أما الدائرة الإدارية فتضم قسم شؤون الموظفين والعلاقات العامة والديوان.

(٣٤) مجلة آفاق تصديرية،مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية،عدد٦، ١٩٩٧،ص(٢٨-٣١).

(٣٥) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية، التقرير السنوي،١٩٩٣،ص(١٣-١٤).

(٣٦) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الاردنية، التقرير السنوي،١٩٩٤،ص(١٢).

(٣٧) مجلة آفاق تصديرية،مرجع سابق،١٩٩٧،ص١٣.

(٣٨) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية،التقرير النهائي لمشروع تطوير الصادرات الأردنية،١٩٩٧،ص٥٤.

(٣٩) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية،التقرير السنوي،١٩٩٤،ص١٤.

(٤٠) مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية،نشرة تعريفية بالمؤسسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

منهجية الدراسة ونتائج التحليل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الرابع
منهجية الدراسة وتحليل النتائج

المبحث الأول: منهجية الدراسة

أولاً: مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المنشآت الصناعية التي تعاملت واستفادت من خدمات مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية باستمرار خلال الفترة (١٩٩٤- ١٩٩٩)، حيث بلغت هذه المنشآت (١٠١) منشأة توزعت على مختلف مناطق المملكة. وقد أجريت الدراسة على مجتمع الدراسة بأكمله نظراً لقلة عدد المنشآت الداخلة في الدراسة.

ثانياً: أداة الدراسة:

لقد تم تصميم استبانه من قبل الباحث هدفت إلى التعرف على مدى تأثير الخدمات التي تقدمها مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية في زيادة القدرة التنافسية للشركات الصناعية التي تعاملت معها إلى جانب العوامل الأخرى سواء كانت العوامل الداخلية للشركة الصناعية (الجهود الذاتية للشركة في تنمية صادراتها) أو العوامل الأخرى مثل العوامل السياسية والإجراءات الجمركية وغيرها، وأياً من العوامل هذه لها الأثر الأكبر في التأثير على القدرة التنافسية للقطاع الصناعي الأردني. أنظر الملحق رقم (١).

وقد اشتملت الاستبانه والتي صممت وفق أسلوب ليكارت (Likert Type) على خمسة أجزاء، اشتمل الجزء الأول منها على بعض المعلومات العامة عن الشركة الصناعية، أما الجزء الثاني فقد اشتملت على أسئلة تقيس مدى تأثير الخدمات التصديرية المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية على زيادة القدرة التنافسية للشركة الصناعية. بينما يقيس الجزء الثالث مدى تأثير العوامل الداخلية للشركة الصناعية (المجهود الذاتي للشركة في تنمية صادراتها) على زيادة القدرة التنافسية للشركة نفسها. ويقيس الجزء الرابع مدى تأثير العوامل الأخرى كالعوامل السياسية والإجراءات الجمركية وغيرها على زيادة القدرة التنافسية للشركة الصناعية، أما الجزء الخامس والأخير فيتكون من سؤالين لمعرفة أهم الأمور الإيجابية والسلبية التي لمسها المتعاملون مع مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.

وقد تم توزيع الاستبيانات من خلال المقابلة الشخصية المباشرة مع بعض مدراء الشركات الصناعية ومدراء المبيعات التصديرية والمدراء الماليين ومن له علاقة مباشرة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بموضوع الدراسة، ولقد واجه الباحث صعوبات كبيرة في تعبئة الاستبانة تمثلت في صعوبة الحصول على عناوين هذه الشركات بالإضافة إلى رفض لنسبة من أصحاب هذه الشركات تعبئة الاستبانة ومماطلة بعضهم من خلال قيام الباحث بعدة زيارات لمواقع هذه الشركات لا تقل عن أربعة زيارات.

وقد تم تعبئة (٥٧) استبانة أجريت عليها عملية التحليل، أي أنه تم تغطية حوالي (٥٦,٥) من مجتمع الدارسة،انظر ملحق (٢). وعند التحليل تم استخدام مقياس ليكرت، (Likert Scale) والذي تكون من (٥) درجات، أعطيت إجابة أوافق بشدة الرقم (٥)، أوافق الرقم (٤)، محايد الرقم (٣)، أعارض الرقم (٢)، أعارض بشدة الرقم (١)، والجدول رقم (٤-١) بين نتائج عملية توزيع الاستبانة.

جدول (٤-١)

نتائج عملية توزيع الاستبانة

البيان	العدد	النسبة المئوية (%)
الاستبيانات المعبئة	٥٧	٥٦,٥
الاستبيانات غير المعبئة بسبب الرفض*	٢٣	٢٢,٨
الاستبيانات غير المعبئة بسبب عدم الرد**	١١	١٠,٩
الاستبيانات غير المعبئة بسبب انتقال المصانع إلى دول أخرى	١	١
الاستبيانات غير المعبئة بسبب الإغلاق	٥	٤,٩
الاستبيانات غير المعبئة بسبب التوقف عن التصدير	٣	٢,٩
الاستبيانات غير المعبئة بسبب تعثر الشركات	١	١
المجموع	١٠١	١٠٠

* رفض الشركة تعبئة الاستبانة من أول زيارة

** بعد زيارة الشركة أربع مرات على الأقل

ثالثاً:الاختبارات الخاصة بالاستبانة

أ- صدق أداة الدراسة:

وهي عملية التأكد من أن أداة القياس التي يستخدمها الباحث تقيس بالفعل ما ينبغي ان يقاس بحيث تتطابق البيانات التي تم تجميعها مع الحقائق المتوفرة وقد تم ذلك من خلال عرض الاستبانة على خمسة محكمين بعضهم من أعضاء هيئة التدريس في جامعة اليرموك والبعض الآخر من المختصين في هذا المجال وتم الأخذ بملاحظاتهم، بالإضافة إلى عرضها على مساعد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المدير العام لمؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية للتأكد من دقة الأسئلة المتعلقة بالمؤسسة، كما تم توزيع عدد من الاستبيانات على بعض الشركات الصناعية للتأكد من إمكانية الإجابة على أسئلتها وتم الأخذ بملاحظاتهم.

ب – ثبات أداة الدراسة:

ويقصد به إمكانية الحصول على البيانات نفسها عند إعادة الدراسة باستخدام أداة القياس، نفسها على المستجيبين أنفسهم في ظل نفس الظروف التي رافقت الدراسة الأولى. وقد تم استخدام اختبار كرونباخ الفا للاتساق الداخلي، حيث بلغت قيمة الثبات للأسئلة المتعلقة بمؤسسة تنمية الصادرات و المراكز التجارية الأردنية (٠,٨٧٦)، وقيمة الثبات للأسئلة المتعلقة بالمجهود الذاتي للشركة الصناعية (٠,٨٤٥)، وقيمة الثبات للأسئلة المتعلقة بالعوامل الأخر(٠,٩٢١) وتعتبر هذه القيم عالية جدا وتشير إلى ثبات أداة القياس.

ثالثاً: الأساليب الإحصائية المتبعة في التحليل:

لقد تم الاستفادة من الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في تحليل البيانات التي تم جمعها في هذه الدراسة. ولقد استخدام عدة أساليب إحصائية من اجل توظيف البيانات التي تم جمعها لخدمة أغراض الدراسة.وفيما يلي توضيح لاهم الأساليب التي تم استخدامها وغايات استخدام كل منها.

أ- اختبار كرونباخ الفا للثبات

لقد جرى استخدام هذا الاختبار بهدف التحقق من مقدار التجانس أو الاتساق الداخلي لأداة الدراسة. ويعد اختبار الثبات من اكثر الأساليب استخداما للتأكد من الاتساق الداخلي لأداة القياس التي تتضمن عددا من العناصر. وفي هذا الاختبار يقوم الباحث باستخراج معامل كرونباخ الفا(α)لكل مجموعة من العناصر على النحو التالي:

$$\alpha = Kr/1+(K-1)$$

K:عدد مفردات المقياس.

r:متوسط معاملات الارتباط الداخلية بين مفردات القياس جميعاً.

فكلما كانت قيم كرونباخ ألفا مرتفعة كلما كانت درجة الاتساق الداخلي عالية ومعقولة ومؤشرا على ثبات أداة القياس.

ب- التحليل العاملي(Factor analysis)

لقد صممت الدراسة بطريقة لا تعتمد على اختبار العلاقات السببية الصريحة وانما تدرس تأثير مجموعة من العوامل المستقلة وأثرها على المتغير التابع الذي يكون ضمنيا في مجموعة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتغيرات المستقلة؛ أي أن الارتباط بين هذه المتغيرات هو ارتباط ضمني، وقد وجد أن التحليل الأنسب هو استخدام التحليل العاملي.

ولكي يتم تحقيق أهداف التحليل العاملي يستخدم عامل التحميل (Factor loading) والذي يقيس مقدار التحميلات لكل متغير على العامل المستقل (أهمية المتغير في نفس العامل) بحيث يكون المتغير ذو التحميل الأكبر الأكثر تأثيرا في العامل المستقل الكلي عن المتغير ذو التحميل الأقل؛ أي بمعنى أن عامل التحميل يقيس درجة وجود الفقرة في الاستبانة (المتغير) في العامل المستقل الكلي. فإذا تجاوز عامل التحميل (٠,٧١) يكون التحميل ممتازا، و(٠,٦٣) يكون جيد جدا، و(٠,٤٠) يكون مقبولا، و(٠,٣٢) يكون ضعيف.

ولتحقيق أغراض التحليل العاملي أيضا يستخدم معامل التباين الكلي (Total variance explained) والذي يقيس التباين الكلي الذي شرحه كل عامل من العوامل المستقلة على حدا؛ أي بمعنى انه يقيس تأثير المتغير المستقل على التغيرات التي تحدث على المتغير التابع الضمني. انظر(Charles.1978[٣],Rummel.1970[٢],Zikmund,1994[١]) .

ج- الأساليب الإحصائية الوصفية

لقد تم استخدام الوسط الحسابي والانحراف المعياري والنسب المئوية كمؤشرات لمعرفة آراء المستجيبين للاستبانة حول الأسئلة التي وضعها الباحث وذلك من اجل مقارنتها بالنتائج المتعلقة بالتحليل العاملي. ولقد تم تحويل الاستجابات على المقياس إلى الأعداد من ١الى٥ حسب درجات الموافقة التي تضمنها المقياس من معارض بشدة إلى موافق بشدة،وعلى هذا الأساس تم تصنيف الاستجابات في ثلاثة مستويات حسب الوسط الحسابي هي:عال،متوسط،متدن، على أساس أن درجة محايد هي درجة متوسطة ويقابلها العدد (٣). وبذلك يكون المدى من (١ إلى ٢,٥٠) دالا على مستوى قبول متدن عن الفقرة، ويكون المدى من (٢,٥١الى ٣,٥٠) دالا على مستوى متوسط عن الفقرة، ويكون المدى من (٣,٥١ إلى ٥) دالا على مستوى عال من القبول. أما بالنسبة للانحراف المعياري فكلما كان اقل من العدد (١) فإن ذلك يبين وجود تقارب في إجابات المستجيبين.

وقد استخدمت هذه الأساليب لمناقشة وتحليل فرضيات الدراسة والتي تنص على ما يلي:

١. زيادة القدرة التنافسية للشركة الصناعية تعتمد بشكل اكبر من أي عامل آخر على الخدمات التصديرية المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.
٢. زيادة القدرة التنافسية للشركة الصناعية تعتمد بشكل اكبر من أي عامل آخر على مجهودها الذاتي.
٣. زيادة القدرة التنافسية للشركة الصناعية تعتمد بشكل أكبر على عوامل أخرى غير العوامل الذاتية أو الخدمات المقدمة من قبل مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

اولاً:التحليل العاملي(Factor Analysis)

(1) عامل الخدمات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات و المراكز التجارية الأردنية

يتكون هذا العامل من ثلاثة عشر متغير (سؤال) تشكل في مجملها الخدمات التصديرية التي تقدمها المؤسسة إلى القطاع الصناعي، وتتركز هذه المتغيرات في الخدمات الفنية و الخدمات التسويقية المقدمة من قبل المؤسسة ويلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي رقم(٤-٢).

جدول رقم(٤-٢)

عامل الخدمات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات و المراكز التجارية الأردنية

المتغير	معامل كرونباخ الفا (٠,٨٧) معامل التباين(١٨%) بيان المتغير	عامل التحميل
١	تقديم برامج لتطوير وتحسين تقنيات الإنتاج وتخفيض كلف الإنتاج	٠,٧٤
٢	تقديم برامج في كيفية استعمال مدخلات الإنتاج الحديثة و الاستغلال الأمثل للمواد الأولية.	٠,٧١
٣	تقديم برامج وورش عمل لتطوير وتحسين الكفاءة الإنتاجية للموارد البشرية للقطاع الصناعي.	٠,٨٠
٤	تقديم الدعم للقطاع الصناعي للتأهيل للحصول على شهادة الايزو(ISO).	٠,٧٥
٥	تقديم برامج في كيفية أساليب التعبئة والتغليف .	٠,٦٥
٦	توفير فرص المشاركة في المعارض الإقليمية والدولية.	٠,٤٣
٧	إعطاء الفرصة للقطاع الصناعي للالتقاء مع رجال الأعمال العرب والأجانب من خلال تنظيم البعثات التجارية خارج الأردن.	٠,٤٨
٨	فتح مراكز التمثيل التجاري في كثير من الدول العربية والأجنبية.	٠,٤٩
٩	توفير فرص المشاركة في فعاليات الشراكة الأوروبية.	٠,٤٩
١٠	توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية وطلبات الاستيراد.	٠,٥٠
١١	مساعدة رجال الأعمال في الخارج في الحصول على معلومات عن الشركات الأردنية.	٠,٥١
١٢	تقديم خدمة ضمان أثمان الصادرات من مخاطر تجارية وغير تجارية.	٠,٥٨
١٣	القيام بالاتصال وزيارة مواقع الشركات الصناعية للنصح و الإرشاد.	٠,٥٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير المعلومات الواردة في هذا الجدول أن هذا العامل قد حصل على قيمة مرتفعة لكروباخ الفا وهي (٠,٨٧٦) وتدل هذه القيمة على مدى ثبات هذا العامل وان الاتساق الداخلي لمتغيرات هذا العامل مرضية. وقد تراوحت درجات تحميل (أهمية) متغيرات هذا العامل ما بين (٠,٤٣) و(٠,٨٠)، وقد فسر هذا العامل ما نسبته (١٨%) من التباين الكلي في المتغير التابع الضمني وهو القدرة التنافسية مشكلا اكبر قيمة تفسير من بين العوامل الأخرى، ويدل هذا على أن وجود إطارا مؤسسيا يعنى بتنمية الصادرات الأردنية يمثل الركيزة الأساسية و المهمة في زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

ويلاحظ من نفس الجدول أن المتغيرات الخمسة الأولى والتي تمثل الخدمات الفنية قد حصلت على اكبر قدر من تحميل هذا المتغير على العامل المستقل. فقد تراوحت درجات التحميل ما بين (٠,٦٩ إلى ٠,٨٠) حيث تعتبر هذه القيم عالية إذا ما عرفنا انه إذا تجاوز التحميل (٠,٧١) يكون التحميل ممتازا. فقد حصلت البرامج المقدمة من اجل تطوير وتحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين في القطاع الصناعي (تنمية الموارد البشرية للقطاع الصناعي) على اكبر قدر من التحميل على العامل وهو (٠,٨٠) تلاه متغير الجودة و المتمثل في تقديم الدعم من قبل المؤسسة للقطاع الصناعي من اجل التأهيل للحصول على شهادة الايزو والذي حصل على عامل تحميل قدره (٠,٧٥)، وحصلت البرامج المقدمة لتطوير وتحسين تقنيات الإنتاج وتخفيض كلف الإنتاج على عامل تحميل قدره (٠,٧٤)، فيما حصلت البرامج المقدمة في كيفية استعمال مدخلات الإنتاج الحديثة و الاستغلال الأمثل للمواد الأولية في الإنتاج على عامل تحميل قدره (٠,٧١)، واخيرا حصلت برامج تطوير أساليب التعبئة و التغليف على عامل تحميل (٠,٦٩).

أما فيما يتعلق بالمتغيرات الثمانية الأخرى والتي تمثل الخدمات التسويقية، فقد تراوحت درجات تحميل هذه المتغيرات على العامل المستقل ما بين (٠,٤٣) إلى (٠,٥٨) حيث تعتبر هذه القيم مقبولة حسب المقياس المعتمد. فقد حصلت خدمة ضمان أثمان الصادرات من مخاطر تجارية وغير تجارية أثناء عملية التصدير على عامل تحميل قدره (٠,٥٨) وهو الأكبر من بين المتغيرات التي تمثل الخدمات التسويقية، تلاه خدمة قيام المؤسسة بزيارة المصانع لإبداء النصح و الإرشاد فيما يتعلق بتسويق منتجاتها حيث حصل على عامل تحميل قدره (٠,٥٢)، أما فيما يخص مساعدة رجال الأعمال في الخارج في الحصول على معلومات عن الشركات الأردنية فقد حصلت على عامل تحميل قدره (٠,٥١)، وحصلت خدمة توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية وطلبات الاستيراد على عامل تحميل قدره (٠,٥٠)، فيما حصلت الخدمات التي تختص بتوفير فرص المشاركة في فعاليات الشراكة الأوروبية وفتح مراكز التمثيل التجاري الخارجي خاصة في الأسواق غير التقليدية على عامل تحميل مقداره (٠,٤٩)، أما فيما يخص إعطاء الفرصة من قبل المؤسسة للقطاع الصناعي للالتقاء مع رجال الأعمال العرب و الأجانب من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال تنظيم زيارات للبعثات التجارية خارج الأردن فإنها حصلت على عامل تحميل قدره (٠,٤٨)، واخيرا حصلت الخدمات المتعلقة بتوفير فرص المشاركة في المعارض الإقليمية والدولية على عامل تحميل قدره (٠,٤٣).

وتشير النتائج السابقة إلى إن وجود إطارا مؤسسيا يعنى بتنمية الصادرات ممثلا بمؤسسة تنمية الصادرات و المراكز التجارية الأردنية يجب أن يركز على الجوانب الفنية والتي تهدف إلى خلق منتج ذو جودة عالية قابل للتصدير؛ أي أن تكون الأولوية باتجاه تقديم الخدمات الفنية على اعتبار أنها هي التي تحدد مستوى الجودة وبالتالي تقديم منتج ذو قدرة تنافسية عالية.فمن خلال النتائج السابقة تبين انه يجب إعطاء الأولوية لتنمية الموارد البشرية للقطاع الصناعي والذي حصل على أعلى عامل تحميل مما يدعم ما أشار إليه الباحث في الفصل الثاني حول أهمية تنمية الموارد البشرية في تحديد الميزة التنافسية ومن ثم يأتي دور تحسين الجودة من خلال تقديم الدعم اللازم للقطاع الصناعي للتأهيل للحصول على شهادة ألا يزو والوصول إلى إدارة الجودة الشاملة، وكذلك العمل على مساعدة القطاع الصناعي في نقل تكنولوجيا الإنتاج الحديثة. ومن هنا يكمن دور المؤسسة في تقديم هذه الخدمات وبالشكل الأمثل إلى مختلف الأنشطة الصناعية من اجل خلق منتج ذو قدرة تنافسية عالية.

أما فيما يتعلق بالجوانب التسويقية فتأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية والأولوية للمؤسسة، فانه ليس من المهم مثلا المشاركة في المعارض الإقليمية و الدولية فحسب، ولكن المهم قبل ذلك هو هل أن السلع المشاركة في هذه المعارض قادرة على المنافسة ؟. ومن هنا يجب التأكيد على النواحي الفنية أولا كي ننتج سلع قادرة على المنافسة ومن ثم التفكير بالوسائل التسويقية الأخرى.

(٣) عامل المجهود الذاتي للشركة الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعاتها

يتكون هذا العامل من اثني عشر متغيرا (سؤال) تشكل في مجملها المجهود الذاتي للشركة الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعاتها. ويتضح من الجدول رقم(٤-٣) أن هذا العامل قد حصل على قيمة مرتفعة من كرونباخ الفا وهي (٠,٨٥٤) وتدل هذه القيمة على مدى ثبات هذا العامل. وقد تراوحت درجات تحميل متغيرات هذا العامل ما بين (٠,٤٨) و(٠,٨٧) حيث فسر هذا العامل ما نسبته (٩,٥%) من التباين الكلي في المتغير التابع الضمني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم(٤-٣)

عامل المجهود الذاتي للشركة الصناعية في تنمية القدرة التنافسية لصناعتها

المتغير	معامل كرونباخ الفا (٠,٨٥٤) معامل التباين(٩,٥%) بيان المتغير	عامل التحميل
١	ارتفاع رأس مال الشركة الصناعية	٠,٨٧
٢	تحسين التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج	٠,٥٥
٣	اتباع الشركة الأساليب الإعلانية الحديثة	٠,٧٧
٤	وجود موظفين متخصصين بالتسويق الدولي	٠,٧٦
٥	وجود وكلاء بيع وموزعين جيدين	٠,٥٨
٦	دعم الزيارات الخارجية لمندوبي الشركات للإطلاع على الأسواق الخارجية	٠,٥٤
٧	دعم عملية البحث والتطوير	٠,٧٠
٨	المشاركة الذاتية في المعارض الدولية بدون وساطة مؤسسة تنمية الصادرات	٠,٧٢
٩	تطوير أساليب التعبئة والتغليف	٠,٧٠
١٠	استقطاب خبراء أجانب	٠,٤٩
١١	تقليل كلفة الإنتاج مع الاستمرار بتحسين الجودة	٠,٥٤
١٢	الحصول على شهادة ISO	٠,٤٨

ويلاحظ من هذا الجدول ان المتغيرات التي حصلت على اكبر قدر من التحميل على هذا العامل تمثلت في ارتفاع راس المال للشركة الصناعية حيث حصل على عامل تحميل قدره (٠,٨٧)، ووجود موظفين لدى الشركة الصناعية متخصصين بالتسويق الدولي حيث حصل على عامل تحميل قدره (٠,٧٦)، واتباع الشركة الصناعية للأساليب الإعلانية الحديثة والتي قد حصلت على عامل تحميل قدره (٠,٧٧)، والمشاركة الذاتية في المعارض الدولية والتي حصلت على عامل تحميل قدره (٠,٧٢)، بالإضافة إلى دعم عملية البحث والتطوير وتطوير أساليب التعبئة و التغليف من قبل الشركة حيث حصلا على عامل تحميل قدره (٠,٧٠).

وتشير هذه النتائج إلى أهمية كبر رأسمال الشركة في التأثير على القدرة التنافسية وهذا ما يؤكد ما بيناه في الفصل الثاني وذلك من خلال الاستفادة من وفورات اقتصاديات الحجم الكبير واستقطاب التكنولوجيا الحديثة والمهارات البشرية العالية الكفاءة أو العمل على تدريبها لتصبح عالية الكفاءة. كما تشير النتائج أيضا إلى أهمية البحث والتطوير في زيادة القدرة التنافسية حيث تكمن أهميته في المساعدة على خلق عوامل الانتاج، وتحسين نوعية المنتجات لتصبح اكثر قدرة على التنافس.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتشير النتائج إلى أهمية الجانب التسويقي للشركة الصناعية وذلك من خلال ضرورة وجود موظفين متخصصين بالتسويق الدولي واتباع الأساليب الإعلانية الحديثة والعمل على المشاركة المستمرة في المعارض الدولية وذلك لزيادة فرص التصدير.ومن هنا نلاحظ انه يجب على الشركة الصناعية ان تهتم بالنواحي الفنية والتسويقية جنبا إلى جنب كي تستطيع زيادة فرص التصدير.

(٣) عوامل أخرى

يتكون هذا العامل من ثمانية متغيرات (أسئلة) تركز على دور سعر صرف الدينار الأردني والاجراءت الجمركية والمالية والإدارية المتعلقة بالتصدير واستيراد مستلزمات الإنتاج، بالإضافة إلى الظروف السياسة بعد توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل وتوقيع اتفاقية الشراكة الأوروبية. ويلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي رقم(٤-٤).

جدول رقم(٤-٤)

عوامل أخرى

المتغير	معامل كرونباخ الفا (٠,٩٢١) معامل التباين(٩,٢%) بيان المتغير	عامل التحميل
١	انخفاض قيمة الدينار الأردني.	٠,٥٩
٢	سهولة الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بالتصدير.	٠,٦٠
٣	سهولة الإجراءات المالية والجمركية المتعلقة بالتصدير.	٠,٥٥
٤	سهولة الإجراءات المالية والجمركية الخاصة باستيراد مستلزمات الإنتاج.	٠,٦٠
٥	سهولة الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة باستيراد مستلزمات الإنتاج.	٠,٦٠
٦	سهولة الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بالدول المصدر لها .	٠,٦٦
٧	الظروف السياسية الملائمة في المنطقة بعد عملية السلام مع إسرائيل.	٠,٤٢
٨	توقيع الأردن لاتفاقية الشراكة الأوروبية.	٠,٥٥

من خلال هذا الجدول يتضح أن هذا العامل قد حصل على أعلى قيمة لكرونباخ الفا وهي (٠,٩٢١) من بين العوامل الأخرى،وقد تراوحت درجات تحميل (أهمية) متغيرات هذا العامل ما بين (٠,٤٢) و(٠,٦٦) وفسر هذا العامل ما نسبته (٩,٢%) من بين التباين الكلي في المتغير التابع الضمني. فمن خلال الجدول السابق نلاحظ أن انخفاض قيمة الدينار قد حصل على عامل تحميل قدره (٠,٥٩) مشكلا أهمية مقبولة للعامل، أما فيما يتعلق بالإجراءات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجمركية والمالية والإدارية المتعلقة بالتصدير واستيراد مستلزمات الإنتاج تراوحت درجات التحميل لهذه المتغيرات على العامل ما بين (٠.٥٥) و(٠,٦٦)، فقد حصلت سهولة الاجراءات الإدارية والمالية الخاصة بالدول المصدر لها على أعلى عامل تحميل من بين المتغيرات الأخرى وهي(٠,٦٦)، فيما حصلت المتغيرات المتعلقة بسهولة الإجراءات الإدارية والمالية والجمركية المتعلقة بالتصدير واستيراد مستلزمات الإنتاج على عامل تحميل متساو وهو (٠,٦٦)، أما فيما يتعلق بعملية السلام مع إسرائيل وبالتالي الظروف السياسية الملائمة التي تساعد على فتح أسواق خارجية جديدة فإنها حصلت على عامل تحميل قدره (٠,٤٢) وهو مقبول ولكن ليس له أهمية كبيرة في التأثير على القدرة التنافسية،أما اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية فقد حصلت على عامل تحميل قدره (٠,٥٥) وهو مقبول حسب المقياس المعتمد للدراسة. ومن هذه النتائج نجد درجة تحميل معظم هذه المتغيرات على العامل كانت مقبولة وليست كبيرة بالشكل التي تشكل أهمية كبيرة للعامل في التأثير على القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

من عرضنا لنتائج التحليل العاملي وجدنا أن اكثر العوامل تأثيرا في القدرة التنافسية هي وجود إطارا مؤسسيا يعمل على مساعدة القطاع الصناعي في خلق منتج ذو جودة عالية قادر على المنافسة وذلك من خلال التأكيد على الخدمات الفنية مثل تنمية الموارد البشرية والمساعدة في نقل التكنولوجيا والوصول إلى إدارة الجودة الشاملة، ثم تأتي بعد ذلك العوامل الداخلية للشركة الصناعية ،والعوامل الأخرى.

ألان لابد لنا من أن نعرف رأي القطاع الصناعي بمؤسسة تنمية الصادرات وهل فعلا أدت الدور المطلوب منها أم لا.؟ وسيتم ذلك من من خلال معرفة الإيجابيات والسلبيات التي لمسها القطاع الصناعي أثناء تعاملهم مع المؤسسة وبعد ذلك استخدام تحليل المتوسطات والانحرافات المعيارية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: الإيجابيات و السلبيات التي لمسها الصناعيون المستجيبون للاستبيان أثناء تعاملهم مع المؤسسة.

(١) الأمور الإيجابية للمؤسسة:

يعتقد الصناعيون المستجيبون للاستبيان أن مؤسسة تنمية الصادرات تمثل إطاراً رسمياً يرعى المصدرين الأردنيين يمكن الرجوع إليه عند الحاجة ويعمل على زيادة حجم الصادرات من خلال ترتيب الزيارات الميدانية إلى الخارج على شكل وفود اقتصادية أو معارض دولية، ويقوم بالتعريف بأسواق الدول من حيث حجم الاستهلاك وعدد السكان والشروط الجمركية والإدارية والمالية لهذه الدول، والتعريف بأسماء شركات وأشخاص يمكن التعامل معهم، ويعمل على إطلاع الصناعات الأردنية على كافة المستجدات الحديثة في الأسواق الخارجية والمساهمة في جعل الصناعة الأردنية منافسة في هذه الأسواق، كذلك يقوم بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بمفرد الشركة والإطلاع على كل ما هو جديد.

(٢) الأمور السلبية والمآخذ على المؤسسة.

لقد تم استخلاص عدة سلبيات ومآخذ على المؤسسة من قبل الصناعيين المستجيبين للاستبيان، وتميزت هذه السلبيات والمآخذ بأنها شاملة لكافة أعمال المؤسسة حيث يعتقد الصناعيون أن مثل هذه السلبيات أن استمرت فسوف لن تستطيع المؤسسة القيام بواجبها لتحقيق أهدافها في زيادة الصادرات والوطنية.

فالنسبة لتعاون المؤسسة مع القطاع الخاص، يعتقد الصناعيين أن المؤسسة لا تتعاون بشكل كبير معه بحيث لا تشركه في عملية التخطيط والتنظيم لعملية التصدير حيث أن معظم الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة لم تخرج عن النمط التقليدي بشكل لا يتلاءم مع التحديات، والتغيرات المتسارعة في العالم، ويعتقد الصناعيون أن لديهم الكثير من الأفكار التي لو تبنتها المؤسسة حسب رأيهم لأصبح الأداء التصديري أفضل.

أما عن عمل المراكز التجارية فيعتقد الصناعيون المستجيبون للاستبيان أنها غير متعاونة بشكل كاف ولا تتابع ما تم تحقيقه من طلبات أو التزامات بين الشركات الأردنية والشركات المستوردة خارج الأردن، ويعود ذلك حسب رأيهم أن هناك تفاوتاً في نشاطات المراكز التجارية الأردنية ناتج عن شخصية الملحق هناك وليس عن سياسة ثابتة لهذه المراكز من قبل المؤسسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما فيما يتعلق بالوضع المالي للمؤسسة، فيعتقد الصناعيون أن عدم توفر الإمكانات المادية يقف عائقاً أمام تنفيذ المشاريع بشكل أفضل وهي بحاجة إلى دعم مادي كي تقوم بواجبها بالشكل المطلوب ويظهر ذلك جلياً عندما توقفت المؤسسة عن المضي في مشروع المركز الوطني للتصميم بسبب عدم المقدرة المادية كما مر معنا سابقاً، كذلك يأخذ الصناعيون على المؤسسة بأنها تتقاضى رسوماً ليس لها فيها أي وجود وأن هذه الرسوم تشكل تكلفة إضافية تتحملها المصانع.

أما فيما يتعلق بسلطة المؤسسة، فيعتقد الصناعيون أن المؤسسة لا يوجد لها سلطة حقيقية بالشكل الذي تؤثر على القوانين الخاصة بتشجيع التصدير، حيث أن المؤسسة لا تقوم بالدور المطلوب منها فيما يخص بحل المشاكل الجمركية التي يمكن أن تحدث أثناء عملية الاستيراد والتصدير وإنما يقتصر دورها على النصح والإرشاد فقط.

أما فيما يخص الأمور الإعلانية عن الخدمات التي تقدمها المؤسسة، فيعتقد أن المؤسسة لا تقوم بالإعلان الكافي عن خدماتها حيث أن الكثير من الشركات الصناعية لم تصلهم معلومات عن بعض الخدمات التي تقدمها المؤسسة، كذلك حسب رأي الصناعيين أن المؤسسة ليس لديها أشخاص مختصين بالشكل الكاف كي يقوموا بزيارات ميدانية للمصانع للتعرف على مشاكلها التي قد تعيق عمليات التصدير.

أما فيما يخص المساعدات الفنية التي تقدمها المؤسسة على شكل ندوات ومحاضرات وورش عمل، يعتقد الصناعيون أنها ذات طابع شكلي وليست ذات طابع عملي حيث لا يوجد متابعة بعد الدورة ولا يتم عمل دراسة توضح نقاط القوة والضعف ومدى استفادة المشاركين من هذه الندوات، هذا فضلاً عن قلة هذه الندوات وورش العمل اللازمة لتحقيق الهدف المرجو من تلك الندوات.

ثالثا:التحليل باستخدام المتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.

في هذا الجزء سوف يتم التعرف على آراء القطاع الصناعي في مدى تأثير أنشطة مؤسسة تنمية الصادرات على تنمية القدرة التنافسية إلى جانب كل من العوامل الداخلية للشركة الصناعية (المجهود الذاتي للشركة في تنمية صادراتها الصناعية) إلى جانب بعض العوامل الأخرى مثل العوامل السياسية والجمركية وغيرها.انظر الجداول من رقم (٤-٥) إلى رقم (٤-١٣)

(أ) الخدمات المقدمة من قبل مؤسسة تنمية الصادرات.

كما هو معروف فإن الدور الرئيسي للمؤسسة في تنمية الصادرات الأردنية تكمن في محورين رئيسين هما المحور الفني والمحور التسويقي ومن المفترض أن نجاح الشركات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعية في تنمية صادراتها يعتمد على مدى استفادتها من الخدمات الفنية والتسويقية المقدمة من قبل المؤسسة، وبناءً على التحليل الإحصائي للاستبيان فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

(أ) نتائج المحور الفني:

١- أظهرت النتائج أن هناك علاقة متوسطة ولكن تميل إلى إن تكون متدنية بين البرامج المقدمة لتطوير وتحسين تقنيات الإنتاج وبين عملية مساهمتها في إنتاج سلع قادرة على المنافسة عالمياً، حيث يعتقد (٥٠%) من الصناعيين المستجيبين للاستبيان أن هذه البرامج لم يكن لها أثراً ملموساً على إنتاج سلع قادرة على المنافسة، فيما كانت نسبة المحايدين (٢٨,٦%) ، فيما يعتقد (٢١%) فقط من الصناعيين المستجيبين أنهم استفادوا من هذه البرامج بمتوسط حسابي (٢,٦) وانحراف معياري (٠,٩٩)، على الرغم من ان هذه البرامج قد حصلت على قيمة عامل تحميل مرتفعة قدرها (٠,٧٤)على العامل المستقل.

٢- أما فيما يخص البرامج المتعلقة في كيفية استعمال مدخلات الإنتاج الحديثة والاستغلال الأمثل للمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج، فقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة متوسطة ولكن تميل إلى أن تكون متدنية بينها وبين مساهمتها في إنتاج السلع القادرة على المنافسة، حيث يعتقد (٥٠%) من الصناعيين المستجيبين أن هذه البرامج لم يكن لها أثراً ملموساً على إنتاج السلع القادرة على المنافسة، فيما كانت نسبة المحايدون (٣٢,١%) ، فيما يعتقد (١٧,٩%) فقط أن هذه البرامج كان لها أثراً على زيادة القدرة التنافسية لسلعهم، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٥٧) وانحراف معياري (٠,٩٦)،على الرغم من أن هذه البرامج قد حصلت على قيمة عامل تحميل مرتفعة قدرها (٠,٧١)على العامل المستقل.

٣- أما بالنسبة لبرامج تأهيل الكوادر البشرية للقطاعات الصناعية، فقد تحسنت النتائج قليلاً حيث يعتقد (٤١,٥%) من الصناعيين المستجيبين أن هذه البرامج لم يكن لها أثراً كبيراً في زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتهم فيما كانت نسبة المحايدون (٢٦,٤%) ، ويعتقد (٣٢,١%) من الصناعيين المستجيبين أن هذه البرامج ساهمت في زيادة القدرة التنافسية لسلعهم، ولكن رغم ذلك ما زالت مساهمة هذه البرامج في زيادة القدرة التنافسية للسلع الأردنية دون المستوى المطلوب وذلك بمتوسط حسابي (٢,٧) وانحراف معياري (١).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على الرغم من أن هذه البرامج قد حصلت على أعلى قيمة لعامل التحميل قدرها (٠,٨٠)على العامل المستقل.

٤- أما فيما يخص تقديم الدعم للصناعيين للتأهيل للحصول على شهادة الايزو ٩٠٠٠، فقد تساوت النسب تقريبا التي تبين مدى الاستفادة من هذه الخدمة، حيث يعتقد (٣٧%) من الصناعيين المستجيبين بأن هذا الدعم لم يمكنهم من الحصول على شهادة الايزو ٩٠٠٠ وبالتالي تحسين جودة سلعهم، فيما كانت نسبة المحايدون (٢٧,٨%) ، واستفاد (٣٥,٢%) من الصناعيين من هذا الدعم واستطاعوا الحصول على شهادة الإيزو ٩٠٠٠، وقد أظهرت النتائج ان هناك تأثيرا متوسطا بين هذه الخدمة وبين مساهمتها في إنتاج سلع قادرة على المنافسة عالميا وذلك بمتوسط حسابي (٢,٩) وانحراف معياري (١,١)، ولكن هذه النتائج ليست مرضية بالشكل المطلوب إذا ما قورنت بنتائج التحليل العاملي والتي أشارت إلى أن هذه البرامج قد حصلت على قيمة عامل تحميل مرتفعة قدرها (٠,٧٥)على العامل المستقل.

٥- أما بالنسبة لبرامج تطوير أساليب التعبئة والتغليف، فلم تقدم حسب رأي الصناعيين المستجيبين المرجو منها، حيث يعتبر (٤١,٨%) منهم أن هذه البرامج لم يكن لها أي أثر على زيادة القدرة التنافسية لمنتجاتهم، فيما كانت نسبة المحايدون (٢٢,٧%) ، ويعتقد فقط (٢٥,٥%) من الصناعيين أن هذه البرامج كان لها دورا في تسويق منتجاتهم خارجا، وذلك بمتوسط حسابي (٢,٧) وانحراف معياري (٠,٩٨)، وتعتبر هذه النتائج متماشية مع التحليل العاملي والتي أشارت إلى أن هذه البرامج قد حصلت على قيمة عامل تحميل متوسطة قدرها (٠,٦٥)على العامل المستقل.

من خلال استعراضنا لنتائج المحور الفني تبين أن المؤسسة لا تولي !لاهتمام الكاف بهذا الجانب الهام على الرغم من أن التحليل العاملي أشار إلى أهمية المتغيرات المتعلقة بالمحور الفني في التأثير الإيجابي على القدرة التنافسية. فقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة تكاد أن تكون متدنية ما بين متغيرات المحور الفني وزيادة القدرة التنافسية وذلك من خلال الوسط الحسابي العام لهذه المتغيرات والذي قدره(٢,٧) وانحراف معياري قدره (١).

وتعود أسباب ذلك إلى أن هذا المحور اعتمد على برامج وندوات ومحاضرات وورش عمل هدفت إلى تقديم الدعم الفني من خلالها، فقد تميزت هذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأنشطة بقلتها وعدم تغطيتها لكافة القطاعات الصناعية المختلفة وذلك حسب رأي القطاع الصناعي، ولعل ذلك يعود إلى أن هذه الأنشطة تعتمد على الاستعانة بخبراء أجانب من الخارج ذو الكلفة العالية والتي لا تستطيع المؤسسة بإمكاناتها المادية المحدودة جلب المزيد منهم لتغطية القطاعات الصناعية المختلفة على مدار العام، كذلك لعدم وجود خبراء محليين ومتخصصين داخل المؤسسة بالشكل الكاف لتقديم خدماتهم إلى مختلف القطاعات الصناعية، كذلك افتقار المؤسسة إلى المختبرات اللازمة لمساعدة الشركات الصناعية الأردنية في مختلف القطاعات على أعداد برامج البحث والتطوير المهمة للقطاع الصناعي. وحتى الأنشطة التي تنفذ من خلال هذا المحور فتعتبر حسب رأي القطاع الصناعي أنها ذات طابع شكلي وليست ذات طابع عملي حيث لا يوجد متابعة بعد انتهاء هذه الأنشطة ولا يتسم عمل دراسة توضح نقاط القوة والضعف ومدى الاستفادة منها.

(ب) نتائج المحور التسويقي:

١. أظهرت نتائج التحليل وجود علاقة قوية جداً بين المشاركة بالمعارض التي توفرها المؤسسة للصناعيين وبين زيادة فرص التصدير الخارجي، فقد اعتبر (٩٤,٧%) من الصناعيين المستجيبين أن توفير المؤسسة فرصاً للمشاركة في المعارض الخارجية قد ساهمت وبشكل كبير في زيادة صادراتهم، مقابل (١,٨%) من الصناعيين المستجيبين يعتقدون أنهم لم يستفيدوا من هذه المعارض، فيما كانت نسبة المحايدون (٣,٥%) فقط ، وذلك المتوسط حسابي (٤,٤) وانحراف معياري (٠,٦٥)، على الرغم من أن هذه البرامج قد حصلت على أقل قيمة لعامل التحميل قدرها (٠,٤٣)على العامل المستقل.

٢. أما بالنسبة لتنظيم البعثات التجارية خارج الأردن وإعطاء الفرصة من خلالها للصناعيين الأردنيين للالتقاء مع رجال الأعمال العرب والأجانب فقد أظهرت النتائج وجود علاقة كبيرة مع زيادة فرص التصدير حيث يعتقد (٧٣,٢%) من الصناعيين المستجيبين أنها ساهمت فعلاً في زيادة صادراتهم مقابل (١٤,٣) منهم يعتقدون أنها لم تساهم في ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (١٢,٥%) ، وذلك بمتوسط حسابي (٣,٨)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وانحراف معياري (١,١)، على الرغم من أن هذه البرامج قد حصلت على قيمة منخفضة لعامل التحميل قدرها (٠,٤٨)على العامل المستقل.

٣. أما بالنسبة لدور المراكز التجارية التابعة للمؤسسة في فتح الأسواق المباشرة أمام الصناعات الأردنية، يعتقد (٦١,٤%) من الصناعيين المستجيبين أن هذه المراكز ساهمت في فتح أسواق جديدة أمام منتجاتهم الأمر الذي أدى إلى زيادة صادراتهم، فيما يعتقد (١٩,٣%) منهم أنها لم تساهم في ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون(١٩,٣%)، ومن هذه النتيجة نتبين أنه يوجد علاقة كبيرة تميل إلى أن تكون متوسطة بين وجود هذه المراكز وفتح الأسواق الجديدة أمام المنتجات الأردنية وذلك بمتوسط حسابي (٣,٥٤) وانحراف معياري (١)، على الرغم من أن خدمات هذه المراكز قد حصلت على قيمة منخفضة لعامل التحميل قدرها (٠,٤٩)على العامل المستقل.

٤. أما فيما يخص توفير فرص المشاركة في فعاليات الشراكة الأوروبية من قبل المؤسسة فقد أظهرت النتائج علاقة متوسطة بينها وبين مساهمتها في فتح أسواق جديدة، حيث يعتقد (٣٦,٤%) من الصناعيين المستجيبين أن هذه الفرص ساهمت في فتح أسواق جديدة لهم، بالمقابل يعتقد (٣٦,٤%) أيضاً منهم بأنها لم تساهم في ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (٢٧,٢%) ، وذلك بمتوسط حسابي (٣) وانحراف معياري (١,١)، على الرغم من أن هذه الفرص قد حصلت على قيمة منخفضة لعامل التحميل قدرها (٠,٤٩)على العامل المستقل.

٥. أما بخصوص توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية وطلبات الاستيراد فقد كان لها علاقة كبيرة ولكن تميل إلى أن تكون متوسطة مع زيادة الصادرات للخارج، حيث يعتقد (٦٤,٩%) من الصناعيين المستجيبين أن هذه المعلومات ساهمت بشكل كبير في تسويق منتجاتهم إلى الخارج، فيما يعتبر (٢١,١%) منهم أنها لم تسهم إطلاقاً في ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (١٤%) ، وذلك بمتوسط حسابي (٣,٥٤) وانحراف معياري (١,١)، على الرغم من أن هذه المعلومات قد حصلت على قيمة منخفضة لعامل التحميل قدرها (٠,٥٠)على العامل المستقل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. أما بالنسبة لدور المؤسسة في مساعدة رجال الأعمال بالخارج في الحصول على معلومات من الشركات الأردنية، فقد كان له أثراً قليلاً نسبياً بالمقارنة بالرسائل التسويقية الأخرى، ويظهر ذلك من خلال أن (٥١,٩%) من الصناعيين المستجيبين ويعتقدون أن هذه الخدمة ساهمت في زيادة الصادرات مقابل (٢٣,١%) لا يعتقدون ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (٢٥%) وذلك بمتوسط حسابي (٣,٣) وانحراف معياري (٠,٩٥). على الرغم من أن هذه المعلومات قد حصلت على قيمة منخفضة لعامل التحميل قدرها (٠,٥٠)على العامل المستقل.

٧. أما فيما يخص بخدمة ضمان أئتمان الصادرات من مخاطر تجارية وغير تجارية، فقد كانت مساهمتها متوسطة في تقليل حجم المخاطر التي تواجه الصادرات حسب رأي الصناعيين المستجيبين، حيث يعتقد فقط (٣٨,٩%) منهم أنها ساهمت في التقليل من المخاطر التي تواجه الصادرات، مقابل (٣٨,٩%) أيضاً يعتقدون أنها ليس لها أية دور في ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (٢٢,٢%) وذلك بمتوسط حسابي مقداره (٢,٨) وانحراف معياري (١). وتعتبر هذه النتائج متماشية مع التحليل العاملي والتي أشارت إلى أن هذه البرامج قد حصلت على قيمة عامل تحميل متوسطة قدرها (٠,٥٨)على العامل المستقل.

٨. أما بخصوص عملية القيام بزيارة المصانع من قبل مندوبي المؤسسة وذلك لإبداء النصح فيما يتعلق بتسويق منتجات هذه المصانع، فقد كان تأثيرها متدنيا على تحسين النشاط التسويقي للقطاع الصناعي التصديري، حيث يعتبر (١٦,١%) من الصناعيين المستجيبين أنها ساهمت في تحسين النشاط الخارجي، مقابل (٥٠%) منهم يعتقدون أن تلك الزيارات ليس لها دور يذكر فيما كانت نسبة المحايدون (٣٣,٩%) وذلك بمتوسط حسابي مقداره (٢,٥) وانحراف معياري (١,١)، وتعتبر هذه النتائج متماشية مع التحليل العاملي والتي أشارت إلى أن هذه البرامج قد حصلت على قيمة عامل تحميل منخفضة قدرها (٠,٥٢)على العامل المستقل.

من خلال استعراضنا لنتائج لنتائج المحور التسويقي تبين أن المؤسسة تولي اهتمامها في هذا الجانب خاصة فيما يتعلق بتوفير فرص المشاركة بالمعارض الدولية وتنظيم البعثات التجارية خارج الأردن وفتح المراكز التجارية في الكثير من الدول وتوفير المعلومات عن الأسواق الخارجية على الرغم من أن التحليل العاملي أشار إلى انه يجب على هذا الإطار

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المؤسسي أن يولي اهتمامه بالجانب الفني كي تستطيع السلع اكتساب قدرة تنافسية تمكنها من المنافسة في الأسواق العالمية، وذلك بمتوسط حسابي عام لهذا المحور يميل إلى المستوى المرتفع قدره (٣,٤) وانحراف معياري قدره (١,٢).

ومن خلال هذه النتائج نخلص إلى أن التوسع بدور المؤسسة وإدخال جملة من التعديلات على أهدافها ونشاطاتها في عام ١٩٩٢ والتي كانت مقتصرة على الجانب التسويقي حيث اصبح شعارها خلق منتج صناعي أردني قادر على المنافسة من خلال الخدمات الفنية التي قدمتها المؤسسة بعد هذا التعديل لم يحقق ما هو مطلوب منه وبقي دور المؤسسة مرتكزا في بعض الجوانب التسويقية كما كان في السابق. هذا وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لجميع الأسئلة المتعلقة بمؤسسة تنمية الصادرات (٣,١) وانحراف معياري (١,١) مما يعني علاقة متوسطة وغير كبيرة بين الخدمات التي تقدمها المؤسسة وزيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي.

ثانياً: العوامل الداخلية في الشركة (المجهود الذاتي للشركة الصناعية في تنمية صادراتها).

أ- العوامل الفنية:

١- يعتبر ارتفاع رأسمال أي شركة مهم جداً بحيث يمكنها من إنتاج سلع قادرة على المنافسة عالمياً، ويؤكد ذلك أن (٦٢,٥%) من الصناعيين المستجيبين يعتقدون أن ارتفاع رأسمال شركتهم ساعد على إنتاج سلع قابلة للتصدير فيما يعتقد (٢٦,٨%) منهم أن رأس المال ليس بذلك الأهمية في المساعدة على إنتاج سلع قادرة على المنافسة عالمياً، فيما كانت نسبة المحايدون (١٠,٧%) ، وذلك بمتوسط حسابي (٣,٦٨) وانحراف معياري (١)، وتعتبر هذه النتائج متماشية مع التحليل العاملي والتي أشارت إلى أن هذا المتغير قد حصل على أعلى عامل تحميل قدره(٠,٨٧) على العامل المستقل.

٢- يعتبر تحسين التكنولوجيا في عملية الإنتاج من أهم الوسائل لخلق منتج قادر على المنافسة عالمياً، حيث أظهرت النتائج أن هناك علاقة قوية جداً بين تحسين التكنولوجيا وخلق منتج منافس على الصعيد الخارجي، ويظهر ذلك من خلال أن (٩٢,٧%) من الصناعيين المستجيبين يعتقدون أن تحسين التكنولوجيا في إنتاجهم أدى إلى زيادة قدرتها على المنافسة وتحقيق فرص التصدير، مقابل (٥,٥%) فقط يعتقدون غير ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (١,٨%) وذلك بمتوسط حسابي (٤,٣٨) وانحراف معياري (٠,٧٧). وهذا مؤشر جيد بأن تقوم الشركات الأردنية بالاهتمام بالتكنولوجيا من أجل تحسين منتجاتها.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إن عملية البحث والتطوير كما بينا سابقاً من أهم الوسائل التي تزيد القدرة التنافسية لأي سلعة أو خدمة، وقد ظهرت هذه العلاقة بوضوح من خلال أن (٨٣%) من الصناعيين المستجيبين يعتقدون أن دعمهم لعملية البحث و التطوير ساهمت في خلق منتجات قادرة على المنافسة، مقابل (٧,٥%) منهم يعتقدون أن ليس لها دور كبير في ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (٩,٥%) ، وذلك بمتوسط حسابي (٤,١٧) وانحراف معياري (٠,٨٦) وهذا مؤشر جيد أن الشركات الصناعية الأردنية تعي أهمية البحث والتطوير لمنتجاتها من خلال دعمهم لها. وتعتبر هذه النتائج متماشية مع التحليل العاملي والتي أشارت إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة مرتفعة لعامل التحميل قدرها(٠,٧٠) على العامل المستقل.

٤- أما بالنسبة لدور التعبئة والتغليف الذي تقوم به الشركات الصناعية، فقد كان له دوراً كبيرا في تسويق منتجاتها للخارج، وذلك من خلال أن (٨٠%) من الصناعيين المستجيبين يعتقدون أن تطويرهم لأساليب التعبئة والتغليف ساهم في تسويق منتجاتهم خارجياً، فيما يعتقد (٧,٣%) منهم أن لا دور لها في ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (١٢,٧%) وذلك بمتوسط حسابي مقداره (٤) وانحراف معياري (٠,٩١)، وتعتبر هذه النتائج متماشية مع التحليل العاملي والتي أشارت إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة مرتفعة لعامل التحميل قدرها(٠,٧٠) على العامل المستقل.

٥- أما بالنسبة لاستقطاب الخبراء الأجانب ودورهم في تحسين طرق ووسائل الإنتاج فقد كان أثره متوسطاً وليس كبيراً كما هو الحال في العوامل السابقة، ولعل ذلك يعود للكلفة المالية على المؤسسات الصناعية جراء الاستعانة بهؤلاء الخبراء، ويظهر ذلك من خلال أن (٥٢,١%) فقط من الصناعيين المستجيبين يعتقدون أن استقطابهم للخبراء ساهم في تحسين طرق ووسائل الإنتاج مما انعكس إيجابياً على منتجاتهم وقدرتها على المنافسة، فيما يعتقد (٣٠,٩%) منهم أن استقطابهم لهؤلاء الخبراء لم يساهم في ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (١٦,٤%) وذلك بمتوسط حسابي (٣,٢) وانحراف معياري (١,١)، وتعتبر هذه النتائج متماشية مع التحليل العاملي والتي أشارت إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة متوسطة لعامل التحميل قدرها(٠,٤٩) على العامل المستقل.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- يعتقد (٨١,٥%) من الصناعيين المستجيبين أن تقليلهم لكلفة الإنتاج مع الاستمرار بتحسين الجودة ساهم بزيادة صادراتهم، مقابل (٧,٤%) منهم يعتقدون أن هذه العملية لا دور لها في المساهمة بزيادة الصادرات، فيما كانت نسبة المحايدون (١١,١%)، ومن هنا فقد ظهرت علاقة قوية بين عملية تقليل كلفة الإنتاج مع الاستمرار بتحسين الجودة وبين المساهمة في زيادة الصادرات. وذلك بمتوسط حسابي (٤,٢) وانحراف معياري (٠,٨٨).

٧- يعتقد (٦٢,٥%) من الصناعيين المستجيبين أن الحصول على إحدى شهادات الأيزو ٩٠٠٠ قد ساهمت في تصدير منتجاتهم، مقابل (١٧,٩%) منهم لا يعتقدون ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (١٩,٦%) ، ومن هنا نلاحظ وجود علاقة كبيرة بين الحصول على شهادة الأيزو ٩٠٠٠ والمساهمة في زيادة التصدير، وذلك بتوسط حسابي (٣,٥٢) وانحراف معياري (١)، ويفسر ذلك عند بعض الصناعيين أن الأيزو هي مجرد إجراءات إدارية ولا تتدخل مباشرة في جودة المنتج،على الرغم من ان التحليل العاملي اشارالى ان هذا المتغير قد حصل على عامل تحميل منخفض نسبيا قدره (٠,٤٨).

وقد بلغ الوسط الحسابي العام للعوامل الفنية (٣,٨٩) بانحراف معياري (١) مما يعني أن القطاع الصناعي الأردني يعي أهمية العوامل الفنية في تنمية القدرة التنافسية لصناعاتها.

ب- العوامل التسويقية:

لقد كان للعوامل التسويقية التي تتبناها الشركات الصناعية دورا هاما في تسويق منتجاتها، وذلك كما يلي:

١- يعتقد (٦٩,٦%) من الصناعيين المستجيبين أن اتباعهم لأساليب إعلانية حديثة كان له دور في تسويق منتجاتهم خارجيا، فيما يعتقد (١٧,٩%) غير ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (١٢,٥%) ، وذلك بمتوسط حسابي (٣,٧١) وانحراف معياري (١).وتعتبر هذه النتيجة متماشية مع التحليل العاملي والذي أشار إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة مرتفعة لعامل التحميل قدرها (٠,٧٧).

٢- أما فيما يخص وجود الموظفين المتخصصين بالتسويق الدولي ودورهم في تسويق منتجات الشركات الصناعية خارجيا، فقد أظهرت النتائج علاقة كبيرة بينهما، حيث يعتقد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٦٦%) من الصناعيين المستجيبين أن وجود هؤلاء الموظفين لديهم ساهم في تسويق منتجاتهم في الخارج، مقابل (١٢,٥%) منهم يعارضون ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (٢١,٥%) ، وذلك بمتوسط حسابي (٣,٦١) وانحراف معياري (٠,٩٩)، وتعتبر هذه النتيجة متماشية مع التحليل العاملي والذي أشار إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة مرتفعة لعامل التحميل قدرها (٠,٧٦).

٣- يعتقد (٧٨,٢%) من الصناعيين المستجيبين أن وجود وكلاء بيع وموزعين جيدين لديهم في الأسواق الخارجية كان له دور كبير في تسويق منتجاتهم خارجياً، فيما يعتقد (١٢,٧%) غير ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (٩,١%) وذلك بمتوسط حسابي (٣,٩١) وانحراف معياري (١) مما يعني وجود علاقة كبيرة بينهما،على الرغم من ان التحليل العاملي أشار إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة متوسطة لعامل التحميل قدرها (٠,٥٨).

٤- أما بخصوص قيام المؤسسات الصناعية بدعم الزيارات الخارجية لمندوبيها للاطلاع على الأسواق الخارجية وإمكانية فتح أسواق جديدة، فقد أظهرت النتائج أن (٧٥,٩%) من الصناعيين المستجيبين يعتقدون أنها ساهمت في ذلك فيما يعارض (١٤,٨%) منهم أن يكون لهذه الزيارات أية فائدة، فيما بلغت نسبة المحايدون (٩,٣%) وذلك بمتوسط حسابي مقداره (٣.٧٧) وانحراف معياري قدره (١) مما يعني علاقة كبيرة بينهما،على الرغم من ان التحليل العاملي أشار إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة متوسطة لعامل التحميل قدرها (٠,٥٤).

٥- أما المشاركة الذاتية في المعارض الدولية وساطة مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، فيعتقد (٨٣%) من الصناعيين المستجيبين أنها ساهمت في تسويق منتجاتهم في الخارج، فيما يعارض (٧,٥%) منهم أن يكون لها دور في ذلك، فيما كانت نسبة المحايدون (٩,٥%) وذلك بمتوسط حسابي مرتفع (٤,١٥) وانحراف معياري (٠,٨٤) مما يني وجود علاقة كبيرة بينهما، وتعتبر هذه النتيجة متماشية مع التحليل العاملي والذي أشار إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة مرتفعة لعامل التحميل قدرها (٠,٧٢).

وقد بلغ المتوسط الحسابي العام للعوامل التسويقية المتعلقة بالشركة الصناعية (٣,٨٣) وانحراف معياري قدره (٠,٩٩) مما يعني وجود علاقة كبيرة بين هذه العوامل وزيادة القدرة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التنافسية. هذا وقد بلغ المتوسط الحسابي لجميع الأسئلة المتعلقة بالمجهود الذاتي للشركة الصناعية (٣,٨٦) بانحراف معياري (١) مما يعني وجود علاقة كبيرة بين مجهود الشركات الذاتي وزيادة القدرة التنافسية لمنتجاتها.

ثالثاً: العوامل الأخرى:

أظهرت نتائج التحليل أن للعوامل الأخرى غير الخدمات المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمجهود الذاتي للشركة الصناعية في تنمية صادرتها الآثار التالية:

١- من المعلوم أن انخفاض قيمة الدينار من المفترض أن تجعل السلع الأردنية منافسة من حيث السعر، لكن أظهرت نتائج التحليل عكس ذلك حيث يعتقد (٤٥,٥%) من الصناعيين المستجيبين أن انخفاض قيمة الدينار ساهم في تخفيض القدرة التنافسية للسلع الأردنية من حيث السعر وذلك لأن معظم مستلزمات الإنتاج حسب رأيهم هي مستوردة وبالتالي زيادة في كلفة الإنتاج، فيما يرى (٢٣,٦%) فقط أن انخفاض قيمة الدينار ساهم في زيادة القدرة التنافسية من حيث السعر، فيما كانت نسبة المحايدون (٣٠,٩%) وذلك، بمتوسط حسابي (٢,٦٨) وانحراف معياري (١) وهذا يعني علاقة متوسطة تميل إلى أن تكون متدنية، مع العلم أن التحليل العاملي اشار الى ان هذا المتغير قد حصل على قيمة جيدة لعامل التحميل قدرها (٠,٥٩).

٢- تعتبر سهولة الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بالتصدير من أحد العوامل المهمة في تسهيل وزيادة فرص التصدير، حيث أظهرت النتائج أن (٦٤,٩%) من الصناعيين المستجيبين يعتقدون أن هذه الإجراءات في الأردن من السهولة التي جعلها تساعد في زيادة التصدير فيما يعتقد (٢٦,٣%) أن هذه الإجراءات ليست بتلك السهولة ولا تساعد على التصدير بأريحية، فيما كانت نسبة المحايدون (٨,٨%) وذلك بمتوسط حسابي (٣,٤٥) وانحراف معياري (١,١)، وهذا يتفق مع التحليل العاملي الذي اشار إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة جيدة لعامل التحميل قدرها (٠,٦٠).

٣- أما فيما يخص سهولة الإجراءات المالية والجمركية المتعلقة بالتصدير، فقد أظهرت النتائج أن (٦٤,٣%) من الصناعيين المستجيبين يعتقدون أن هذه الإجراءات من السهولة التي جعلتها تساعد في زيادة التصدير فيما يعتقد (٣٢,١%) أن هذه الإجراءات ليست بتلك السهولة ولا تساعد على التصدير، فيما كان (٣,٦%) منهم

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محايدون حيال هذا الموضوع، وذلك بمتوسط حسابي (٣,٣) وانحراف معياري (١,٣)، وهذا يتفق مع التحليل العاملي الذي أشار إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة جيدة لعامل التحميل قدرها (٠,٥٥).

٤- تعتبر سهولة الإجراءات المالية والجمركية الخاصة باستيراد مستلزمات الإنتاج مهمة أيضاً في المساعدة على خلق منتجات قابلة للتصدير، إلاّ أن النتائج أظهرت بأن (٤٤,٤%) من الصناعيين المستجيبين يوافقون على أن هذه الإجراءات في الأردن من السهولة التي تجعلها تساعد في استيراد مستلزمات الإنتاج لأغراض التصدير فيما يعارض (٤٠,٧%) منهم ذلك فيما كان (١٤,٩%) منهم محايدون حيال هذا الموضوع وذلك بمتوسط حسابي بمقدار (٣) وانحراف معياري (١,١)، مع العلم أن التحليل العاملي أشار إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة جيدة لعامل التحميل قدرها (٠.٦٠).

٥- أما فيما يخص الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة باستيراد مستلزمات الإنتاج فقد أظهرت النتائج أن (٤٧,٢%) من الصناعيين المستجيبين يعتقدون أن هذه الإجراءات من السهولة التي تجعلها تساعد في استيراد مستلزمات الإنتاج لأغراض التصدير فيما يعارض (٣٥,٨%) منهم ذلك، فيما كان (١٧%) منهم محايدون حيال هذا الموضوع، وذلك بمتوسط حسابي بمقدار (٣,١) وانحراف معياري (٠,٩٩). مع العلم أن التحليل العاملي أشار إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة جيدة لعامل التحميل قدرها (٠,٦٠).

٦- أما بالنسبة للإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بالدول المصدر لها والمتعلقة بتحويل أثمان السلع إلى الأردن، يعتقد (٦٦,٧%) من الصناعيين المستجيبين أن هذه الإجراءات من السهولة التي تجعلها تساعد في تشجيع الشركات الصناعية على التصدير، فيما يعارض (٢٠,٤%) منهم ذلك، فيما كان (١٢,٩%) منهم محايدون حيال هذا الموضوع، وذلك بمتوسط حسابي (٣,٤٠) وانحراف معياري (١)، وهذا يتفق مع التحليل العاملي الذي أشار إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة جيدة جدا لعامل التحميل قدرها (٠,٦٦).

٧- أما فيما يخص الظروف السياسية الملائمة في المنطقة بعد توقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل، فقد أظهرت النتائج أن (٥٤,٥%) من الصناعيين المستجيبين يعارضون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أن يكون لها دور في زيادة الصادرات بل على العكس كان له أثراً سلبياً نظـراً للتفـوق الإسرائيلي في هذا الجانب حسب رأي الصناعيين، فيما يعتقد (٢٥,٥%) فقط منهم بأنـهم استفادوا من هذه المعاهدة، فيما يعتبر (٢٠%) منهم من المحـايدين وذلـك بمتوسـط حسابي (٢,٤) وانحراف معياري (١,١)، وهذا يتفق مع التحليل العاملي الذي أشار إلـى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة منخفضة لعامل التحميل قدرها (٠,٤٢).

٨- أما بالنسبة لاتفاقية الشراكة الأوروبية ودورها في فتح أسواق جديـدة أمـا المنتجـات الأردنية، يعتقد (٥٦,٤%) من الصناعيين المستجيبين أن أثر هذه الاتفاقية كـان سـلبياً نظراً لعدم قدرة سلعهم على المنافسة في دول الاتفاقية مع بقية السلع الأخرى، فيما يعتقد (٢٠%) فقط منهم أنهم استفادوا من هذه الاتفاقية فيما كانت نسبة المحـايدون (٢٣,٦%) وذلك بمتوسط حسابي (٢,٣٨) وانحراف معياري (١)، مع العلم أن التحليـل العـاملي أشار إلى أن هذا المتغير قد حصل على قيمة جيدة لعامل التحميل قدرها (٠,٥٥).

هذا وقد بلغ المتوسط العام لهذه العوامل (٢,٩٨) بانحراف معياري قـدره (١,٢) وهـذا يعني أن لهذه العوامل تأثيرا متوسطا على القدرة التنافسية.

من خلال نتائج هذا التحليل وجد الباحث أن الشركات الأردنية مـازالت تعتمـد علـى مجهودها الذاتي فقط حسب رأي المستجيبين منهم فيما يتعلق بزيادة القدرة التنافسية، وان القطـاع الصناعي لم يكن راض بالشكل المطلوب عن أداء مؤسسة تنمية الصادرات خاصة في الجوانـب الفنية ،وبهذا فان الفرضية الثانيـة لهذه الدراسة والتي تنص على أن زيـادة القـدرة التنافسـية للشركة الصناعية تعتمد بشكل اكبر مـن أي عامل آخر على مجهودها الذاتي هي التي أثبتت .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-٥)

التكرارات والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات المتعلقة بخدمات مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية

المتغير	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
تقديم برامج لتطوير وتحسين تقنيات الإنتاج	١	١١	٢١	٧	١٦	٢,٦	٠,٩٩
تقديم برامج في كيفية استعمال مدخلات الإنتاج الحديثة والاستغلال الأمثل للمواد الأولية	١	٩	٢١	٧	١٨	٢,٥٧	٠,٩٦
تقديم برامج وورش عمل لتطوير وتحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين في المصانع	٢	١٥	١٦	٦	١٤	٢,٨	١
تقديم الدعم للحصول على شهادة ISO	٣	١٦	١٣	٧	١٥	٢,٩	١.١
تقديم برامج في كيفية أساليب التعبئة والتغليف	١	١٣	١٧	٦	١٨	٢,٧	٠,٩٨
توفير فرص المشاركة في المعارض الإقليمية والدولية	٢٩	٢٥	١	–	٢	٤.٤	٠.٦٥
إعطاء الفرص للالتقاء مع رجال الأعمال العرب والأجانب	١٧	٢٤	٤	٤	٧	٣,٨	١.١
فتح مراكز التمثيل التجاري الخارجي	٩	٢٦	٩	٢	١١	٣,٥٤	١
توفير فرص المشاركة في فعاليات الشراكة الأوروبية	٦	١٤	١٤	٦	١٥	٣	١.١
توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية وطلبات الاستيراد	١٠	٢٧	٨	٤	٨	٣,٥٤	١.١
مساعدة رجال الأعمال في الخارج في الحصول على معلومات عن الشركات الأردنية	٧	٢٢	١١	٢	١٤	٣.٣	٠,٩٥
تقديم خدمة ضمان ائتمان الصادرات من مخاطر تجارية وغير تجارية	٥	١٦	١٧	٤	١٢	٢,٨	١
القيام بالاتصال بالشركات وزيارتها لإبداء النصح فيما يتعلق بتسويق منتجاتها	٢	٧	١٦	١٢	١٩	٢,٥٦	١.١

المصدر: من إعداد الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-٦)

نسبة التكرارات للإجابات المتعلقة بخدمات مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية

المتغير	نسبة التكرارات الإيجابية (%) *	نسبة التكرارات السلبية (%) **	نسبة التكرارات المحايدة (%) ***
تقديم برامج لتطوير وتحسين تقنيات الإنتاج	٢١,٤	٥٠	٢٨,٦
تقديم برامج في كيفية استعمال مدخلات الإنتاج الحديثة والاستغلال الأمثل للمواد الأولية	١٧,٩	٥٠	٣٢,١
تقديم برامج وورش عمل لتطوير وتحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين في المصانع	٣٢,١	٤١,٥	٢٦,٤
تقديم الدعم للحصول على شهادة ISO	٣٥,٢	٣٧	٢٧,٨
تقديم برامج في كيفية أساليب التعبئة والتغليف	٢٥,٥	٤١,٨	٣٢,٧
توفير فرص المشاركة في المعارض الإقليمية والدولية	٩٤,٧	١,٨	٣,٥
إعطاء الفرص للالتقاء مع رجال الأعمال العرب والأجانب	٧٣,٢	١٤,٣	١٢,٥
فتح مراكز التمثيل التجاري الخارجي	٦١,٤	١٩,٣	١٩,٣
توفير عرض المشاركة في فعاليات الشراكة الأوروبية	٣٦,٤	٣٦,٤	٢٧,٢
توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية وطلبات الاستيراد	٦٤,٩	٢١.١	١٤
مساعدة رجال الأعمال في الخارج في الحصول على معلومات عن الشركات الأردنية	٥١,٩	٢٣,١	٢٥
تقديم خدمة ضمان التمان الصادرات من مخاطر تجارية وغير تجارية	٣٨,٩	٣٨,٩	٢٢,٢
القيم بالاتصال بالشركات وزيارتها لإبداء النصح فيما يتعلق بتسويق منتجاتها	١٦,١	٥٠	٣٣,٩

المصدر: من إعداد الباحث

* نسبة التكرارات الإيجابية = أوافق بشدة + أوافق / عدد المستجيبين

** نسبة التكرارات السلبية = أعارض + أعارض بشدة / عدد المستجيبين

*** نسبة التكرارات المحايدة = محايد / عدد المستجيبين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-٧)

التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات المتعلقة بالعوامل الداخلية للشركة الصناعية

المتغير	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
ارتفاع رأس مال الشركة الصناعية	١١	٢٤	١٣	٢	٦	٣,٦٨	١
تحسين التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج	٢٦	٢٥	٣	–	١	٤,٣٨	٠.٧٧
اتباع الشركة الأساليب الإعلانية الحديثة	١٧	٢٢	٩	١	٧	٣,٧١	١
وجود موظفين متخصصين بالتسويق الدولي	١١	٢٦	٦	١	١٢	٣,٦١	٠,٩٩
وجود وكلاء بيع وموزعين جيدين	١٦	٢٧	٧	–	٥	٣,٩١	١
دعم الزيارات الخارجية لمندوبي الشركات للإطلاع على الأسواق الخارجية	١٣	٢٨	٧	١	٥	٣,٧٧	١
دعم عملية البحث والتطوير	٢٠	٢٤	٤	–	٥	٤,١٧	٠,٨٦
المشاركة الذاتية في المعارض الدولية بدون وساطة مؤسسة تنمية الصادرات	٢٣	٢٥	١	–	٧	٤,١٥	٠,٨٤
تطوير أساليب التعبئة والتغليف	٢٣	٢١	٤	–	٧	٤	٠,٩١
استقطاب خبراء أجانب	١٣	١٦	١٥	٢	٩	٣,٢٢	١,١
تقليل كلفة الإنتاج مع الاستمرار بتحسين الجودة	١٩	٢٥	٤	–	٦	٤,٢١	٠,٨٨
الحصول على شهادة ISO	١٣	٢٢	١٠	–	١١	٣,٥٢	١

المصدر: من إعداد الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-٨)

نسبة التكرارات للإجابات المتعلقة بالعوامل الداخلية للشركة الصناعية

المتغير	نسبة التكرارات الإيجابية (%) *	نسبة التكرارات السلبية (%) **	نسبة التكرارات المحايدة (%) ***
ارتفاع رأس مال الشركة الصناعية	٦٢,٥	٢٦,٨	١٠,٧
تحسين التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج	٩٢,٧	٥,٥	١,٨
اتباع الشركة الأساليب الإعلانية الحديثة	٦٩,٦	١٧,٩	١٢,٥
وجود موظفين متخصصين بالتسويق الدولي	٦٦	١٢,٥	٢١,٥
وجود وكلاء بيع وموزعين جيدين	٧٨,٢	١٢,٧	٩,١
دعم الزيارات الخارجية لمندوبي الشركات للإطلاع على الأسواق الخارجية	٧٥,٩	١٤,٨	٩,٣
دعم عملية البحث والتطوير	٨٣	٧,٥	٩,٥
المشاركة الذاتية في المعارض الدولية بدون وساطة مؤسسة تنمية الصادرات	٨٥,٧	١,٩	١٢,٤
تطوير أساليب التعبئة والتغليف	٨٠	٧,٣	١٢,٧
استقطاب خبراء أجانب	٥٢,٧	٣٠,٩	١٦,٤
تقليل كلفة الإنتاج مع الاستمرار بتحسين الجودة	٨١,٥	٧,٤	١١,١
الحصول على شهادة ISO	٦٢,٥	١٧,٩	١٩,٦

المصدر: من إعداد الباحث

* نسبة التكرارات الإيجابية = أوافق بشدة + أوافق / عدد المستجيبين

** نسبة التكرارات السلبية = أعارض + أعارض بشدة / عدد المستجيبين

*** نسبة التكرارات المحايدة = محايد / عدد المستجيبين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-٩)

التكرارات والوسط الحسابي والانحراف المعياري للإجابات المتعلقة بالعوامل الأخرى

المتغير	أوافق بشدة	أوافق	أعارض	أعارض بشدة	محايد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
انخفاض قيمة الدينار الأردني	٦	٧	٢٠	٥	١٧	٢,٦٨	١
سهولة الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بالتصدير	٨	٢٩	٩	٦	٥	٣,٤٥	١,١
سهولة الإجراءات المالية والجمركية المتعلقة بالتصدير	١٠	٢٦	١٠	٨	٢	٣,٣	١,٣
سهولة الإجراءات المالية والجمركية الخاصة باستيراد مستلزمات الإنتاج	٥	١٩	١٨	٤	٨	٣	١,١
سهولة الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة باستيراد مستلزمات الإنتاج.	٢	٢٣	١٦	٣	٩	٣,١	٠,٩٩
سهولة الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بالدول المصدر لها	٣	٣٣	٩	٢	٧	٣,٤٠	١
الظروف السياسية الملائمة بعد توقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل	١	١٣	١٢	١٨	١١	٢,٤	١,٢
توقيع الأردن لاتفاقية الشراكة الأوروبية	٢	٩	١٧	١٤	١٣	٢,٣٨	١

المصدر: من إعداد الباحث

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤-١٠)

نسبة التكرارات للإجابات المتعلقة بالعوامل الأخرى

المتغير	نسبة التكرارات الإيجابية (%) *	نسبة التكرارات السلبية (%) **	نسبة التكرارات المحايدة (%) ***
انخفاض قيمة الدينار الأردني	٢٣,٦	٤٥,٥	٣,٠٩
سهولة الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بالتصدير	٦٤,٩	٢٦,٣	٨,٨
سهولة الإجراءات المالية والجمركية المتعلقة بالتصدير	٦٤,٣	٣٢,١	٣,٦
سهولة الإجراءات المالية والجمركية الخاصة باستيراد مستلزمات الإنتاج	٤٤,٤	٤٠,٧	١٤,٩
سهولة الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصة باستيراد مستلزمات الإنتاج.	٤٧,٢	٣٥,٨	١٧
سهولة الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بالدول المصدر لها	٦٦,٧	٢٠,٤	١٢,٩
الظروف السياسية الملائمة بعد توقيع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل	٢٥,٥	٥٤,٥	٢٠
توقيع الأردن لاتفاقية الشراكة الأوروبية	٢٠	٥٦,٤	٢٣,٦

المصدر: من إعداد الباحث

* نسبة التكرارات الإيجابية = أوافق بشدة + أوافق / عدد المستجيبين

** نسبة التكرارات السلبية = أعارض + أعارض بشدة / عدد المستجيبين

*** نسبة التكرارات المحايدة = محايد / عدد المستجيبين

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول(٤-١١)

المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للإجابات المتعلقة بمؤسسة تنمية الصادرات

الخدمات التصديرية المقدمة من مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
الخدمات الفنية المقدمة للقطاع الصناعي.	٢,٧	١
الخدمات التسويقية المقدمة للقطاع الصناعي.	٣,٤	١,٢
المتوسط الحسابي العام.	٣,١	١,١

جدول(٤-١٢)

المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للإجابات المتعلقة بالمجهود الذاتي للشركة

العوامل الداخلية للشركة الصناعية(المجهود الذاتي للشركة).	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العوامل الفنية.	٣,٨٩	١
العوامل التسويقية.	٣,٨٣	٠,٩٩
المتوسط الحسابي العام.	٣,٨٦	١

جدول(٤-١٣)

المتوسط الحسابي العام والانحراف المعياري العام للإجابات المتعلقة بالعوامل الأخرى

العوامل الأخرى.	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
المتوسط الحسابي العام.	٢,٩٨	١,٢

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هوامش الفصل الرابع:

[1]Zikmund, W.G, Business Research Methods, International Edition, The Dryden Press, New York, 1994,PP(585-589).
[2]Rummel,R.J.,Applied Factor Analysis,Northwestern University Press,1970,p(13).
[3]Charles W.Mueller, Introduction to Factor Analysis, University of Iowa,1978,London.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

(٥-١) نتائج الدراسة:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١) حسب المسح الذي أجرى على المؤسسات الصناعية التي تعاملت مع مؤسسة تنمية الصادرة والمراكز التجارية الأردنية تبين أن القدرة التنافسية لتلك المؤسسات كانت تعتمد على مجهودها الذاتي من خلال تحسين التكنولوجيا ودعم عمليات البحث والتطوير والمشاركة الذاتية في المعارض الدولية ودعم الزيارات الخارجية لمندوبيها للإطلاع على الأسواق الخارجية وإمكانية فتح أخرى جديدة والاهتمام بالجودة والسعر.

٢) حسب رأي الصناعيين المستجيبين فإن معظم الخدمات التي تقدمها مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية والمتمثلة بالخدمات الفنية والتسويقية لم يكن لها دوراً كبيراً وبارزاً في زيادة القوة التنافسية للشركات الصناعية التي استفادت من هذه الخدمات باستثناء بعض الخدمات التسويقية المتمثلة في توفير المشاركة في المعارض الدولية وإرسال البعثات التجارية خارج الأردن وإعطاء الفرصة للصناعيين الأردنيين للالتقاء مع رجال الأعمال العرب والأجانب حيث ساهمت هذه الخدمات وبشكل كبير في زيادة الصادرات.

٣) أن التوسع بدور المؤسسة وإدخال جملة من التعديلات على أهدافها ونشاطاتها في عام ١٩٩٢م حيث كانت تعرف قبل ذلك بمؤسسة المراكز التجارية الأردنية لم يحقق ما هو مطلوب منه وبقي دور المؤسسة فعال في مجال تنظيم المعارض والمشاركة بالمعارض المحلية والدولية وإرسال البعثات التجارية أما بقية المهام الجديدة التي أوكلت للمؤسسة لم تحقق أهدافها وذلك للأسباب التالية:

أ. لم يرافق التعديل على قانون المؤسسة البحث عن مصادر تمويل جديدة لها أو حتى زيادة في رأسمالها حيث بقي ١٥٠٠٠ دينار فقط وبقيت المؤسسة تعتمد على العمولات من بدل الصادرات والمستوردات وبعض المساعدات والمنح لتمويل مشاريعها والتي لم توفر المبالغ اللازمة لتحقيق الأهداف الجديدة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب. لم يرافق التعديل توفير كوادر فنية ومختبرات لازمة للمحور الفني وإنما تم الاعتماد فقط على المحاضرات والندوات والتي معظمها من خبراء خارج المؤسسة ركزت في مجملها على الجوانب النظرية وعدم توفر التطبيق العملي بشكل كاف.

ج. عدم وجود سلطة حقيقية للمؤسسة في التأثير على القوانين الخاصة بالتصدير وإنما اكتفت بدور النصح والإرشاد.

د. وجود تفاوت في نشاطات المراكز التجارية الأردنية بسبب اعتمادها على شخص الملحق لهذه المراكز وليست عن سياسة ثابتة معدة من قبل المؤسسة.

٤) حسب رأي الصناعيين المستجيبين، فإن معظم العوامل الأخرى مثل انخفاض قيمة الدينار الأردني وتوقيع معاهدة السلام مع إسرائيل وتوقيع الأردن لاتفاقية الشراكة الأوروبية وبعض الأمور المتعلقة بالجمارك، لم يكن لها اثراً ملموساً على زيادة الصادرات الأردنية.

(٥-٢) التوصيات:

إعادة تنظيم مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية من خلال تأسيس مجلس أعلى للتصدير تكون نواته المؤسسة ، بحيث يضم هذا المجلس جميع المؤسسات المعنية بالعملية التصديرية على أن يراعي هذا التعديل الجوانب التالية:

١. يكون هذا المجلس المقترح منتدى لجميع واضعي السياسات الاقتصادية ومتخصصي التجارة الدولية في القطاع العام والخاص والجامعات الأردنية وذلك للتباحث ووضع أفضل الطرق لمساعدة المؤسسات الصناعية على اكتشاف الفرص في أسواق التصدير، ويفضل أن يتولى إدارة هذا المجلس ممثلو الشركات الصناعية – حيث يتم انتخابهم من قبل الشركات الصناعية نفسها – بالاشتراك مع متخصصين في السياسات التصديرية في القطاع العام وذلك تحت إشراف مباشر من دولة رئيس الوزراء لضمان الدعم الفوري لهذا المجلس.

٢. يجب أن يراعي هذا التعديل زيادة رأسمال المجلس المقترح والبحث عن مصادر تمويل أكثر والتقليل من الاعتماد على العمولات.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣. أن يكون لهذا المجلس سلطة حقيقية في التأثير على القوانين التي تخص عملية التصدير خاصة فيما يتعلق بالأمور الجمركية والمالية وغيرها.

٤. تفعيل دور المراكز التجارية وزيادة أعدادها في الخارج بحيث تكون نشاطات هذه المراكز ضمن خطة مدروسة وواضحة في ظل سياسة ثابتة مع الأخذ بعين الاعتبار إعطاء حق اتخاذ القرارات المناسبة لمسؤولي هذه المراكز في الوقت الذي يراه مناسباً ولما فيه مصلحة عملية التصدير.

٥. التعاون مع الجامعات وذلك بتبادل الخبرات فيما يخص مجال الدراسات والأبحاث التسويقية والمسوحات حول الاحتياجات التصديرية للقطاع الصناعي، بالإضافة إلى تدريب خريجي الجامعات على ممارسات النظام التجاري العالمي ليستطيعوا أخذ مواقعهم في المؤسسات والشركات التجارية بكفاءة.

٦. انضمام البنوك المهتمة بتمويل الصادرات تحت مظلة المجلس المقترح من أجل توفير التمويل التصديري للشركات التصديرية الأردنية بمختلف أحجامها وبتسهيلات مناسبة وذلك من خلال دخول البنوك كشركاء في عملية التجارة الدولية وتأسس أقسام متخصصة فيها لصفقات التجارة الدولية.

٧. على كل شركة صناعية مهتمة بالتصدير أن توظف شخصاً مسؤولاً عن متابعة آخر وأهم البرامج والخدمات التي يقدمها المجلس المفتوح من منطلق وجود تعاون متبادل ما بين الجهتين وذلك حتى تتحقق الفائدة وبالتالي زيادة فرص التصدير.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الملاحق

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (١)

الاستبيان

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

Yarmouk University Library - Yarmouk University

السيد مدير عام شركة .....المحترم.

قبل الاطلاع على هذا الاستبيان أود أن أوضح أن هذه الدراسة التطبيقية تهدف إلى التعرف على واقع القطاع الصناعي التصديري في الأردن ودور مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية في تنمية المقدرة التنافسية لهذا القطاع.

بحيث أن استجابتكم لهذا الاستبيان تعد الركيزة الأولى في تحقيق غرض هذه الدراسة وبالتالي فإن جهدكم المبذول في الرد على الاستبيان وتمعنكم في محتوياته يسهل إنجاز هذه الدراسة بشكل كبير.

وأود أن أوضح أن محتويات هذا الاستبيان وضعت لأغراض البحث العلمي فقط، ولهذا ستعامل المعلومات بسرية تامة. شاكرين لكم حسن تعاونكم.

الباحث	المشرف
بلال الحموري	د. قاسم الحموري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

أرجو التكرم بتعبئة البيانات المتعلقة بشركتكم فيما يلي:

١. اسم الشركة

٢. رأس مال الشركة المصرح به

٣. عدد العاملين في الشركة

٤. طبيعة صناعة الشركة

٥. الكيان القانوني للشركة

٦. تاريخ تأسيس الشركة

٧. تاريخ بدء الإنتاج في الشركة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فيما يلي مجموعة من العوامل التي يتوقع أن تؤثر في زيادة القدرة التنافسية لصناعاتكم. يرجى التكرم باختيار مستوى الإجابة الذي يمثل رأيكم تجاه كل عامل.

أولاً: دور مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية:

الخدمات المقدمة من قبل مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.		درجات وأوزان الإجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
١.	تقديم برامج لتطوير وتحسين تقنيات الإنتاج وتخفيض كلف الإنتاج ساهم في إنتاج السلع القادرة على المنافسة خارجيا أو التوسع في إنتاجها.					
٢.	تقديم برامج في كيفية استعمال مدخلات الإنتاج الحديثة وكيفية الاستغلال الأمثل للمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج ساهم في إنتاج السلع القادرة على المنافسة خارجيا أو التوسع في إنتاجها.					
٣.	تقديم برامج وورش عمل لتطوير وتحسين الكفاءة الإنتاجية للعاملين في مصنعكم ساهم في إنتاج السلع القادرة على المنافسة خارجيا أو التوسع في إنتاجها.					
٤.	تقديم الدعم لكم للتأهيل للحصول على شهادة ISO ساهم في إنتاج السلع القادرة على المنافسة خارجياً أو التوسع في إنتاجها.					
٥.	تقديم برامج في كيفية أساليب التعبئة والتغليف بحيث تجعل منتجكم يتناسب مع أذواق المستهلك المصدر له ساهم في تسويق منتجاتكم خارجيا.					
٦.	توفير فرص المشاركة في المعارض الإقليمية والدولية ساهم في تسويق منتجاتكم خارجياً.					
٧.	إعطاء الفرصة لكم للالتقاء مع رجال الأعمال العرب والأجانب من خلال تنظيم زيارات للبعثات التجارية خارج الأردن ساهم في فتح أسواق جديدة لكم والمحافظة على الأسواق القائمة.					
٨.	فتح مراكز التمثيل التجاري الخارجي خاصة في الأسواق					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخدمات المقدمة من قبل مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية.		درجات وأوزان الإجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
	غير التقليدية في كثير من الدول العربية والأجنبية ساهم في فتح أسواق جديدة لكم والمحافظة على الأسواق القائمة.					
٩.	توفير فرص المشاركة في فعاليات الشراكة الأوروبية ساهم في فتح أسواق جديدة لكم والمحافظة على الأسواق القائمة.					
١٠.	توفير المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية وطلبات الاستيراد ساهم في تسويق منتجاتكم خارجيا.					
١١.	مساعدة رجال الأعمال في الخارج في الحصول على معلومات عن الشركات الأردنية ساهم بتعريف مؤسستكم خارجياً وفتح السوق الخارجي لمنتجاتكم.					
١٢.	تقديم خدمة ضمان أثمان الصادرات من مخاطر تجارية وغير تجارية ساهم في تقليل حجم المخاطر التي تواجه صادراتكم.					
١٣.	القيام بالاتصال بكم وزيارة مواقعكم، لإبداء النصح فيما يتعلق بتسويق منتجاتكم ساهم في تحسين نشاطكم التسويقي الخارجي.					
١٤.	**آية عوامل أخرى ترونها غير مذكورة أرجو إيرادها فيما يلي:** ١. ٢. ٣. ٤. ٥. ٦. ٧.					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: العوامل الداخلية في الشركة:

	العوامل	درجات واوزان الإجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
١.	ارتفاع رأس مال شركتكم مشجع على إنتاج السلع لإغراض التصدير للأسواق الخارجية.					
٢.	تحسين التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من قبلكم أدى إلى التوسع في إنتاج السلع القادرة على المنافسة خارجياً.					
٣.	اتباع شركتكم للأساليب الإعلانية الحديثة ساعد على فتح أسواق خارجية جديدة.					
٤.	وجود موظفين لديكم متخصصين بالتسويق الدولي الأمر الذي ينعكس إيجابيا على تسويق منتجاتكم خارجياً.					
٥.	وجود وكلاء بيع وموزعين جيدين لديكم في الأسواق الخارجية ساعد في تسويق منتجاتكم خارجياً.					
٦.	دعم الزيارات الخارجية لمندوبيكم للاطلاع على الأسواق الخارجية وامكانية فتح أسواق جديدة والمحافظة على الأسواق القائمة.					
٧.	دعم عملية البحث والتطوير لتحسين منتجاتكم من اجل جعلها منافسة لمثيلها الخارجي.					
٨.	المشاركة الذاتية من قبلكم في المعارض التجارية الدولية نتيجة لجهودكم الشخصية ساعد في تسويق منتجاتكم خارجياً.					
٩.	تطوير أساليب التعبئة والتغليف بحيث تجعل منتجاتكم تتناسب مع أذواق المستهلك المصدر له. ساعد في تسويق منتجاتكم خارجياً.					
١٠.	استقطاب خبراء أجانب من اجل تحسين طرق ووسائل الإنتاج وتطوير المنتجات لديكم ، ساعد في تسويق منتجاتكم خارجياً.					
١١.	تقليل كلفة الإنتاج مع الاستمرار بتحسين مستوى الجودة لمنتجاتكم ساعد في تسويق منتجاتكم خارجياً.					
١٢.	الحصول على شهادة ISO ساعد في تسويق منتجاتكم خارجياً					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

	العـــــــوامـــــل	درجات واوزان الإجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
١٣.	أية عوامل أخرى ترونها غير مذكورة، أرجو إيرادها فيما يلي:					
	١.					
	٢.					
	٣.					
	٤.					
	٥.					
	٦.					
	٧.					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: عوامل أخرى

	العـــــــوامـــــل	درجات واوزان الإجابة				
		أوافق بشدة	أوافق	محايد	أعارض	أعارض بشدة
١.	انخفاض قيمة الدينار جعل أسعار صادراتكم منافسة لمثيلاتـــها مما زاد حجم العقود التصديرية لمنتجاتكم التصديرية.					
٢.	سهولة الإجراءات الإدارية والقانونية المتعلقة بالتصدير تعـد عاملاً مهماً في تسهيل تسويق منتجاتكم خارجياً.					
٣.	سهولة الإجراءات المالية والجمركية المتعلقة بالتصدير تعـد عاملاً مهماً في تسهيل تسويق منتجاتكم خارجيا.					
٤.	سهولة الإجراءات المالية والجمركيـــة الخاصـــة باســـتيراد مستلزمات الإنتاج ساهم في التوسع في إنتاجكم لأغـــراض التسويق الخارجي.					
٥.	سهولة الإجراءات الإدارية والقانونية الخاصـــــة باســـتيراد مستلزمات الإنتاج ساهمت في التوسع في إنتاجكم لأغراض التسويق الخارجي.					
٦.	سهولة الإجراءات الإدارية والمالية الخاصة بالدول المصدر لها والمتعلقة بتحويل أثمان سلعكم للأردن شجعت التســـويق الخارجي أو التوسع فيه.					
٧.	الظروف السياسية الملائمة في المنطقة خاصة بعد توقيـــع الأردن لمعاهدة السلام مع إسرائيل، كان لها اثر كبير فـــي فتح أسواق خارجية والمحافظة على الأسواق القائمة لديكم.					
٨.	توقيع الأردن لاتفاقية الشراكة الأوروبيـــة، ســـهل دخـــول منتجاتكم إلى تلك الدول وزيادة حجم العقود التصديرية.					
٩.	**أية عوامل أخرى ترونها غير مذكورة أرجو إيرادها فيما يلي:** ١. ٢. ٣. ٤.					

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١) ما هي الجوانب الإيجابية من وجود مؤسسة كمؤسسة تنمية الصـــادرات والمراكـــز التجارية الأردنية في خدمة القطاع الصناعي التصديري:

٢) ما هي الجوانب السلبية التي لمستموها من خلال تعاملكم مع المؤسسة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملحق رقم (٣)

أسماء الشركات المستجيبة للاستبيان

١. شركة رافيا الصناعية.
٢. شركة عدنان الخضري وأولاده التجارية (الطاحونة الزرقاء).
٣. مؤسسة دهانات الكيلاني الصناعية التجارية.
٤. الاستثمارات العامة المساهمة المحدودة.
٥. شركة معامل النسر للتقطير.
٦. الألبان الدنماركية الأردنية.
٧. الأردن لمنتجات البحر الميت.
٨. ملح الصافي الأردنية.
٩. الدولية للصناعات الخزفية.
١٠. المؤسسة الطبية الأردنية م.ع.م.
١١. الشرقية لصناعة السجاد والنسيج.
١٢. الأردنية لصناعة الصوف الصخري.
١٣. مصنع الأيوبي للمفروشات المعدنية.
١٤. بازار الخيام للتحف الشرقية.
١٥. مؤسسة سوسن الصناعية.
١٦. بيتا لكمبرسرات الهواء.
١٧. شوال لصناعة الأكياس البلاستيكية.
١٨. العربية لصناعة المواسير.
١٩. شركة مذيب حداد وأولاده.
٢٠. شركة عالم البلاستيك للصناعات الإنشائية.
٢١. بلاستيكا للصناعات البلاستيكية.
٢٢. البدر للصناعات البلاستيكية.
٢٣. الخليج للمواد الغذائية.
٢٤. المتحدة لصناعة المطيبات والنكهات.
٢٥. العالمية لصناعة السجاد والموكيت.
٢٦. شركة البا هاوس لصناعة الباصات.
٢٧. الموارد الصناعية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٨. الدباغه الأردنية.
٢٩. مصانع الخزف الأردنية.
٣٠. الزي للالبسة الجاهزة.
٣١. السلفوكيماويات الأردنية.
٣٢. الدنماركية للصناعات الغذائية.
٣٣. مصانع الزيوت النباتية الأردنية.
٣٤. مصانع مواد التعبئة والتغليف.
٣٥. الدولية لإنتاج الأقمشة.
٣٦. النساجون العرب.
٣٧. رم للصناعات المعدنية.
٣٨. الكسيح لتصنيع الأطعمة المعلبة.
٣٩. أبو حلتم للصناعات الإلكترونية والكهربائية.
٤٠. الأردنية العالمية لإنتاج أفران الغاز.
٤١. المصنع الهاشمي للصناعات الإنشائية.
٤٢. المحيط للصناعات الكيماوية المتطورة.
٤٣. الصناعية التجارية الزراعية (الإنتاج).
٤٤. مصانع الخميرة.
٤٥. مطعم وحلويات السلام.
٤٦. مصنع جوارب النهضة (عياد).
٤٧. مؤسسة المراعي للصناعات الغذائية.
٤٨. الحسام للصناعات البلاستيكية.
٤٩. مصانع الدهانات الوطنية.
٥٠. بلاستيك الشرق.
٥١. مصنع النصر الفني للبلاستيك.
٥٢. العربية لتصنيع وتجارة الورق.
٥٣. مؤسسة هدية البحر الميت.
٥٤. مؤسسة عابدين الصناعية.
٥٥. أكياس الورق الأردنية.
٥٦. الهندسية للصناعات البلاستيكية.
٥٧. مصنع أحذية البيطار.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

١. راتب أبو شريعة، دور البحث والتطوير في أداء الشركات المساهمة العامة في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٧م.

٢. مالك بني هاني، اتفاقية المشاركة الأردنية الأوروبية وآثارها المحتملة على القطاع الصناعي التصديري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٨م.

٣. عهود خصاونه، الأداء التصديري وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٩م.

٤. حسين خزاعلة، الاقتصاد الأردني والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ٢٠٠٠م.

٥. تمام الغول، العولمة والتكتلات الإقليمية، ورقة مقدمة في مؤتمر الاقتصاد الخامس حول العولمة وآثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، أيار ١٩٩٩م.

٦. سعد توفيق، خيارات العرب حيال العولمة، شؤون عربية، عدد ٩٨، ١٩٩٩م.

٧. أسامة القلعاوي، أثر الصدمات الخارجية على الاقتصاد الأردني في ظل العولمة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٩م.

٨. أحمد سيد مصطفى، المدير العربي وظاهرة العولمة فرصة أم تحد، آفاق اقتصادية، عدد ٧٨، ١٩٩٩م.

٩. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، أهم التحديات في مواجهة الاقتصاد العربي، مصرف، قطر المركزي، ١٩٩٦م.

١٠. عفار عباس، السياسات الصناعية في الوطن العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، مكتب الدراسات والسياسات العامة، عمان.

١١. نزار البرواري، الدور المعاصر للموارد البشرية العربية في ظل مجتمع المعرفة والتنافسية، ورقة قدمت في مؤتمر الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، تموز ٢٠٠٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢. فاروق الحديدي، مجلة آفاق تصديرية، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، عدد ٩، ١٩٩٩م.
١٣. فيصل الصباغ، تطوير القدرة التنافسية في الأردن، ورقة مقدمة للأسبوع العلمي الأردني الخامس، الجمعية العلمية الملكية، ١٩٩٧م.
١٤. مجد عباسي، الأيزو ٩٠٠٠ أداة للتطوير المستمر، ١٩٩٧م.
١٥. فريد زين الدين، إدارة الجودة الشاملة، القاهرة، دار الكتب، ١٩٩٦م.
١٦. محمود العبيدي، إدارة الجودة الشاملة مدخل استراتيجي لتحسين الأداء والجودة وزيادة الإنتاجية، ورقة قدمت في مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، تموز ٢٠٠٠م.
١٧. محمد الطراونة، الجودة الشاملة في الشركات الصناعية الأردنية، دراسة ميدانية، مجلة المنارة، مجلد ١، عدد ٣، ١٩٩٦م.
١٨. فريد زين الدين، الإطار الفكري والفلسفي لمدخل إدارة الجودة الشاملة، مجلة الإدارة، مجلد ٣٠، عدد ١، ١٩٩٧م.
١٩. نوزاد الهيتي، تنمية الموارد البشرية؛ مدخل للتطور التكنولوجي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التعاون، عدد ٤٨، ١٩٩٨م.
٢٠. محمد بندقجي، اتجاهات التدريب على الجودة الشاملة لدى شركات تصنيع المواد الغذائية في منطقة عمان الكبرى، الأردن، دراسة ميدانية، دراسات الجامعة الأردنية: العلوم الإدارية، مجلد ٢٣، عدد ٢، ١٩٩٦م.
٢١. ستيفن بارنت وآخرون، التمويل الفعال للتعليم ودور القطاع العام والخاص، ١٩٩٨م.
٢٢. سيد الخولي، أثر الإنفاق المحلي على البحث والتطوير والصيانة والتدريب على أداء شركات القطاع الخاص بالمملكة العربية السعودية، التعاون الصناعي، عدد ٥٥، ١٩٩٤م.
٢٣. أنطوان منصور، مستقبل الصناعات الصغيرة والمتوسطة، منتدى البحوث الاقتصادية، القاهرة، بحث منشور في جريدة الرأي الأردنية، ٢٠٠٠/٣/١٩م.
٢٤. عبدالله العربي، واقع منشآت الصناعة التحويلية الصغيرة والمتوسطة ودورها في نقل وتطوير التكنولوجيا في دولة البحرين، التعاون الصناعي، عدد ٧٣، ١٩٩٨م.
٢٥. فوزي عبد الخالق، توسع الصناعات التصديرية للنشاط الخاص للأقطار النامية، آفاق اقتصادية، عدد ٨٠، ١٩٩٩م.
٢٦. الجمعية العلمية الملكية، التقرير السنوي، ١٩٩٩.
٢٧. وزارة التخطيط، الخطة الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٣-١٩٩٧).

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٨. المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، نشرة تعريفية، ١٩٩٨م.
٢٩. تيسير النهار، خصائص سوق العمل الأردني، استنتاجات حول الاحتياجات من العمالة والمهارات النوعية، المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية، ١٩٩٩م.
٣٠. مركز المعلومات الوطني، التقرير السنوي، ١٩٩٩م.
٣١. مؤسسة المدن الصناعية، التقرير السنوي، ١٩٩٨م.
٣٢. مؤسسة المناطق الحرة، التقرير السنوي، ١٩٩٥م.
٣٣. وزارة المالية، قانون مؤسسة المناطق الحرة ونظام استثمارها والتعليمات الصادرة بموجبها.
٣٤. مؤسسة تشجيع الاستثمار، قانون وأنظمة تشجيع الاستثمار، ١٩٩٩م.
٣٥. الاستثمار في الأردن، نشرة صادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، ١٩٩٩م.
٣٦. سهيل مقابلة، تقييم أداء بنك الإنماء الصناعي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسم الاقتصاد، جامعة اليرموك، ١٩٩٥م.
٣٧. مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، التقرير السنوي، ١٩٩٢.
٣٨. منذر المصري، استراتيجية تنمية الموارد البشرية في الأردن، ورقة مقدمة في مؤتمر إدارة الموارد البشرية وتحديات القرن الجديد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، قسما إدارة الأعمال والإدارة العامة، جامعة اليرموك، ٢٠٠٠م.
٣٩. الاستراتيجية الخامسة لرؤية الأردن عام ٢٠٢٠م، جريدة الرأي الأردنية، الرأي الاقتصادي، عدد ١٠٨٧٢، ٢٠٠٠/٦/١٥م.
٤٠. محمد النسور، القطاع الصناعي التصديري في الأردن، المعوقات والاستراتيجيات، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، قسم الأبحاث، ١٩٩٧م.
٤١. محمد عصفور، السياسة الصناعية، ندوة نظمتها وزارة الصناعة والتجارة بالتعاون مع وكالة جايكا اليابانية ١٩٩٩م.
٤٢. أكرم كرمول، الصناعة الأردنية في مواجهة التحديات والمتغيرات، مؤتمر الاقتصاد الأردني في إطاره الإقليمي والدولي، ١٩٩٧م.
٤٣. تمام الغول، الأردن بعد الانضمام إلى WTO، جريدة الدستور الأردنية، الدستور الاقتصادي، عدد١١٧٥٦، ٢٠٠٠/٤/٣٠م.
٤٤. محمد الحلايقة، جريدة الرأي الأردنية، الرأي الاقتصادي، عدد١١٠٢٤، ٢٠٠٠/١١/١٤م.
٤٥. باسم عوض الله، جريدة الرأي الأردنية، الرأي الاقتصادي، عدد١١٠٠٩، ٢٠٠٠/١٠/٣٠م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٦. جريدة الرأي الأردنية، الرأي الاقتصادي، عدد ١٠٩٥١، ٢/٩/٢٠٠٠م.
٤٧. وزارة الصناعة والتجارة، ندوة الإطار العام للسياسة الصناعية الوطنية، البرنامج الوطني لتأهيل وتطوير قطاع الصناعة في الأردن، ١١/١٢/٢٠٠٠م.
٤٨. قانون مؤسسة المراكز التجارية الأردنية، ١٩٧٢.
٤٩. آفاق تصديرية، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، عدد ٦، ١٩٩٧.
٥٠. مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية، التقرير السنوي، ١٩٩٣.
٥١. مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، التقرير السنوي، ١٩٩٤م.
٥٢. مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية الأردنية، التقرير النهائي لمشروع تطوير الصادرات الأردنية، ١٩٩٧م.
٥٣. أحمد الرفاعي، مناهج البحث العلمي في التطبيقات الإدارية والاقتصادية، دار وائل للنشر، عمان، ط١، ١٩٩٨م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1. OECD, New Directions for Industrial Policy, 1997.
   www.oecd.org/publications/pol_brief/9703_pol.htm
2. OECD, policies for Industrial Development and Competitiveness, 1998.
   www.oecd.org/sti/industry/indcome/prod/overview.htm.
3. Industrial and Trade Policies of Indonesia, Burean for Public Relations, Ministry of Industry And Trade.
   www.prica.org.commerce/indtradepolicies.htm
4. Wilson Preres, The Return of Industrial Competitiveness Policies.
   www.cepal.org/english/projects/rla8,8,039/lcpolicies/html.
5. Gabrial Casaburi, Trade and Industrial Policies In Argentina Since The 1960s.
   www.eclac.org/english/research/dcitf/lcl1129/argeng.htm
6. Towords Global Competitiveness, 1998.
   www.ispo.cec.be/infosec/backg/whitpaper/ch2q_1.html.
7. Dunn,jr and Ingram ,International Economices, Fourth Edition,1994.
8. Michael E.Porter,The Competitive Advantage of Nation,First Edition,Themacmillan Press LTD.London,1990.
9. Berman evan, "Government Politics and Economic Competitiveness In The Global Economy", Journal Of Interamerican Studies And world Affairs, Vol.32,Issue3,1995.
10. Werther,W.B.,Jr.And Kerr,J.L,The Shifting Stands Of Competitive Advantage,1995.
11. OECD, Regulatory Reform, Industrial Compititiveness and Innovation, 1997.
    www.oecd.org/subject/regreform/innovation.htm
12. Eurpian Industrial Policies.
    www.erpe.strath.ac.uk/eprc/research/newpage.
13. John Cody, and Others, Policies for Industrial Progress Indeveloping Countries, Published for The World Bank, Oxford University Press, 1989.
14. Tsutsumi Tomio, Japanese Industrial Policy –Myth and reality.
    www.jef.or.jp/over/jji10-1.htm.
15. Industrial Strategies and Policies, Managerial and Entrepreneurial Skills under Conditions of Global and Regional Change, U.N, ESCWA, Bahrain, 20-23, 1995.
16. Wendy H.Shact, Industrial Competitiveness and Technical Advancement, 1996.
    www.cnie.org/nle/st-17.html.
17. Technology Transfer for Economic Competitiveness, 1998.
    www.arl.psu.edu/publications/silverbook/..book-intro.html.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

18. Geotsch D.L., and Daviss , Introduction to Total Quality: Quality, Productivity and Competitiveness, Macmillan College Publishing Company, 1994.
19. Jerry W.Gilley, Principles of Human Resource Development, Addison-wesley Publishing Company, 1989.
20. Schechty P., Schools for The 21st Century, Sanfrancisco. Jessy publications, 1990.
21. Reich. R, The Work of Nations, Preparing Our selves for 21st Century Capitalism, Newyork, 1992.
22. Kim Sungkee, National Policies for The Promotion of Small & Medium Industries, Technical Training Program on The Promotion of Small & Medium Industries, SMIPC, September 1993.
23. U.N., Assessment of Research and Development In selected ESCWA Member Countries, New York, 1998.
24. Industrial Policies and Guide to Foreign Investment. www.chinamark.com.cn./c/invest/fengrun/ig_ol.html.
25. Tsutsumi Tomio, Japanese Industrial policy – myth and reality. www.jef.or.jp/over/jjti100-1.htm.
26. Japanese Industrial Policy : Lessons for the USA. www.justice.loyola.edu/~rds/aseela.html.
27. Robert J.Holton, Globalization and the Nation-state, published by ST.Martin's press, INC, 1998.
28. Peter Hall, Innovation, Economics and Evolution: Theoretical perspectives on Changing Technology in Economic Systems, Published by Harvester wheatsheaf, 1994.
29. Eun Mee Kim, The Four Asian Tigers: Economic Development and the Global Political Economy, Academic Press, 1998.
(30)Zikmund, W.G, Business Research Methods, International Edition, The Dryden Press, New York, 1994,PP(585-589).
(31)Rummel,R.J.,Applied Factor Analysis,Northwestern University Press,1970,p(13).
(32)Charles W.Mueller, Introduction to Factor Analysis,University of Iowa,1978,London.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com

The Role of Jordan Export Development and Commercial Centers Corporation In Developing the Competitiveness of the Jordanian Export Industrial Sector.

By:

Belal A.H. Hammouri

Supervisore:

Dr.Qasem Hammouri

Abstract

This study aims to evaluate" JEDCO" which has been chosen to be one of industrial competitiveness policies tools in order to spot out the strengths and weakens points to obtain the necessary recommendations that may help to keep up its duty in optimal ways.

The study shows that, as a result of challenges due to liberalization policies for trade and investment; The government put a national programme to increase the competitiveness abilities for Jordanian industrial sector, consisting of nine elements which formulate industrial competitiveness policy, based on joint efforts of most national institution related with industrial sector including "JEDCO".

The field study that made on clientele with" JEDCO", shows that the expanded of "JEDCO" role did not increase the competitiveness abilities for industrial sector due to shortage of financial resources in comparing with the new readjustment, and having no real authority that effect on export laws.

Finally, the study recommends that it is necessary to re organizing "JEDCO" by establishing a high council for export specially based on "JEDCO" and including all institution which interesting for export process with bigger role for private sector.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

www.manaraa.com